الجمهوريـــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

| | | |
|---|---|---|
| Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique<br>Université Tahri Mohamed Béchar<br>Faculté des Sciences Economiques Sciences Commerciales et Sciences de Gestion<br>Département des Sciences Economiques | | وزارة التعليـم العـالـي و البحـث العلمـي<br>جـامعة طاهري محمد بشـار<br>كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير<br>قسم العلوم الاقتصادية |

# محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

## مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة ل م د
## كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
## بجامعة بشار


من اعداد:

الدكتور: سعيدان رشيد


السنة الجامعية: 2021–2022

من خلال تجربتنا المتواضعة في تدريس هذا المقياس كمدخل للاقتصاد سنة أولى جدع مشترك ليسانس ل.م.د الذي يعتبر من المقاييس الأساسية ضمن الوحدة الأساسية للسداسي الأول . كان من واجبنا وضع هذا المطبوع تحت تصرف طلبتنا مستعينا بعدة مراجع من كتب وبحوث و محاضرات لمجموعة من الأساتذة المتخصصين في الميدان.

يعرض هذا المطبوع محاضرات مهمة في الاقتصاد حسب المقترح الدراسي ضمن مشاريع البحث المقررة من طرف الوزارة، الهدف منها إمداد الطالب بأهم المفاهيم المتعلقة بالظواهر الاقتصادية المختلفة و العلاقة في ما بينها و اهم الحسابات الوطنية و السياسات الاقتصادية .

# المحاضرة الاولى: علم الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في محاولته اشباع حاجاته و رغباته الكثيرة ، المتنوعة و المتزايدة. فهو يختص أساسا بدراسة الدوافع التي تؤثر في محاولة الإنسان القيام بتنظيم و إدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة في حدود معتقدات و تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الدينية و الاجتماعية و التفافية والسياسية.

و تنحصر المهمة الأساسية للاقتصادي في محاولة النفاد إلى أعماق البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها لتفهم متغيراتها و ضبط اتجاهاتها، و من تم فان الاقتصادي دائم الاهتمام بالعلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية و بين دراسة الواقع المرفقي للبيئة ليتمكن في النهاية من محاولة التحكم في العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية,

كلمة الاقتصاد يعود جذورها الى عصر اليونان حيث ان كلمة ECONOMICUS يعني فن إدارة او ضبط أو التحكم في شؤون المنزل، ليصبح فيما بعد ذو مفهوم اشمل و أصبح يطبق على مستويات مختلفة حتى بات في عصرنا الحالي المؤشر الرئيسي لفشل أو نجاح أي دولة او مؤسساتها.

يختاف كثير من العلماء في تحديد الفترة التي ظهر فبها علم الاقتصاد بمظهره الحالي المبني على أسس و حقائق علمية و تحليلية، و لكن كل المؤشرات تؤكد على ان ذلك تم في القرن الثامن عشر بواسطة أدم سميت Adam smith في كتابه ثروة الأمم 1776 حيث عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبادىء و أسس واضحة.

**المطلب الاول :تعريف علم الاقتصاد**

تعددت تعار يف علم الاقتصاد من طرف المهتمين بناءا على الفترة الزمنية و البيئة التى يتواجدون فيها و من ابرز هذه التعاريف ما يلي:

-هو ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني (جمع الثروة). آدم سميت في كتابه ثروة الامم 1776.

-الفريذ مارشال Alfered Marshal في كتابه ' مبادئ الاقتصاد 1890' عرف الاقتصاد على انه العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة و حياته العلمية و كيفية الحصول على الدخل.

- Begout في كتاب 'اقتصاد الرفاه 1920" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية.

-Canan في كتابه "الثروة 1928" عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس الجانب المادي في السعادة الانسانية.

- Roben في كتاب " طبيعة علم الاقتصاد و معناه " سنة 1932 " العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات و الوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة".

من التعر يف يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذي يعمل على تحديد أفضل الطرق التي يمكن أن يسلكها الأفراد حتي يستطيعوا الحصول على دخل مادي معين يمكن من خلاله تحقيق حاجاتهم و رغباتهم سواءا كانت بشكل

فردي او جماعي، كما يعمل على تنمية الموارد المستخدمة من قبل الأفراد و محاولة استغلالها بأفضل السبل و توزيعها بشكل صحيح و بأقل الخسائر"[1].

– العلم الذي يهتم بدراسة و تفسير ووضع معايير للسلوك الإنساني عند إقدامه على استخدام الموارد المتاحة و المحدودة لإشباع احتياجاته اللانهائية و غير المحدودة بحيث توضع تلك الموارد في أفضل إستخداماتها الممكنة ليم الإنتاج طبقا لسلم التفضيل الجماعي، مع العمل المستمر على زيادات هذه الموارد كما و تحسينها نوعا حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد لضمان ارتفاعات حقيقية في مستويات المعيشة[2].

1 – **علم الاقتصاد كمسالة دراسية:** علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يدرس كيف ينخرط الأفراد و المؤسسات في عملية إنتاج و توزيع إستهلاك السلع و الخدمات . لقد أ د ى النشاط المنظم لعلم الاقتصاد اى تطوير مبادئ و نظريات و نماذج تعزل عددا من الأسباب و المؤشرات الأكثر أهمية في الإحداث الاقتصادية ، الهدف منه التنبؤ بالمجريات الاقتصادية قبل و قوعها و إيجاد سياسة كفيلة بمنع وصلاح المشاكل الاقتصادية كالبطالة و التضخم ، ارتفاع الأسعار...الخ.

يقسم علم الاقتصاد إلى قسمين فرعيين، علم الاقتصاد الكلي و علم الاقتصاد الجزئي.

الأول يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستوى التجميعي أي مستوى المجتمع ككل، الوطني ، الإقليمي، الدولي. فهو يقوم بدراسة عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة:الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، الطلب الكلي و العرض الكلي، المستوى الأسعار، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات....

أما الثاني فيدرس وحدات اقتصادية منفردة التي تشكل كل منها جزء من الاقتصاد ككل و ذلك مثل سلوك المستهلك،سعر سلعة ما...

**الاقتصاد الكلي يهتم بالإجماليات و الاقتصاد الجزئي بتحليل مكونات هذه الإجماليات**

أصل تسمية مصطلح الاقتصاد الكلي من الكلمة اليونانية Macroeconomics وقد استعمل أول مرة سنة 1933 من قبل الاقتصادي النرويجي سنة Ragnar Frisch 1933 ، و يتكون من كلمة Macro و تعني كبير و كلمة Economics و تعني إقتصاد، أي الاقتصاد الكبير و الذي اصطلح فيما بعد على تسميته الاقتصاد الكلي أو التجميعي.

و من الملاحظ ان الاقتصاد الكلي لم يحتل مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي إلا بعد منتصف التلاتينات 1936 عندما قام الاقتصادي الانجليزي Keynes بنشر كتابه " النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود". حيث أقحم بعض الأدوات التي تمكننا من تحليل العلاقات الاقتصادية للمجتمع ككل.

[1] محمود الوادي، نضال الحواري،إبراهيم خريس،نصال العتيبي، الاساس في علم الاقتصاد ،دار اليازوري، الادرن، 200è،ص21.
[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006،ص38.

**المطلب الثاني: منهجية علم الاقتصاد**

نظرا لما تتميز به الظواهر الاقتصادية من تعقيد رأى العلماء انه من المفيد التعبير عن السلوك الاقتصادي بنموذج.

1 - **النموذج الاقتصادي:** عند بناء النموذج يعتمد علماء الاقتصاد على افتراضات تستبعد التفاصيل قليلة الأهمية و تخفض من تعقيد السلوك الاقتصادي. و بمجرد الحصول على النموذج يمكن إظهار السلوك الاقتصادي كعلاقة تربط بين متغير غير مستقل و مجموعة من المتغيرات المستقلة.

المتغير غير المستقل هو السلوك الاقتصادي الذي يتم دراسته، اما المتغيرات المستقلة فهي التي تصف ذلك السلوك الاقتصادي.

يتم إظهار المتغير غير المستقل مرتبط بواحد من المتغيرات المستقلة مع اعتبار بقية هذه المتغيرات ثابتة و هكذا y يغتمد على x ( مع اهمال أثر البقية من المتغيرات المستقلة).

إن النموذج سيحدد أيضا هل يتعلق المتغير بالآخر سلبا أم ايجابا.

يكون التعلق ايجابيا عندما يتحرك المتغير غير المستقل بنفس إتجاه حركة المتغير المستقل و يكون سالبا بحالة العكس، إذا أدى تزايد المتغير المستقل إلى تناقص المتغبر غير المستقل.

2 - **استخدام الجداول و المنحنيات البيانية و العلاقات الرياضية** : يستخدم علماء الاقتصاد جداول و مخططات بيانية و علاقات رياضية لإظهار سلوك النمذجة. إن النماذج التي تبسط الواقع الاقتصادي تزودنا بإطار عام تستطيع وفقه أن تنظم المعطيات و أن نتحقق تجريبيا من الفرضية الاقتصادية و ان نتنبأ بالسلوك الاقتصادي.

تتميز المخططات البيانية لأنها تسمح لنا بمشاهدة الرابطة التي تربط بين متغيرين، و تتصف العلاقات الرياضية بأنها أكثر دقة في إظهار رابطة ما، و هي أساسية للتنبؤ بالسلوك الاقتصادي.

**3 – فرضيات النموذج الاقتصادي** :وفقا لما تم تناوله فإن بناء النموذج الاقتصادي يرتكز على مجموعة فرضيات منها:

- فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها
- فرضية الرشد
- فرضية السعي لتعظيم الأرباح والمنافع

**4– مراحل بناء النموذج الاقتصادي**[1]

- المرحلة الأولى:مرحلة اختيار الوحدات) الأشخاص (الاقتصادية وكذلك المجمعات الاقتصادية
- المرحلة الثانية :تحديد الظاهرة محل الدراسة
- المرحلة الثالثة :اختيار متغيرات النموذج
- المرحلة الرابعة :صياغة وحل النموذج
- المرحلة الخامسة :اختبار ومناقشة النتائج

[1] 3- .علاش أحمد( 2010 )، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة ، الجزائر، ص 15.

فإذا كانت نتائج اختبار النموذج متوافقة مع الأهداف المرجو بناؤها وثبتت صلاحيته تم الأخذ بصياغته النهائية وأمكن تعميم نتائجه والاعتماد عليه في رسم الخطط والسياسات.

**المطلب الثالث: أهداف علم الاقتصاد**

من أبرز أهداف علم الاقتصاد حل المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها العديد من المجتمعات و ما يتفرع عنها من مشاكل ثانوية لدرجة ان البعض يقول أنه لولا المشكلة الاقتصادية لما كانت هناك حاجة ماسة الى علم الاقتصاد. و عليه يمكن ان نلخص الأهداف الأساسية فيما يلي:

3 - معالج المشكلة الاقتصادية من حيث و جودها او التقليل منها من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة الاقتصادية و هي: ماذا ننتج ؟كيف ننتج ؟ ولمن ننتج؟

4 - إستخدام الموارد الاستخدام الأمثل من ناحية النوع و الكمية و من جانب الأولويات.

5 - التوزيع العادل للدخول في المجتمع و كيف يتم هذا التوزيع.

6 - تحقيق التقدم و التنمية الاقتصادية من حيث زيادة الدخل القومي و الناتج القومي و معالجة مشكلة البطالة و الفقر...

7 - تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للفرد و المجتمع.

8 - علم الاقتصاد يساعد الأفراد على إدارة أعمالهم التجارية و السيطرة على أموالهم الشخصية بتزويدهم بقواعد تجنبهم عواقب سوء التسيير

## المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

أن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات تتمثل في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساساً إلى ندرة الموارد وعوامل الإنتاج. ولا نهائية الحاجات. فلو توافرت هذه دائماً وبالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعا تاماً لزالت المشكلة الاقتصادية.

### المطلب الاول : تعريف المشكلة الاقتصادية :economic problem

يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها(عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج) اما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها. أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity . للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار وتعرف المشكلة الاقتصادية با نها (عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية)

ونختار تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة. مما يدفعه إلى الاختيار.

فهذا التعريف يحتوي على كل اركان المشكلة الاقتصادية. وهي ندرة الموارد ولا نهائية الحاجات والاختيار.

**نظرة موجزة عن المشكلة الاقتصادية:**

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى اشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة, فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى. وإشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات فحاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الإنسان كالغذاء اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة. كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور السايقة،أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في اركأنها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمعٍ لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر. محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات. وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي. يقول الدكتور جيمس جوارتيني:( كما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في أنتاج السلع

محدودة،فأن السلع والخدمات تعتبر محدودة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فأن رغبات الإنسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع. وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسين في علم الاقتصاد وهما الندرة والاختيار).

يمكن أن نوضح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال الشكل كما يلي.

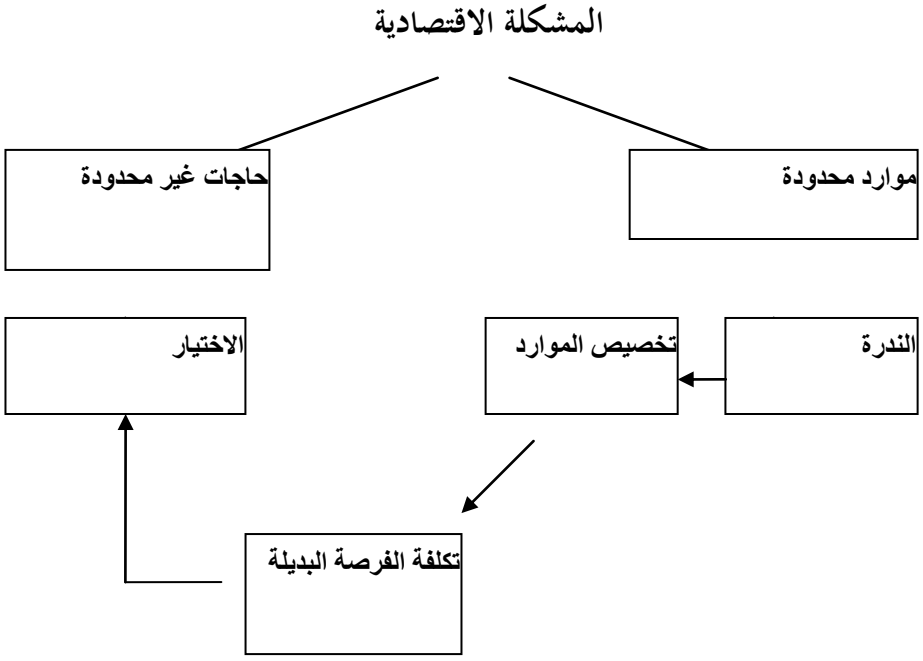


ويجب أن نعلم عند حديثنا عن المشكلة الاقتصادية أنها ذات طابع نسبي وليس مطلق ويتجلى ذلك فيما يلي:

– أن الندرة كمحرك لنشاة المشكلة الاقتصادية تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسالة نسبية. فالنفط مثلاً قد ينتج بكمياتٍ كبيرة ومع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية وذلك ببساطة لأن الحاجة اليه تفوق ما ينتج منه على الرغم من ضخامته، وحيث أن المشكلة الاقتصادية نسبية الطابع فأنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقليل الحاجات أو بذل الجهد في الاتجاهين معاً.

– أن المشكلة الاقتصادية كنتيجة مترتبة على ظاهرة الندرة وأن كانت تثور في كافة المجتمعات أياً كانت درجة تقدمها، وأياً كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق بها. فان درجة حدتها والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمعٍ لآخر. فالمشكلة الاقتصادية تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة اذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة،وكذلك فأن المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط الاقتصادي أقدر نسبياً على مواجهة المشكلة الاقتصادية.

**المطلب الثاني:طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية**

**أولا : طبيعة المشكلة الاقتصادية**

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع, مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي , في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة , ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة, أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة عناصر أساسية : أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار .

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة .بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية.فالمشكلة لا تختلف في أسبابها و لا عناصرها من مجتمع لآخر , أما الذي يختلف فهو طريقة حلها

**ثانيا: أسباب المشكلة الاقتصادية**

من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

1 -**الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:** ان سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة. فالإنسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لاشباعها فانه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة الا أن ما يحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم , بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا,هي عوامل الانتاج ,خلال عملية معينة هي عملية الانتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة.اذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الانتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الانسان وغير خاف أن ما تهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم ولا بالصورة المرغوبة.فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال أو العمل وكلاهما مطلوب لتجهيز المواد الاولية بحيث تصبح صالحة لاشباع رغبات الإنسان. لذلك وجب على الإنسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحضة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها .ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن اشباع جميع الحاجات الانسانية إلى الأسباب التالية :

– أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد, وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.

– زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج ,وبالتالي يؤدي هذا الى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.

**2– كثرة الحاجات الانسانية وتعددها وتطورها وتزايدها :**

من المعروف أن للإنسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من الحاجات التي يهدف الى إشباعها ,وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى بحاجة الى إشباع . وتعرف الحاجة الإنسانية بأنها (الرغبة التي يسعى الإنسان الى إشباعها).وتقسم هذه الحاجات الى نوعين:

–**الحاجات الأولية (الأساسية)** وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها , والتي اذا أفنيت يفنى الإنسان ورائها ,بمعنى أنها ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة كحاجته الى الغذاء والماء والمسكن ...الخ .

– **الحاجات الثانوية (الكمالية )** : وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها , على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الإنسان أو لا يكون على قيد الحياة.

**ثالثا: خصائص الحاجات:** أما أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

1 -القابلية للتعدد: فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وهي كثيرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها. وهذه الحاجات لا حدّ لها . مع العلم أن الكماليات تدخل في المفهوم الاقتصادي لكلمة حاجة.

2 -القابلية للإشباع: فكل حاجة قابلة للإشباع، لذلك فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع[**] . ومعنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقداراً من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة. وترد قابلية الحاجة للإشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة ولكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف.

3 -القابلية للاستبدال: وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة اخرى، أو الاستعاضة بسلعة بسلعةٍ أخرى. ولهذا العامل قيمةً كبرى في الحياة الاقتصادية،إذ به يحد من سلط ان التمادي في ارتفاع الاسعار من قبل المحتكر، مثلاً في رفع ثمن السلعة التي يحتكرها إلى ما لانهاية من قبل المحتكر.

[**] قأنون تناقص المنفعة الحدية: الذي ينص على أن المنفعة المكتسبة من السلعة تميل إلى التناقص مع استرار استهلاك وحدات من نفس السلعة.

4 -الحاجات والرغبات غير محدودة(لانهائية):أي عدم وجود نهاية لرغبات الإنسان،فهي قابلة للزيادة على مرّ الزمن. وكذلك من خصائص الحاجات القابلية للقياس والقابلية للأنقسام.

- **الموراد الاقتصادية:** ما يسره الله عزوجل من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها الى إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع الاكبر من الحاجات الغير محدودة للإنسان.و لا بد من التفريق بين نوعين من الموارد : الموارد الاقتصادية و الغير اقتصادية.

الموارد الاقتصادية هي التي تتمتع بندرة أو محدودية نسبية و لذلك يتميز المرد بغن عليه طلب و هذا الطلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات التي يدخل في إنتاجها، و يرتفع سعر المورد بزيادة الطلب عليه و يتجدد الطلب على المورد مع زيادة المنافع التي تنشا من استخداماته.إذن المورد الاقتصادي هو الذي يتميز بالنذرة و المحدودية النسبية حيث يكون المتاح منه أقل من الطلب عليه لجميع استخداماته البديلة

– النذرة لا تعني ان الموارد قليلة و إنما لا تكفي لإشباع الحاجات المنعددة التي يمكن أن يحصل عليها الإنسان من تلك الموارد.

– المورد الاقتصادي هو الذي تتوفر فيه الشروط التالية: النذرة او المحدودية النسبية ،المورد الاقتصادي يحناج الى ثمن للحصول عليه فكلما كان المورد نادر إرتفع ثمنه . إرتباط الحصول على المورد بجهد.

- **الموارد الغير إقتصادية:** بناءا على التعاريف للمورد الاقتصادي فكل شيء معروف في وقت من الأوقات أو مكان من الأمكنة و ليكن لا يوجد له استخدام يحقق منفعة ما او لا يستخدم لأي سبب من الأسباب لا يعتبر موردا إقتصاديا في ذلك الوقت أو ذاك امكان. كم أن الأشياء التي لها منفعة و لكنها موجودة بكميات وافرة بحيث يمكن الحصول عليها بدون ثمن لا تعتبر موردا إقتصاديا.

وتمتاز الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص مثل:

- الحاجات الإنسانية متزايدة ,وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.

- الحاجات الإنسانية متطورة,وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل إشباع الحاجات

- الحاجات الإنسانية متكررة, وتتكرر الحاجة مع تكرارو تعاقب الأجيال , فحاجة أجدادنا للغداء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغداء.

– الحاجات الإنسانية متجددة,وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات و الاختراعات الجديدة التي يقوم بها الإنسان.

ج –الاختيار : اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الإنسان, فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية.فالاختيار وهو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة , لاختيار أفضل بديل ممكن.وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات و تفضيلات الإنسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية بالفعل هي مشكلة اقتصادية فحاجات الانسان متعددة متجددة و متزايدة.

وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة... ولو لم تتعدد الحاجات لما كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة الاقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية

**المطلب الثالث: المشكلات الاقتصادية الأساسية** :يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية بالأسئلة الآتية:

**أولا** : ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج) والسؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلة الاختيار, وبمعنى أخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة,وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد .وكما سبق القول فان جهاز الثمن يعد الأداة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل هذه المهمة إلى الأجهزة التخطيطية في الاقتصاديات الاشتراكية.

ثانيا : ما هي طرق إنتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج)

يعكس هذا السؤال أن هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما,فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام الماكنات والآلات الزراعية أم إنتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المختلفة,وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟

– ثالثا:كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن).

ان توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين, وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل .وقد انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل.وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.

رابعا : هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل ؟

ان عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي الى ضياع الثروة على المجتمع ؟ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل ؟

ان إحدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث , ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالا يرغبون في العمل ولا يجدونه.

خامسا :ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟

وهذا يعني هل الإنتاج كاف ؟ وهل التوزيع كاف؟وهي مسالة مرتبطة بإمكانية إعادة تلخيص الموارد للحصول على انتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابق استخدامها دون التأثير في إنتاج السلع الأخرى. كما أن الإجابة عن مشكلة التوزيع تشير : هل بالإمكان إعادة توزيع الإنتاج الحالي بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي الى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الإضرار أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟

سادسا :هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟

والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الأسعار وارتفاع الأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود ,وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

سابعا: هل يتزايد الإنتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟

المقدرة الإنتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول . ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاد القومي,فالمجتمعات التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات الانتاج ومشكلة التوزيع .

**المطلب الرابع : الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة**

تتميز الموارد الإنتاجية بأن استخداماتها بديلة متعددة.فالارض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن. وحتى اذا قررنا استخدامها في الزراعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو قطنا . وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة (لكل عنصر إنتاجي .وتعرف عملية توزيع الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد

وحيث أن موارد الإنتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول الى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة .ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الانتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي إلى الحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج وبحيث أن أي نمط أخر خلافه لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه.غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد,بل تؤدي الى ضرورة الاختيار بين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين إنتاجه منها على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد.أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك.فدائما لا بد أن تحل شئ محل شيئ أخر طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل .

وبالطبع لا بد أن هناك عددا كبيرا من الاختيارات يتعين على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لإنتاج ما يرغبه من طيبات الحياة.حيث تقترن التضحية بالاختبار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار. فعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين, فاننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار اخر.

ان وجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لانتاج كميات مختلفة من بعض السلع و الخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة انتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن انتاجه من منتج أو متجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد و تعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة .

**المطلب الخامس: منحنى امكانيات الانتاج**

يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الإجابة على التساؤلات ماذا وكيف و لمن؟

كما هو موضح في المثال التالي:

نفرض ان مجتمعا ما يرغب أفراده في إنتاج سلعا مدنية و سلعا حربية,فمن المؤكد انه لا يمكن إنتاج كميات لا نهائية من السلعتين,

إذا قرر المجتمع استخدام جميع موارده المتاحة و بأقصى كفاءة ممكنة في إنتاج السلع الحربية فقط، فأقصى ما يمكن إنتاجه هو ذلك الجزء الممثل بالمسافة الرأسية (وأ),

يمكن أن نتصور أن نفس المجتمع يمكن أن يكرس نفس القدر من موارده المتاحة لإنتاج سلع مدنية فقط و يمثل المسافة الأفقية( وب) أقصى ما يمكن إنتاجه من هذه السلعة.

كذلك يستطيع المجتمع ان ينتج أي مزيج من النوعين معا و يمثل ذلك بأي نقطة واقعة على (أ–ب) و الذي يسمى بمنحى إمكانية الإنتاج. و ينحدر هذا المنحنى من اليسار إلى اليمين و من أعلى إلى الأسفل مقسما الربع المحصور بين المحورين إلى ثلاثة أقسام:

–المنطقة خارج المنحنى و تمثل المجموعات السلعية غير الممكنة لعدم كفاية الموارد المتاحة.

–منطقة السلع الممكنة و تمثل المساحة المحصورة بين المنحنى و المحورين

– إنتاج أي مجموعة سلعية داخل المنطقة يعني عدم الاستخدام الكامل و الكفء أو كلاهما معا للموارد المتاحة.

المجموعة السلعية الواقعة على المنحنى نفسه و هي تمثل مجموعات السلعية التي يمكن إنتاج إحداها إذا تم استخدام الموارد إستخداما كاملا و كفء في نفس الوقت.

**ملاحـــــــظة:**

–المنحنى سالب الميل بمعنى انه لا يمكن زيادة الإنتاج من إحدى النوعين من السلع إلا إذا تم التنازل عن قدر ما من النوع الأخر.

– إذا قرر المجتمع اختيار المجموعة السلعبة (ج) حيث يحصل على (وه) من السلع المدنية، و (ور) من السلع الحربية.

– إذا قرر زيادة إنتاجه من السلع المدنية بمقدار (هج) فهذا لن يتأتى الا أذا تم التنازل عن المقدار (طر) من السلع الحربية.

– النقاط التي تقع على خط حدود اختمال الانتاج هي نقاط مجدية (فعالة).

– النقط التي تقع تحت الخط هي نقاط غير مجدية( عدم استتمار بعض الموارد واو استغلالها باقل طاقتها.

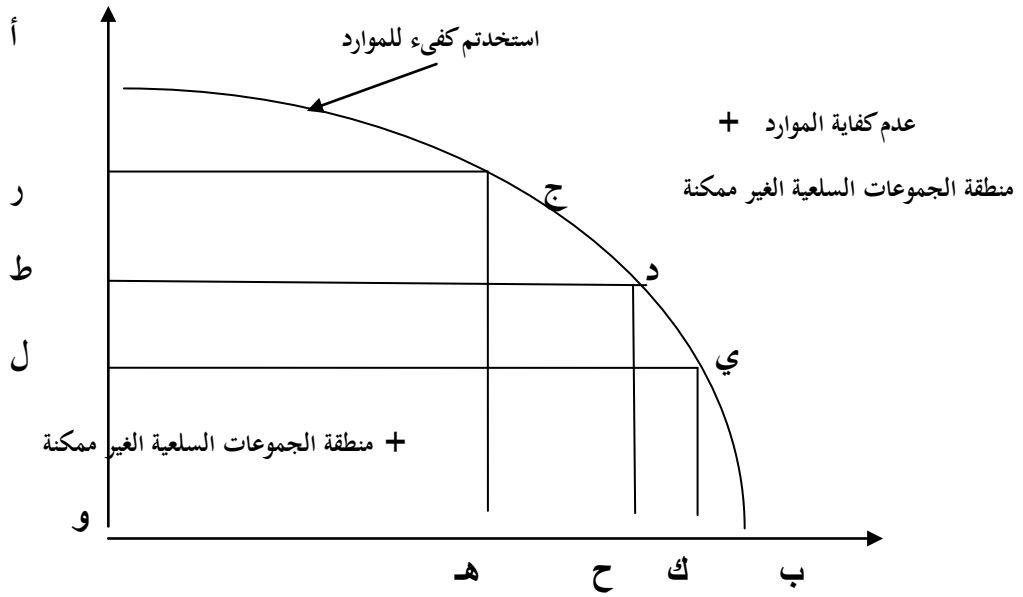


الشكل رقم 2: منحنى إمكانية الإنتاج

**المطلب السادس:خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة.**

**أولا :خصائص الرغبات الانسانية**

1. **التعدد:** تعني الرغبات غير محدودة في عددها, ولا يعني ذلك أن الإنسان ,بطبيعته,جشع,غير أنه ما من شك أن ثمة عددا لا نهائيا من الرغبات التي يمكن أن يستشعر الإنسان بالميل الى إشباعها,وحتى عندما تتزايد طاقة الإنسان على اشباع هذه الرغبات جميعها, فلا مناص من أن تثور في نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الإشباع. قد تختلف الطاقة الاشباعية من فرد الى أخر, وقد يقف بعض الأفراد في أحوال استثنائية عند حد معين من الإشباع, ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية من الأفراد تتطلع الى رغبات جديدة , كلما أشبعت رغبات سابقة.
2. **التنافس:** ومن الواضح أن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الاشباع,اذ تتنافس الرغبات فيما بين بعضها البعض حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة,فهي

تتضارب وتتطاحن مع بعضها البعض , بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين ما يمكن إشباعه وما نتخلى عن إشباعه .بيد أن هناك معنى أخر للتنافس بين الرغبات ,فقد يخلي بعضها السبيل للبعض الأخر.

3. **التلازم:** كما نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتماشى مع بعضه البعض, بمعنى آخر أن الواحدة تسوق إلى الأخرى,أي أن اشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق الا بإشباع رغبة أخرى . فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الاخر ارتباطا وثيقا كالرغبة في الشاي والرغبة في السكر وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل بين الرغبات.

4. **التكرار** : كما نجد أيضا في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر بها تميل في معظمها الى التكرار,حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى.وهذه الخاصية واضحة تماما في الرغبات الأساسية,كالملبس أو المأكل. ومع ذلك فقد نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضا بتكرار الرغبات الأكثر ترفا في طبيعتها حتى يصير إشباعها أمرا عاديا بالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد وما من شك أن لهذه الصفة أهميتها في إيضاح نظرية الاستهلاك .

**المطلب السابع : أنواع السلع**

يمكن تقسيم السلع بوجه عام بطرق ثلاث, تشير الطريقتان الأولى والثانية منها الى الطبيعة المادية للسلع,أما الطريقة الثالثة فتشير الى العلاقة بين كميات السلع وبين الرغبات التي تشبعها

**اولا– السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية:**

وتنطوي الطريقة الأولى على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين:سلع استهلاكية وسلع إنتاجية .

- **السلع الاستهلاكية** : فهي تلك السلع التي يمكن أن تشبع الرغبات الإنسانية بطريقة مباشرة ومن أمثلة ذلك السيارة و الخبز والخدمات فهذه جميعها سلع (مادية أو لا مادية) موجهة للاستهلاك المباشر .

– **السلع الانتاجية** :فهي تلك السلع التي تسهم بطريق غير مباشر في اشباع الرغبات حيث نجد مثلا أن تصنيع سلعة استهلاكية كالسيارة يحتاج الى توفر بعض السلع الإنتاجية كالحديد والزجاج والمطاط.حيث أن السلع الانتاجية تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر ومن هنا تتضح حقيقة أن الاستهلاك هو الهدف النهائي من جميع أوجه النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات .

**ب–السلع الفانية والسلع المعمرة:**

التقسيم الثاني يفرق بين السلع جميعها من حيث عدد المرات التي تستخدم فيها كل سلعة– سواء أكانت سلعة استهلاكية أم سلعة انتاجية– في اشباعها لرغبة إنسانية معينة .اذ هناك بعض السلع التي تستنفد قدرتها على الإشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة وتسمى هذه السلع عادة (بالسلع الفانية) ومن أمثلة ذلك مختلف أنواع الطعام.كما ثمة نوع اخر من

السلع التي يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الاشباع ولكنها اذ تحقق ذلك ,تفقد قدرتها الاشباعية تدريجيا .ومن أمثلة ذلك المنازل , الملابس ..الخ , ويطلق عليها (السلع المعمرة (وأخيرا هناك نوع ثالث من السلع التي تنتج اشباعا يمتد الى أجيال عديدة دون أن تفقد قدرتها الاشباعية ومن أمثلة ذلك الأرض التي نتوارثها جيلا بعد جيل ويطلق على الأرض وما شاكلها من السلع بالسلع غير قابلة للفناء.

**ج- السلع الحرة والسلع الاقتصادية:**

وتنطوي الطريقة الثالثة على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين: السلع الحرة والسلع الاقتصادية.

**السلع الحرة** فهي السلع التي تتواجد بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة اليها, ولا يبذل الانسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء, أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد مثلا: كالهواء والماء في بعض الظروف. وهي حرة ,لأنها لا تتطلب الاختيار بين الموارد النادرة في سبيل انتاجها ,كما لا تتطلب الاقتصاد في استهلاكها,

**- السلع الاقتصادية** فهي تلك السلع التي لا توجد الا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها,وهي تلك السلع التي لا مناص من تخصيص قدر معين من الموارد في سبيل انتاجها, وهي اقتصادية لأنها تنطوي على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ولأنها تتطلب الاقتصاد في استعمالها ,وتحدد لها أثمان معينة في أسواقها الخاصة.كما تتسم هذه السلع بالندرة وبصفة المنفعة.

**ثانيا : أنواع الثروة**

يسوقنا الحديث عن السلع الى الحديث عن الثروة. اذ أن اصطلاح الثروة يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الاقتصادية الموجودة في وقت معين , سواء في حيازة الفرد أو الجماعة .ان الثروة اذن,تشمل كل السلع الاقتصادية, وتتسم بالندرة النسبية . وهناك أنواع ثلاثة للثروة: الثروة الفردية والثروة القومية والثروة العالمية.

**أ- الثروة الفردية:** تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية التي يملكها الفرد في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الحقوق التي يملكها والديون المستحقة له على أفراد أخرين ,ناقصا الديون المستحقة عليه للأفراد الأخريين.

غير أن الفرد لا يستمد اشباعه الكلي من ثروته الخاصة فحسب, بل من الثروة القومية أيضا , وان لم تكن هذه جزءا من ملكيته الفردية.

**ب- الثروة القومية** : تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى, ناقصا الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة .

وقد تسمى الثروة القومية, في بعض الأحيان, برأس المال القومي.

**ج- الثروة العالمية:** تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في العالم بأسره,في وقت معين,باستبعاد الخدمات, استبعاد جميع النقود الوطنية, وجميع الديون القائمة بين الدول .

## المحاضرة الثالثة: المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية

يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف ((بجهاز الثمن)), كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق ((جهاز التخطيط))أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط.

**المطلب الأول : المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:**

بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى,وتزايد انتشار فكرة القومية,عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية,كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي .وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي.يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات هي:

– **تدني دور الدولة:** نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن, أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.

– **الحرية:** وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي.فكل فرد حر في هذا النظام:

- حر في أن يتملك ما يشاء,وقتما شاء, وبأي قدر.
- حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها.
- حر في انشاء المشروعات الخاصة ,مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها .

ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو ( دعه يعمل دعه يمر.(

– **الدافع الفردي:** يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولا, ومصلحة الجماعة أخيرا .حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الأخريين.فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع ممكن, والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن. ولذلك فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح . **المنافسة الحرة:** والمنافسة الحرة كما تخيلها منظروا الرأسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق ,وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وان كان مستحيلا ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل الى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات **يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن** , ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب ) و يتم التعرف على **(ماذا تنتج)** عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية , فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها.ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع ثمنها , الأمر الذي يغري المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح .

كما يتم التوصل الى (**كيف تنتج**) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية(والتي تعكس ايرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الانتاجية )والتي تعكس تكاليف الإنتاج). وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط

الانتاجي .وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية –النادرة– بين الاستخدامات – البديلة – الأكثر كفاءة – والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع.

كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة (**لمن ننتج** ) توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بشكل أو بأخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية, وبسعر هذه الخدمات الإنتاجية من ناحية أخرى وبالطبع من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف–مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– يزيد دخله فتزيد قوته الشرائية فتزيد نصيبه من الناتج القومي ,والعكس صحيح.

- أما بالنسبة لضمان الاستمرار,أي ضمان النمو الاقتصادي ,فان جهاز الثمن يلعب أيضا دورا في هذا الصدد.فالنمو الاقتصادي يتطلب ضرورة وجود جبهة عريضة من الاستثمارات تقود عملية التقدم الاقتصادي. غير أن هذه الاستثمارات تحتاج بدورها الى رصيد ضخم من رأسمال لتمويلها وتنفيذها.وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئيا من الداخل, وجزئيا من العالم الخارجي.غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فانها في النهاية محدودة .وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على امكاناتها الذاتية.وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة.وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دورا في محاولة تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها, عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة الادخار المحلي .

**المطلب الثاني : المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي**

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة,حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية.فعوامل الانتاج مملوكة بالكامل– أو تكاد– للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية.كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها .انها بساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية , عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط.

وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا. ويقوم جهاز التخطيط بدراسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ. ان جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع. والخدمات المزمع انتاجها في الفترة التالية لإشباع رغبات المستهلكين.

كما انه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة.وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة .

فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافات التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات .

وأخيرا يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الإنمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع .

كما أن هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل).الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة.والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده .

**المطلب الثالث: طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**

طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي :بعد أن اتّفق الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد التقليدي في طبيعة المشكلة الاقتصادية، التي تتمثل في اختيار الموارد النادرة نسبياً لإشباع الحاجات المتعددة اللّانهائية، اعتُبِر هذا الجانب المادّي للمشكلة، وأنَّ هناك جانب عقائدي يقوم على منهج ربّاني، ينبغي على الإنسان أن يسير عليه إذا أراد الهداية في اختيار الجانب المادّي . والاختيار في الجانب المادّي ليس مُطلقاً؛ حيث لا مجال للاختيار في الطُرق الحرام، ولا مجال لإشباع الحاجات بالمحرّمات أو إشباع الحاجات المحرّمة، ويجب على الإنسان فعل الواجب دون التردّد في تركه؛ لأنَّه لا مجال للاختيار في الفروض والواجبات تبعاً للقواعد الشرعية في النظام الاقتصادي الإسلامي.

**تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي :**

**- نذرة الموارد من منظور إسلامي** : رفض بعض علماء الاقتصاد الإسلامي مبدأ نُدرة الموارد النسبية، واعتبر أنَّ المشكلة الاقتصادية لم تكن بسبب نُدرة الموارد، وإنَّما بسبب تقصير الإنسان على نفسه والآخرين، لأنَّه أساء استخدام الموارد وطريقة توزيعها، ولم يستغلّ قدراته في العمل والاستثمار، لإشباع حاجاته وتلبية طلباته، واستدلّوا بقول الله تعالى:''وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ'' سورة هود آية6 . وأمَّا الآخرين من علماء الاقتصاد الإسلامي اعترفوا بوجود النُّدرة النسبية لبعض الموارد، لأنَّ الدنيا ليست دار النعيم ليتوافر فيها كلّ شيء، والوضع يختلف على الأرض فلا بدّ من بذل الجهد للحصول على السلعة، وأنَّ هناك بعض الموارد القابلة للنفاذ ويوجد موارد لم تُكتشف بعد، فكان هذا حافز على الحركة والنشاط، واستدلّوا بقول الله تعالى:''وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ'' سورة الشورى آية 27 .

**- لانهائية الحاجات من منظور إسلامي** : وافق الاقتصاد الإسلامي بفكرة لانهائية الحاجات واعترف بها، لكنَّه لم يرى ضرورة إشباع كل هذه الحاجات، وخاصّة الحاجات المحرَّمة، أو التي تؤدي إلى الحرام، قال تعالى:''كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ'' سورة طه آية 81 .فإشباع الحاجات في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بقيود وضوابط، فالحاجات الطيّبة المشروعة يُمكن تلبيتها حسب الضروريات ثمَّ الحاجيات ثمَّ التحسينات، أمَّا الحاجات غير المشروعة فلا يُمكن تلبيتها .نظام السوق من منظور إسلامي: في النظام الإسلامي لم يُعتبر نظام السوق أداة لحل المشكلات والأزمات الاقتصادية، وتصحيح الأخطاء في تخصيص الموارد وتوفير الضروريات للناس، كما اعتقد بعض علماء الاقتصاد التقليدي مثل ''آدم سميث''، الذي كان يعتبر نظام السوق اليد الخفيَّة لإصلاح المشكلات الاقتصادية. فالتزام القيود والضوابط الإسلامية والأخلاقية في السوق، هو الذي يُحقق التخصيص الأمثل للموارد وتوفير الضروريات للناس، بأسعار تُناسب الجميع دون الضرر بالمنتج أو المستهلك .التناقض بين الإنتاج والتوزيع من منظور إسلامي: ادّعى الاقتصاديون التقليديون بأنَّ أشكال الإنتاج هي التي تحكُم آلية توزيع الثروة، لكنَّ مبدأ توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي لم يعتمد على أي شكل من أشكال الإنتاج، فهو قائم على قواعد وأُسس ثابتة مهما اختلفت أشكال الإنتاج وتغيّر الزمن، فإنَّ العلاقة بين الناس تقوم على التراحم والتعاون بناءً على قيم وأخلاق ربّانية،

بعيداً عن الصراع والتناقض، ولا تأثير للعامل الاقتصادي في تكوين نظام توزيع الثروة بين الناس، والملكية الخاصة مضبوطة بأخلاق وقيم تُراعي المصلحة العامة وأولويات المجتمع .

- **التخطيط المركزي من منظور إسلامي** : يقوم مبدأ التخطيط المركزي التابع للأنظمة الاقتصادية التقليدية، على انتزاع الملكية الخاصّة وتولّي أولياء الأمور في الدولة للأمور الاقتصادية، وإنقاذ الناس وحمايتهم وتوفير احتياجاتهم. والتخطيط المركزي مبدأ مرفوض في النظام الاقتصادي الإسلامي، وللفرد الحرّية الاقتصادية في اختيار مشروعاته الاستثمارية، وتحديد رغباته وما يُلبّي حاجاته وأذواقه، ولا يُلزَم الفرد بسلع أو خدمات لا تُحقق مطالبه، وعلى الدولة المتابعة والأخذ بمصلحة الجميع وتوفير حاجات الناس وتلبية رغباتهم،والعمل على ما يُحقق التنمية الاقتصادية المنشودة في الإسلام بناءً على مقاصد الشريعة الإسلامية، وعدم التدخُّل بالملكيات الخاصة إلّا عند الضرورة، كما فعل عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في عام المجاعة.

نشير في الأخير كخلاصة أن أي وضع اقتصادي يتميز بالخصائص الآتية:

- ندرة الموارد بالنسبة للرغبات كشرط أساسي لقيام أي مشكلة اقتصادية.
- الاستعمالات البديلة لكل مورد
- تعذر حل المشكلة الاقتصادية الا بالاختيار بين الرغبات العديدة المتنافسة.

رابعا:ارتباط حل المشكلة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بطرق الافراد في كسب مواردهم باعتبارها الخطوة الضرورية في عملية اشباع الرغبات.

## المحاضرة الرابعة: المتعاملون الاقتصاديون

### المطاب الاول: تعريف الاعوان الاقتصاديين:

إن مجموع الافراد الذين يقومون بالإنتاج، الاستهلاك، الادخار و الاستثمار و التبادل مع العالم الخارجي يصنفون الى فئات متشابهة و متجانسة من حيث السلوك الاقتصادي.

فالمتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي او معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا تتولد عنه تدفقات إقتصادية

### المطاب الثاني :تصنيف الاعوان الاقتصاديون

**1- العائلات** : تتكون من مجموع من المستهلكين سواءا كانوا يعيشون ضمن أسر أو فرادى و يتشابهون في نشطاهم الاقتصادي باعتباره ينصب في استهلاك السلع و الخدمات و يتمثل نشاط العائلات في :

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي ( السلع والخدمات(
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها
- ستثمر مدخراتها
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات الدولة

**2- المؤسسات الاقتصادية (الشركات**:يتمثل نشاط المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

- انتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق,
- تقوم بالاستثمار من اجل تجديد وسائل الانتاج او توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة ,

**3- المؤسسات المالية**:عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الاعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الأخريين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا. يتمثل نشاطها في :

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الأخريين.
- تقدم قروضا للاعوان الاقتصاديين مقابل فوائد,
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة ,
- تستهلك السلع والخدمات

**4- الإدارات العمومية** :عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم يتمثل نشاطها في:

- تقديم خدمات لافراد المجتمع
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الأخريين
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة

**-5 الخارج (العالم الخارجي)**:يتمثل في الأعوان الاقتصاديين ( غير المتجانسين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية ، يتمثل نشاطها في :

- تصدير واستيراد السلع والخدمات
- انتقال رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي.

هذه العناصر الخمسة ترتبط مع بعضها البعض بتدفقات مالية و عبنية و ارتباطها يشكا مضمون النشاط الاقتصادي

**تعريف التدفقات الاقتصادية:** هي التيارات السلعية والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة مجموعة السلع او الخدمات او النقود التي تنتقل من عون اقتصادي إلى عون أخر .

**أنواع التدفقات:**

-1 التدفقات الحقيقية: هي حركة ( او انتقال) السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين

-2 التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي

**تعريف الدورة الاقتصادية:** هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية والنقدية التي تنشا بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

**المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية**

في النظرية الاقتصادية، "الدورة الاقتصادية" هي فترة افتراضية من مدة محددة، تمثل عودة نفس الظاهرة الاقتصادية بصفة دورية. يعتبر الخبير الاقتصادي الفرنسي 'كليمنت جوجلر' أحد الأوائل (عام 1862) لاختبار المفهوم على أرض الواقع بعد دراسة مقارنة لتطور "الأعمال" في العديد من البلدان (فرنسا ، إنجلترا ، الولايات المتحدة).

ان النظريات الاقتصادية السائدة تطرح أربع أشكال لمدة الدورات الاقتصادية(1):

- دورة 'Kitchin':03 الى 04 سنوات.
- دورة 'Juglar': 08 الى 10 سنوات.
- دورة 'Kuznets': 15 الى 25 سنة.
- دورة 'Kondratiev': 40 الى 60 سنة.

تسمى أيضا هذه الدورة ب 'دورة الأعمال' (2)وهي الفكرة التي تقول أن 'الاقتصاد ليس بحالة ازدهار متواصلة أو حالة ركود متواصلة، إنه في الواقع عبارة عن فترة زيادة في النمو ومن بعدها انخفاض ومن ثم زيادة ثم انخفاض وهكذا دواليك'.

إن مصطلح الدورة الاقتصادية مضلل قليلاً، فعندما نسمع به نظن بأنه يحدث بشكل منتظم أو يمكن التنبؤ به، ولكن الدورة الاقتصادية يصعب التنبؤ بها، وبشكل عام لا تكون الفترة نفسها بين كل ازدهار وركود للدورة الاقتصادية 3.

[1] Wikipedia, Cycle économique, juin 2011.

[2] Suleiman Al-Rustom 2018 -04-28 موقع الباحثون السوريون

[3] نفس المرجع السابق

تعتبر الدورة الاقتصادية تقلب فى النشاط الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد على مدى فترة من الزمن، وتُعرف دورة الاقتصاد أساسا من حيث فترات الانتعاش أو الركود، حيث ينمو الاقتصاد بالقيمة الحقيقية ( باستثناء التضخم) خلال فترة الانتعاش، ويتضح ذلك من الزيادات في المؤشرات مثل العمالة والإنتاج الصناعي و المبيعات والدخل الشخصي، بينما ينكمش الاقتصاد قياسا بالانخفاض في المؤشرات المذكورة أعلاه خلال فترات الركود.(1)

**المطلب الرابع: مراحل الدورة الاقتصادية**(2)

- **مرحلة التوسع أو الانتعاش**: Expansion or Recovery تتسم هذه المرحلة بميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة ، ويتضائل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون.

-**مرحلة الرواج أو القمة** : **Peak or Boom** وتتسم هذه المرحلة بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف "يقصد بالتوظيف هنا توظيف عناصر او عوامل الانتاج وحالة التوظيف الكامل تعني أن جميع الموارد ( الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم ) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل . وهي من أرقى الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم وليس المفهوم الضيق وهو التوظيف لعنصر العمل فقط". وتسعى البنوك المركزية حينها لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

-**مرحلة الأزمة أو الركود**: **Recession or Crisis** وتتسم هذه المرحلة بهبوط المستوى العام للأسعار، تراجع الناتج المحلى أو القومى وينتشر الذعر التجاري فتطلب البنوك قروضها من العملاء،وتتزايد البطالة لتصل إلى أقصاها كما يتزايد المخزون السلعى.

-**مرحلة الكساد أو القاع** : **Trough or Depression**

وتتسم بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة.تسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لتخفيض سعر الفائدة لمستويات تقارب 0% وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة.هذه المرحلة هي الاخطر في الدورة الاقتصادية وهي مرحلة تابعة لركود الاقتصاد إذا ما استمر الركود بدون علاج صحيح فانه يتحول الي ركود إقتصادي، يحتاج الخروج منه الي بذل عمل غير عادي لانتشال وإخراج الاقتصاد من دائرة الركود إلى مرحلة الانتعاش.

[1] Business cycle الدورة الاقتصادية، موقع Trading secrets

[2] ' دورة اقتصادية' ويكيبيديا 2018 /08/5

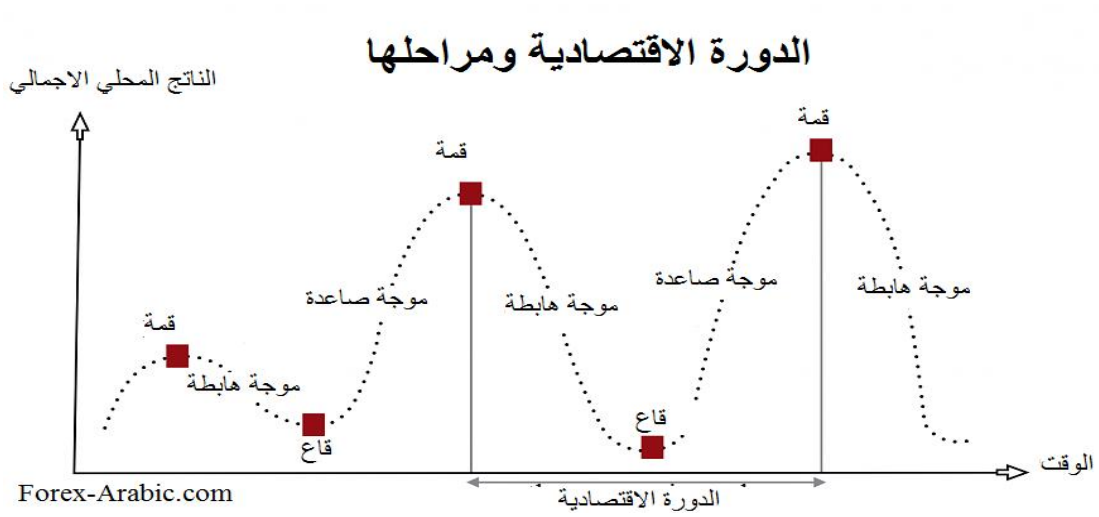
الدورة الاقتصادية ومراحلها
الناتج المحلي الاجمالي
قمة
قمة
قمة
موجة صاعدة
موجة هابطة
موجة صاعدة
موجة هابطة
موجة هابطة
قاع
قاع
الوقت
Forex-Arabic.com
الدورة الاقتصادية

## المحاضرة الخامسة :الدخل القومي و الناتج القومي

سبق و أن عرفنا الاقتصاد الكلي بدراسة الوحدات الكبيرة و الظواهر الكلية التي تخص الاقتصاد الوطني مثل: الدخل الوطني و الناتج المحلي و الاجمالي مستوى السعر، مستوى العمالة، معدلات الفائدة، ومتغيرات أخرى مثل التضخم، البطالة ... ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب أن نفهم أيضا طبيعة هذه الأخيرة وكيفية قياسها عمليا. وعليه فإننا نُعنى بدراسة حسابات الناتج الوطني والمتغيرات المرتبطة بها، حيث تعطي لنا هذه الأخيرة قيم :

- الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product( )GDP)
- الناتج الداخلي الصافي (Net Domestic Product) ( NDP)
- الناتج الوطني الخام (Gross National Product( )GNP)
- الناتج الوطني الصافي (Net National Product) ( NNP)
- الدخل المحلي ((Domestic Income( ND)
- الدخل الوطنيN( NI)
- الدخل الشخصي (Personal Income( ) PI)
- الدخل الشخصي المتاح Personal Income) available)( DI)

تدخل ضمن هذه الحسابات الوطنية حسابات منفردة تتناول حسابات الدخل والإنتاج للمشروعات الاقتصادية وحسابات الدخل والإنفاق للأشخاص ومجموع الإيرادات والنفقات الحكومية، والحسابات مع العالم الخارجي، وحسابات الادخار والاستثمار الإجمالي.

**المطلب الاول: القطاعات الاقتصادية**

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربع قطاعات كما يلي كما ذكر سابقا :

. 1**القطاع العائلي**: ويضم المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة.

ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء السلع والخدمات عن طريق مساهمته بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

. **2 قطاع الأعمال (الاستثمار)** :ويتكون من المنتجين الذين يقومون بعملية الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور، رواتب، فوائد، ريع وأرباح القطاع العائلي. ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري.

. **3القطاع الحكومي**: يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يُسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع

الأعمال. ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الخاص به عن طريق الضرائب المختلفة.

. **4 قطاع العالم الخارجي** : يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال مجموعة من التدفقات ومنها الصادرات والواردات، بحيث يستورد السلع والخدمات من الخارج وفي نفس الوقت يقوم بالتصدير إليه، ويوضح صافي الصادرات الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

**حلقة التدفق الدائري لاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات**

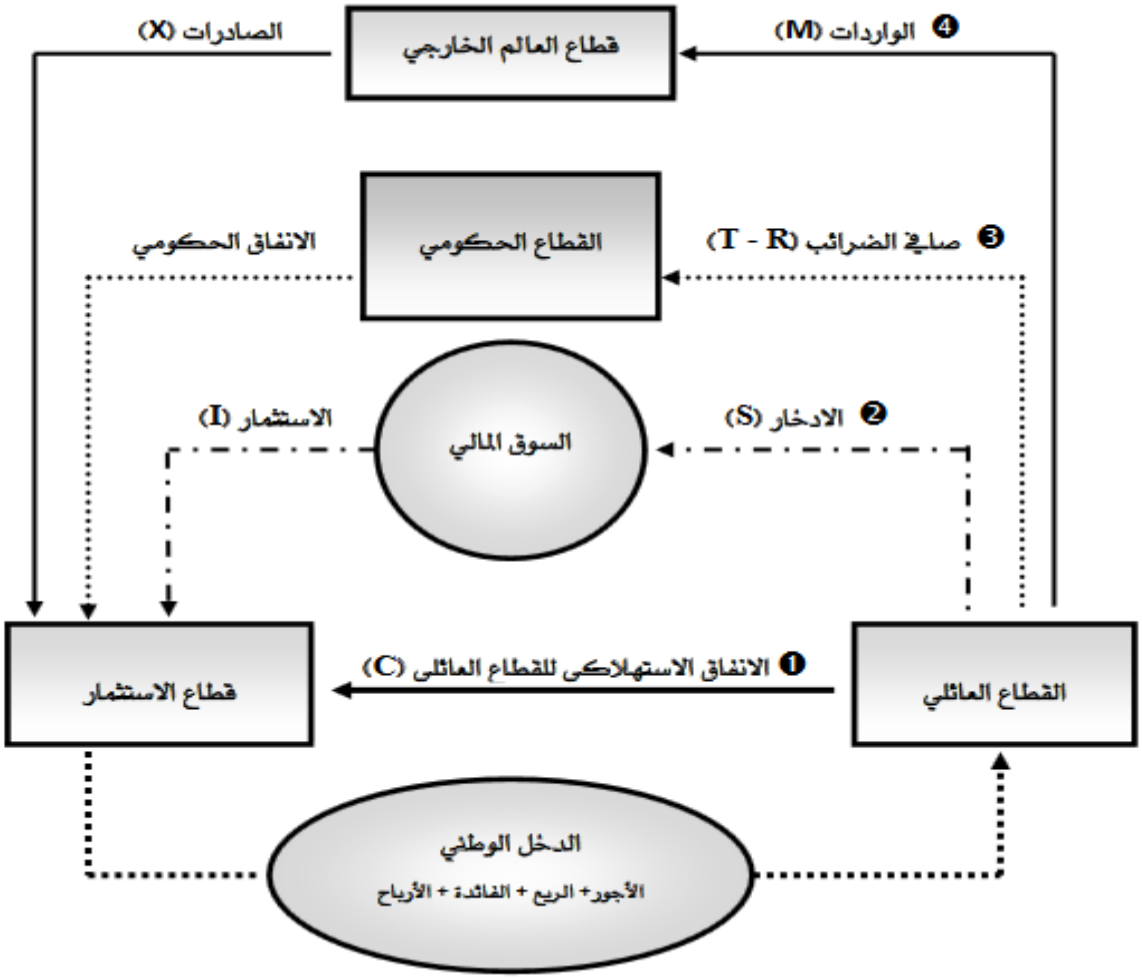


ويمكن تلخيص التدفق الدائري للدخل في الاقتصاد المفتوح بالآتي:

↔ ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة للمنتجين

↔ يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي مثل: البنوك والتي من وظائفها تمويل المنتجين بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار؛

↔ يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، هذه الأخير يستخدمها في تمويل الإنفاق العام؛

↔ يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير متوفرة محليا من العالم الخارجي، وفي المقابل يُصدر قطاع الأعمال السلع والخدمات للعالم الخارجي.

**المطلب الثاني : طرق حساب الناتج :**

من خلال تطرقنا لحلقة التدفق الدائري والتيارات المتولدة من النشاط الاقتصادي، نُسجل أن القيام بالإنتاج يؤدي إلى تولد دخل والذي يؤدي بدوره إلى الإنفاق. وهذا يعني أن هناك ثلاثة تيارات أو طرق لحساب النشاط الاقتصادي:

- يهتم التيار الأول بالإنتاج أو القيمة المضافة بقياس مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات النهائية الذي قامت بإنتاجها الوحدات الاقتصادية المختلفة (التيار السلعي) ولهذا سميت هذه الطريقة بطريقة الإنتاج أو القيمة المضافة.
- أما التيار الثاني فيركز على قياس مدفوعات عوائد خدمات عوامل الإنتاج أي مجموع الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج (القطاع العائلي) نظير مساهمتها في عملية الإنتاج وتسمى بطريقة الدخل المكتسب.
- يقيس التيار الثالث الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة كالقطاع العائلي ( C) وقطاع الأعمال الاستثمار) ( I) وكذلك قطاعات أخرى كالقطاع الحكومي ( G) وقطاع العالم الخارجي، مقابل الحصول على منتجات الوحدات الاقتصادية المختلفة .

وبما أن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية لا بد أن يتطابق أو يتساوى مع قيمة مجموع الإنتاج أي التكاليف تساوي الإيرادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالمثل بالنسبة للقطاع الأسري فإن مجموع إنفاق هذا القطاع لا تتعدى مجموع الدخول التي يحصل عليها كعوائد لخدمات عوامل الإنتاج أي في كلتا الحالتين فإن مجموع النفقات تساوي مجموع الإيرادات أو الدخول.

**أولا .طريقة الإنتاج:** يُمكن التعرف على قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، أو عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج. وتضم هذه الطريقة أسلوبين أو طريقتين وهما:

. **1طريقة المنتجات النهائية:** تتضمن طريقة حساب الناتج بطريقة المنتجات النهائية جميع السلع والخدمات النهائية المباعة إلى مختلف القطاعات: المؤسسات الإنتاجية، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضاف إليها السلع الوسيطية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات ... إلخ.

إن الناتج مقاسا بهذه الطريقة يدخل في اعتباره السلع والخدمات التي أنتجت حاليا ( Currently Produced) والمسوقة. ووفقا لهذا لمفهوم فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج هي فقط تلك المنتجة حاليا، وبالتالي فإنه يستبعد كل بند لا يمثل إنتاجا حاليا، ولعل هذا هو السبب في استبعاد الفوائد المدفوعة من الحكومة، والمدفوعات التحويلية عموما —وهي المدفوعات دون مقابل —ذلك لأن مستلمي هذه المدفوعات لا يطلب منهم أن يدفعوا سلعا وخدمات مقابل ما استلموه من هذه المدفوعات.

سعر الوحدةxالناتج بطريقة المنتجات النهائية = مجموع كميات الإنتاج

$$GDP = \sum Q \times P$$

ووفقا لهذا المفهوم فإنه يستبعد أيضا السلع المستعملة (مثل السيارات المنازل ...) وهذه السلع المستعملة وإن كان يتم تسويقها وتعتبر ضمن المعاملات إلا أنها لا يدخل حسابها في الناتج على اعتبار أنها ليست انتاجا حاليا.

. **2 طريقة القيمة المضافة:** يمكن من خلال هذه الطريقة حساب (GDP) عن طريق ما يُضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية. ومن المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يُمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعملية إنتاج أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام.

والقيمة المضافة هي قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي أنها قيمة ما يُضيفه كل قطاع عند إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة في البلد.

وعليه فطريقة القيمة المضافة تهتم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي تستعملها القطاعات لأخرى.

باعتبار أن الاقتصاد يتكون من nقطاع أو فرع. يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية:

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطية (مستلزمات الإنتاج)

$$\sum VA = \sum PT - \sum CI$$

وتستبعد أو تطرح الاستهلاكات الوسيطية حتى لا يحدث ازدواج في الحساب الناتج الإجمالي الداخلي بمقدار الوسيطية السلع هذه و ، القيمة إعطاء عدم إلى سيؤدي ذلك الصحيحة له.

وبالتالي يكون الناتج الداخلي (المحلي) الإجمالي (GDP) يُمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة من النشاط. مضافا إليه الضرائب على القيمة المضافة والرسوم الجمركية وعليه يكتب GDPمن الشكل:

الناتج الداخلي الخام – القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية

$$GDP = \sum VA + TVA + DD$$

**ثانيا .طريقة الإنفاق:** تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما يُنفق على السلع الإنتاجية ك »المصانع، والمعدات الإنتاجية...« والموجودات الثابتة ك »بناء الطرق، الجسور، العمارات...« والمخزون من السلع الجاهزة والنصف مصنعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان

التجاري. وعليه نقسم الإنفاق كالآتي:

**القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطية (مستلزمات الإنتاج)**

$$\sum VA = \sum PT - \sum CI$$

**الناتج الداخلي الخام = القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية**

$$GDP = \sum VA + TVA + DD$$

ملاحظة: تجدر الإشارة أن الناتج المحلي بهذه الطريقة لا يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، أي أنه يُمثل ناتجاً محلياً إجمالياً، وعند استبعاد مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت نحصل على الناتج المحلي الصافي.

كما أن الناتج بطريقة القيمة المضافة يمثل الناتج بسعر السوق.

1 -**الإنفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي):–** مجموع الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة سيارات، طعام، لباس.. .ويرمز له بالرمز C

-2 **الإنفاق الاستثماري:** ويشمل حزمة من الانفاقات المختلفة نقسمها كالآتي:

- الإنفاق على بناء المصانع؛
- الإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات؛
- الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي

وبذلك يمكن القول أن الإنفاق الاستثماري يُعبّر عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الإنتاج المعتمدة إضافة إلى قيمة التغير في المخزون. ويُرمز له بالرمز (I)

**–3 الإنفاق الحكومي** :ويُمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الإنفاق الجاري ، الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري.

- الإنفاق الجاري للحكومة :ويشمل أجور ورواتب الموظفين والمصروفات التابعة لها.

- الإنفاق الحكومي على الأصول الثابتة :ويُسمى بالاستثمار الحكومي ويتضمن بناء أو شراء المباني والتجهيزات المختلفة.

- الإنفاق الاستهلاكي: ويضم مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي تُهتلك في المدى القصير.

-4 **صافي الصادرات:** ويُطلق عليها أيضا رصيد الميزان التجاري وتمثل الفرق بين طلب البلد على السلع والخدمات المنتجة بالخارج، وطلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المحلية. وتساوي الفرق بين الصادرات والواردات ( X – M.) وعليه فإن الناتج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق يساوي إلى مجموع الإنفاق الكلي في القطاعات المذكورة آنفا.

**الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق على الاستثمار + صافي الصادرات**

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ملاحظة: تجدر الإشارة أن الناتج المتحصل عليه بطريقة الإنفاق هو ناتج محلي إجمالي، أي أن حسابات الناتج بهذه الطريقة لا تستبعد مخصصات الامتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، كما أنه يمثل ناتجاً محلياً إجمالياً بسعر السوق.

**ثالثا .طريقة الدخل:** بحسب هذه الطريقة فإن احتساب الناتج يرتكز على جمع التدفقات النقدية المختلفة، بتعبير آخر جمع الدخول والتي يُمكن أن تُقسّم إلى ما يلي :- دخول الأفراد. ، دخول غير موزعة.،دخول الحكومة.

بحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وكما بيّنا فإن الإنتاج هو خلق وإضافة منفعة جديدة. وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عوامل الإنتاج لمختلفة التي تشترك سوية حتى ظهور السلع والخدمات بشكلها النهائي. وتتمثل عوامل الإنتاج في: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم. وعليه فإن الدخل يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي كالآتي :

- **الأجور** ($W$) وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما.

وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول الأطباء، المحامين، الحرفيين ... مضاف إليها المكافآت والعمولات، ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات المختلفة. لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل.

- **الريع** (:$\mathbf{R}$) ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية ومعدنية وغيرها. ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها .

- **الفائدة** (:$\mathbf{i}$) وتشمل جميع ما يُدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي. فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سوناطراك مثلا؛ فإنّ العائد المستحصل من هذا السند يدخل ضمن حساب الناتج الداخلي الخام. ويُستثنى من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.

**الأرباح$\mathbf{P}$):** وتشمل جميع ما يُدفع وتشمل أرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم، وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره.

وتقسّم فئة الأرباح إلى جزأين في حسابات الدخل الوطني هما: الأول دخل المالكين والثاني أرباح الشركات المساهمة .

- **دخل المالكين:** ويتألف من الدخل الصافي لقطاع الأعمال الذي ليس على شكل شركات مساهمة، وبذلك يمكن القول أنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية.

- **أرباح الشركات**: ويتألف من الدخل الصافي لشركات المساهمة، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء كما يلي : $\omega$ ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات؛ $\omega$ الأرباح غير موزعة؛ $\omega$الأرباح التي يقبضها حملة الأسهم.

وعليه يمكن حساب الناتج كما يلي:

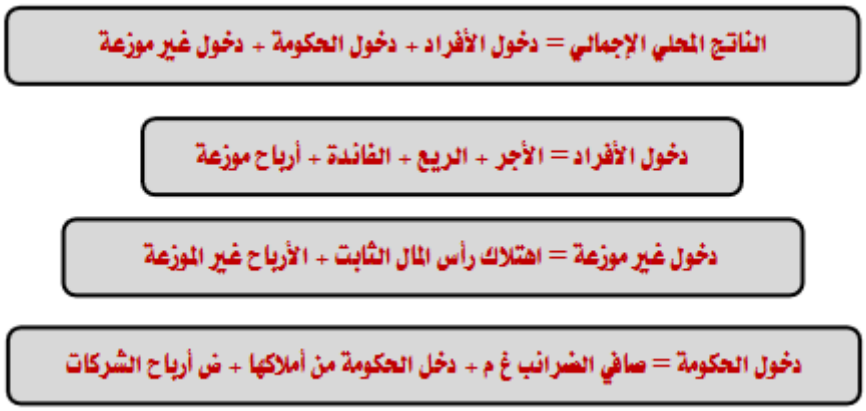


أما صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج فهو الذي يوزّع على عوامل الإنتاج، ويُمثل ذلك مداخيل لهم، مجموعها يُمثل الدخل المحلي .

- الناتج المحلي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج) = الريع( + R) الأجور( + W)الفوائدi) ا( + لأرباح (P)
- الناتج المحلي الإجمالي =دخول الأفراد + دخول الحكومة + دخول غير موزعة

**ملاحظة:** يجب الأخذ في الحسبان أن مجموع دخول الأفراد ودخول الحكومة مع استثناء صافي الضريبة واضافة الأرباح المحتجزة، تُعطي لنا الناتج المحلي الصافي بسعر عوامل الإنتاج، ويمثل الدخل المحلي، أي أنه يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج) والتي تدخل ضمن تكاليف الإنتاج وتخصم لحساب الأرباح. كما أنه يستبعد صافي الضريبة.

دخول الأفراد =الأجر + الريع + الفائدة + أرباح موزعة

دخول غير موزعة =اهتلاك رأس المال الثابت + الأرباح غير الموزعة

دخول الحكومة =صافي الضرائب غ م + دخل الحكومة من أملاكها + ض أرباح الشر

**المطلب الثالث: متطابقات هامة في قياس النشاط الاقتصادي**

نقدم في هذا الجزء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تُعتبر متطابقات هامة لقياس النشاط الاقتصادي ممثلة في:

- الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product( )GDP)
- الناتج الداخلي الصافي (Net Domestic Product) ( NDP)
- الناتج الوطني الخام (Gross National Product( )GNP)
- الناتج الوطني الصافي (Net National Product) ( NNP)

- الدخل المحلي ((Domestic Income( DI)
- الدخل الوطني ((National Income( NI)
- الدخل الشخصي (Personal Income( ) PI)
- الدخل الشخصي المتاح Personal Income) available)( DI)

**أولا .الناتج المحلي (الداخلي):**

يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة على الرقعة الجغرافية للدولة. (ينشأ داخل الدولة بغض النظر عن جنسية الشخص أو المؤسسة الذي ينتجه.

**ثانيا .الناتج الوطني (القومي):**

لقد كان سايمون كوزنتس ( Kuznets Smith Simon) المصمم الرئيس لمقياس الناتج الوطني الإجمالي )GNP(، والذي أُعتبر مقياسا للنشاط الاقتصادي لعقود من الزمن، وظل يقيس دخل مواطني البلد في أي مكان يكسبونه في العالم. وقد حصلَ الانتقال من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

مع تنامي التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي بشكل مضطرد، وقد أصبح من الصعب على هذا المؤشر التماشي مع المؤشرات المحلية كالتوظيف والإنتاج الصناعي، لهذا كان من المنطقي التحول إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يقيس فقط الناتج المحلي

يمثل الناتج الوطني قيمة جميع الأنشطة الإنتاجية للمقيمين أين ما كانت تُزاول هذه الأنشطة في العالم (أي أن وسائل الإنتاج مملوكة للمقيمن).

إن مفهوم الناتج الوطني الإجمالي (GNP) مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ،سوى أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، بينما الناتج الوطني الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً. والفرق مهم .

**الناتج الداخلي الناتج الوطني** :السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بعوامل إنتاج وطنية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بعوامل إنتاج وطنية

**– العلاقة المحاسبية بين GDPو :GNP**

للانتقال من مؤشر الناتج الداخلي إلى الناتج الوطني أو الدخل المحلي إلى الدخل الوطني يتوقف الأمر على الفرق بين دخل عناصر الإنتاج الأجنبية الموجهة أو المدفوعة »المحولة «للخارج، ودخول المواطنين الأصليين (حاملي جنسية البلد) »سواء دخول العمال أو نتيجة استثمار« في الخارج والمحولة للداخل.

يرتكز الفرق بين المؤشرين على الفرق بين دخل المقيمين (حاملي جنسية البلد) ودخل غير المقيمين (الأجانب)، ويسمى بـ »صافي عوائد الملكية «أو »صافي عوامل الإنتاج في الخارج.«

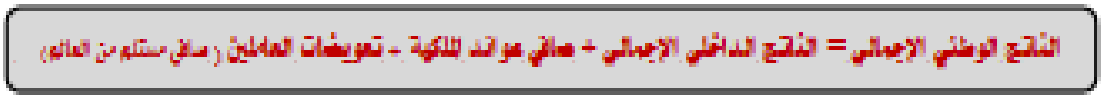

**ثالثا .الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق وتكلفة عوامل الإنتاج:**

- صافي الضريبة = الضرائب غير مباشرة —إعانات

-الناتج الوطني الإجمالي =الناتج الداخلي الإجمالي +صافي عوائد الملكية + تعويضات العاملين ( صافي مستلم من العالم)

- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق =الناتج الوطني عوامل الإنتاج + صافي الضريبة
- صافي عوائد الملكية = عوائد المقيمين —عوائد غير المقيمين
- الدخل الوطني =الدخل المحلي +صافي عوائد الملكية + تعويضات العاملين (صافي مستلم من العالم الخارجي)

**رابعا. الناتج الوطني الصافي :(GNP)**

يمثل الناتج الوطني الصافي، الناتج الوطني الإجمالي مطروحا منه مخصصات الاهتلاك.

**خامسا .الدخل المحلي (DI) والدخل الوطني ( )GNI، :(NNPf)**

تتدخل الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات المنتجة أو المعروضة مما يعني أن هذه الضرائب تضاف إلى ثمن السوق إلى جانب تكاليف الإنتاج، كذلك قد تتدخل الدولة

من أجل خفض أسعار بعض المنتجات وذلك بمنح إعانات للمنتجين (حيث تظهر على شكل ضرائب سلبية). وعليه يُمكن حساب الدخل المحلي والوطني كالآتي:

أما العلاقة بين الدخل المحلي والدخل الوطني فهي مُبينة كما يلي:

الدخل الوطني = الدخل المحلي + صافي عوائد الملكية + تعويضات العاملين (صافي مستلم من العالم الخارجي)

**سادسا .الدخل الشخصي :(INP( )Yp)**

في الواقع أن الإنتاج الوطني ليس ذلك الدخل الذي تستلمه العائلات، حيث هناك عناصر أخرى لابد من مراعاتها ومنها: الضرائب على أرباح الشركات، الأرباح غير موزعة، أقساط التأمينات (ضرائب الضمان الاجتماعي...الخ)، ويتعين خصم هذه المبالغ من الدخل الوطني للحصول على الدخل الشخصي (الذي تستلمه العائلات) كما يجب إضافة إلى ذلك صافي التحويلات، مما يعني أنه يجب التفريق بين الدخل الشخصي (Yp) والدخل الوطني .(Y)

- الدخل الشخصي =الدخل الوطني -(الأرباح غير موزعة+الضرائب على أرباح الشركات+اقتطاعات الضمان الاجتماعي) + صافي تحويلات الأفراد
- الناتج الوطني الصافي =الناتج الوطني الإجمالي -اهتلاك رأس المال الثابت
- الدخل المحلي =صافي الناتج المحلي -ضرائب غير مباشرة + إعانات
- الدخل الوطني =الدخل المحلي +صافي عوائد الملكية + تعويضات العاملين (صافي مستلم من العالم الخارجي)

**ملاحظة:** إن مجموع العوائد التي تُوزّع على عوامل الإنتاج، وتُمثل مداخيل لهم، يُعطي مجموعها ناتجا محليا صافيا بتكلفة عوامل الإنتاج، وهو يُمثل في نفس الوقت الدخل المحلي.

رابعا .الدخل الشخصي المتاح :(Ypd( )INP dis)

كذلك فإن الدخل الشخصي لا يمثل ذلك الدخل الذي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيه استهلاكا أو ادخارا بل لا بد من الوفاء بالضرائب المباشرة، ومنه يمكن التفريق بين الدخل التصرفي المتاح، والدخل الشخصي.

وبما أن الدخل الشخصي المتاح أو التصرفي يمثل قيمة الدخل الذي يمكن أن يتصرف فيه استهلاكا أو ادخارا يمكن أن يكتب من الشكل الآتي :

**الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار**

**ملاحظة:** يجب الأخذ في الحسبان أن طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق تُقدم حسابا للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، أما طريقة الدخل فتُقدم ناتجا محليا صافيا بسعر عوامل الإنتاج، ويمثل الدخل المحلي، وللانتقال إلى الناتج الوطني أو الدخل الوطني وجب إضافة عوائد المقيمين وطرح عوائد غير المقيمين.

ويمكن تلخيص هذه الحسابات وتوضيح مختلف العلاقات بين الانفاق، الناتج والدخل كالتالي:

| |
|---|
| الإنفاق الاستهلاكي |
| + الإنفاق الاستثماري |
| + الإنفاق الحكومي |
| + صافي التعامل مع العالم الخارجي |
| =الناتج المحلي الإجمالي |
| –مخصصات الاهتلاك |
| =الناتج المحلي الصافي بسعر السوق |
| –الضرائب غير المباشرة |
| + إعانات الإنتاج |
| =الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة = الدخل المحلي الصافي بسعر التكلفة |
| + صافي دخل الملكية |
| =الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = الدخل الوطني |
| – الأرباح المحتجزة |
| –ضرائب على أرباح الشركات |
| –اقتطاعات الضمان الاجتماعي |
| + مدفوعات تحويلية |
| =الدخل الشخصي |
| –ضريبة مباشرة على الدخل |
| =دخل متاح |
| –الادخار الخاص |
| =الاستهلاك الخاص |

## المحاضرة السادسة: الانتاج

علم الاقتصاد يشمل مفاهيم كثيرة ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصاديّة بحتة، فهو يعبر عن مجموعة من الممارسات والنشاطات التي يقوم بها الإنسان لغايات تحقيق هدف ما، سواء كان إنتاج السلع والخدمات أم توزيعها أم حتى تبادلها واستهلاكها. يعتبر إنتاج السلع والخدمات الهدف الأساسي لأي مؤسسة ، ولا يمكن أن تقوم دون ذلك أو تحقق نجاحاً، ويعزى السبب في ذلك إلى كون الإنتاج السبب الرئيسي في تحقيق عوائد ماديّة للمنظمة من خلال البيع والشراء والاستهلاك.

**المطلب الاول: مفاهيم متعلقة بالانتاج**

**أولا : مقهوم الانتاج:** بعرف الإنتاج بأنه خلف منفعة او إضافة منفعة لاي سلعة لتصبح قابلة للإشباع،أي محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح جاهزة للاستعمال في سلبا إشباغ رغبات و حاجات المستهلكبن.أي بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية و العمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصر الإنتاج.

و يمكن إدراج مفهومين للإنتاج الاول المفهوم الفني و الثاني المفهوم الإقتصادي.

- **المفهوم الفني للإنتاج**: الذي يبحث في العلاقة بين المستخدم و المنتج.أي يبحث في العلاقة بين مقدار الكمية من عوامل الإنتاج من السلعة محل الدراسة بغض النظر عن أسعار السلع النتجة و يعبلر عن هذه العلاقة من تراكيب العوامل المختلفة و الناتج من سلعة معينة بدالة الانتاج.
- **المفهوم الاقتصادي للإنتاج**: حيث يبدا من حيث انتهى المفهوم االفني للإنتاج بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من إنتاج سلعة بتوظيف كمية محددة من عوامل الانتاج.( اكبر كمية بأقل التكاليف).
- **مفهوم الانتاج بلغة النظم** : هو ذلك النشاط المسؤول عن تحويل العناصر التي تستخدم كمدخلات في عملية التشغيل( القوى المادية و البشرية،تنظيم ،تكنولوجيا..)لمخرجات نهائية خلال فترة زمنية معينة.
- **مفهوم الانتاجية**: هو عبارة عن العلاقة التي تقيس العالقة التناسبية بين المخرجات المدخلات. مدى مساهمة كل عامل في الانتاج أي القيمة المضافة للعمال ، الأرض، رأس المال...الخ.

فإذا كان الإنتاج هو خلق المتفعة فإن النشاط الاقتصادي هو سعي الإنسان لتحقيق المنفعة. و عليه فإن ما ينجم عن النشاط الاقتصادي هو الإنتاج، الإنتاج الاقتصادي هو الإنتاج النافع.

و يمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:-

- المنفعة الشكلية:تتمثل في تحويل شكل المادة.
- المنفعة المكانية:تتمثل في نقل المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها.

- المنفعو الزمانية: تتمثل في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه.
- المنفعة المتبادلة:تتمثل في إمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج الى مراكز الحاجة (الاسواق) حيث بتواجد مختلف أنواع المستهلكين.

**ثانيا: العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي:**

**العوامل الداخلية:**

- العمالة المتاحة من حبث العدد و درجة التاهيل.
- المواد المستخدمة من حيث الكمية و النوع و الوقت.
- الآلات و المعدات( التكنولوجيا)
- اللوائح التنظيمية لسير العمل.
- القدرة المالية.

**العوامل الخارجية:**

- الظروف البيئية المختلفة:و تتمثل قي البيئة المحيطة بنظام الانتاج بأنواعها:
- المحيط الافتصادي: تغيرات الاسعار( اسعار المواد الخام،اسعار الفائدة، أسعار الصرف.(، آليات السوق و التي في مقدمتها التقلب المستمر في إتجاهات ورغبات المستهلكين مما يؤثر على حجم الطلب و بالتالي على نوعية و حجم الانتجات.
- المحيط الفانوني:: او التشريعي المتمثل في التغير في القوانين و اللوائح التشريعية، النقابات...
- المحيط الاجتماعي كالاضطرابات و الإضرابات مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.
- المحيط التكنولوجي و يتمثل في مجموع الابتكارات البشرية و الفنية التي تمس كل مجالات التخطيط و التشغيل و التحكم و الضبط للعمل الانتاجي.

**ثالثا: عناصر الإنتاج:** لكي نصل إلى عملية الإنتاج لابد من توفر المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية، فقد أطلق عليها سسم عناصر الإنتاج. و يقصد بعناصر الإنتاج بأنها: العوامل التي تستعمل و تشارك في إنتاج السلع و الخدمات. و يمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر رئيسية:الأرض،العمل، رأس المال، التنظيم.

و يعتدعنصر العلمل على مظهرين أساسيين هما:

- المظهر النوعي: و يعني كفاءة العمل التي تعني الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج و تقديم اكبر كمية باقل تكلفة ممكنة، و تتحدد هذه الكفاءة بعديد من العوامل كالعوامل الطبيعية و المناخية و التعليم و ظروف العلمل، التدريب و التكوين...

- المظهر الكمي: و المقصود به عدد العمال القادرين على العمل، و هي الفئة القادرة على إعالة نفسها و اعالة الآخرين في نفس المجتمع.
- نظرية مالتوس التي تربط بين عدد السكان و الإنتاجية و ازدياد الفجوة و اتساعها بينهما مما يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية.
- نظرية الحجم الامثل للسكان ((رفض النظرية المالتوسية) التي بفكرة الحجم الامثل للسكان و هو حجم يرى الاقتصاديون ان على كل دولة محاولة الحفاظ عليه آخذين بعين الاعتبار حجم الموارد المتاحة و المتوفرة في تلك البلد.

**المطلب الثاني :قوانين الغلة**

يكمن دور المنظم كما تم ذكره في مزج عناصر الإنتاج على اكبر فدر من السلع و الخدمات باقل تكلفة ووقت. ولابد من إجتماع عناصر الانتاج للمشاركة في العملية الإنتاجية حتى ضمن نجاحها.

فالتأكيد ان عنصر واحد من عناصر الانتاج يقف عاجزا أمام القيام بالعملية الإنتاجية، و العلاقة التي تربط بين حجم الإنتاج و بين حم عناصر الإنتاج تسمى دالة الانتاج و رياضيا هي:

**الانتاج =** دالة ( وسائل الانتاج)

$$Q= f(L .K.T....)$$

- Q: تمثل الكمية المنتج و من السلع.
- L : عدد العمال
- K : مقدار رأس المال المستخدم.
- T : يمثل عنصر الارض.

و في سبيل فهم آلية عمل دالة الانتاج لابد من التعرض لقانونين أساسيين يحكمان العلاقة بين حجم الإنتاج و حجم عناصر الإنتاج و هذه القوانين تسمى قوانين الغة و هي:

- قانون الإنتاجية المتناسبة ( الغلة التابثة).
- فانون الإنتاجية المتناقصة ( تناقص الغلة).

**أولا: قانون الإنتاجية المتناسبة**

يشير هذا القانون إلى وجود نسبة ثابتة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية و بين حجم الغلة الممكن الحصول عليها، أي أن زيادة عناصر الإنتاج بنسبة معينة سيؤدي إلى نفس الزيادة في الإنتاج.

إذا افترضنا ان إنتاج سلعة ما يحتاج إلى تضافر خدمات عاملين من عوامل الإنتاج هما العمل و الأرض كما في الجدول.

| مساحة الارض | عدد العمال | نسبة عوامل الانتاج | لغلة الكلية | لغلة المتوسطة للعمل | لغلة المتوسطة للارض | لغلة الحدية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | 5 | | 25 | 5 | 5 | 5 |
| 10 | 10 | | 50 | 5 | 5 | 5 |
| 15 | 15 | | 75 | 5 | 5 | 5 |
| 20 | 20 | | 100 | 5 | 5 | 5 |
| 25 | 25 | | 125 | 5 | 5 | 5 |

الجدول (1) العلاقة حجم الانتاج و حجم عناصر الانتاج

كما هو موضح في الجدول فغن الغلة تزداد بنفس زيادة عوامل الإنتاج مع وضوح ثبات المزيج فيما بين عناصر الإنتاج.

للتعرف عللى هذا القانون يتعين التفرقة بين ثلاثة مقاييس للناتج:

- **الناتج الكلي**:مجموع السلع و الخدمات المحققة في فترة زمنية معينة.
- **الناتج المتوسط**: مجموع السلع و الخدمات المحققة في فترة زمنية معينة/عدد وحدات العنصر الانتاجي.
- **الناتج الحدي**: مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة التغير في الكمية المستخدمة من العنصر المتغير في فترة زمنية معينة.

و بمكن تصوير العلاقة بين الغلة الكلية و بين عدد العمال من ناحية وبين الغلة الكلية و عدد الهكتارات من ناحية أخرى كما في الشكل البياني:

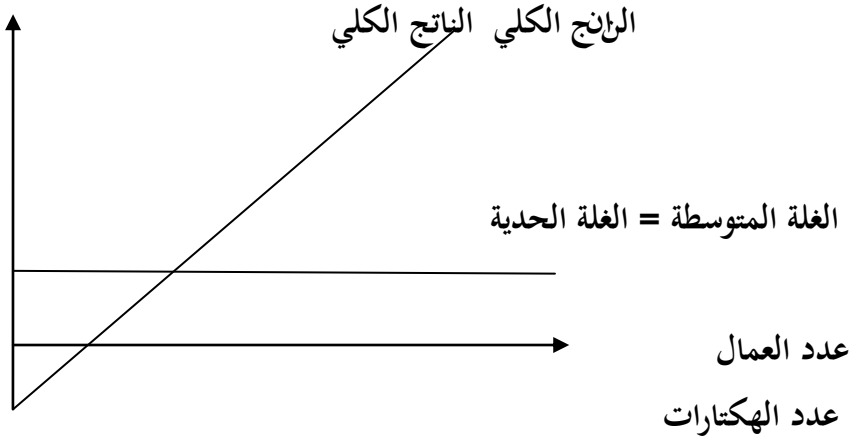

نلاحظ من الجدول و الرسم البياني ما يلي:

– تزداد الكلية بنسبة ثابتة تساوي نسبة زيادة عوامل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية( منحنى الغلة الكلية عبارة عن خط مستقيم).

– الناتج المتوسط ( للعمل و الأرض) تابث و يساوي الناتج الحدي ( للعمل او الأرض).

هذه الملاحظات في حالة ثبات نسب خلط او مزج خدمات عوامل الانتاج، أما في حالة مزج خدمات عوامل الإنتاج برسب متغيرة فغن الحاصل غير ذلك.

**ثانيا: قانون الانتاجية المتناقصة( تناقض الغلة):**

يتهم هذا القانون بوصف اتجاهومعدل التغير الذي يطرأ على الكمية الانتاج عندما تتغير الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج : يقرر أنه إذا أضيفت وحدات من عناصر الإنتاج المتغيرة إلى عناصر الإنتاج الثابتة بدفعه مستاوية متتالية فإن الناتج الكلي سوف يزيد بمعدلات متزايدة أولا ثم يزيد بمعدلات متناقصة ثانيا ثم يتناقص بعد ذلك ويطلق على هذا القانون في بعض الأحيان ويسمى هذا القانون في بعض الاحيان بقانون النسب المتغيرة .

ويجدر بنا في هذه الجزئية أن نفرق بين الناتج الكلي والناتج المتوسط والناتج الحدي وذلك على النحو التالي –:

–الناتج الكلي (Total Production(TP :– هو إجمالي الكمية المنتجة من السلعة خلال فترة محددة

–الناتج المتوسط (Average Production( AP :– يتمثل الناتج المتوسط إجمالي الناتج الكلي مقسوما على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير فإذا كان عنصر الإنتاج المتغير هو العمل . AP= TP/L.

–الناتج الحدي (Marginal Production(MP:– الناتج الحدي يطلق عليه احيانا " الناتج الإضافي" أي الناتج الذي اضافته الوحدة المضافة من عنصر الإنتاج المتغير إلى الناتج الكلي أو الناتج الذي اضافته الوحدة الأخيرة المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير إلى الناتج الكلي . MP=ΔTP/ ΔL

**المطلب الثالث: مراحل الانتاج :–** STAGES OF PRODUCTION

1 – مرحلة تزايد الغلة Increasing return of scale

2 – مرحلة ثبات الغلة Constant return of scale

3 – مرحلة تناقص الغلة Decreasing return to scale

**– مرحلة تزايد الغلة:–** نلاحظ في هذه المرحلة انه كلما اضيفت وحدة اضافية من عناصر الانتاج (العمل مثلاً) ينتج عنها زيادة في معدل الناتج الكلي يفوق معدل الزيادة التي احدثتها الوحدة السابقة (أي انه الزيادة في حجم الانتاج اسرع من الزيادة في العنصر الانتاجي المستخدم).

وفي هذه الحالة تظهر الغلة المتزايدة (أي تزايد معدل الزيادة في الناتج الكلي ازاء كل وحدة اضافية من عنصر الانتاج).

وفي هذه الحالة ليس هناك حاجة للتفكير في اتخاذ القرار حول عناصر الانتاج لأن نسبة الزيادة أخذت بالزيادة وبشكل مستمر .

**– مرحلة ثبات الغلة :–** في هذه المرحلة يزداد الانتاج الكلي بنفس المقدار أي كلما اضفنا كمية جديدة من عنصر الانتاج المستخدم يبقى الناتج الكلي ثابتاً وفي هذه المرحلة يكون فيها وجود نسبة ثابتة من عنصر الانتاج المستخدم في العملية الانتاجية وبين حجم الناتج .

**– مرحلة تناقص الغلة** :– في هذه المرحلة تكون الزيادة الحاصلة في الناتج عن اضافة وحدة اضافية واحدة من عنصر الانتاج المستخدم في العملية الانتاجية اقل من تلك الزيادة التي احدثتها سابقاً (أي ان الزيادةفي حجم الانتاج الكلي اقل من الزيادة الحاصلة في عنصر الانتاج المستخدم في العملية الانتاجية) وفي هذه الحالة اذا قمنا بإضافة وحدات من عنصر الانتاج سوف نصل الى حد تتلاشى عنده الزيادة في الناتج الكلي .

**الناتج الكلي ,الناتج المتوسط , الناتج الحدي :–**

- الناتج الكلي (Total Production( TP:– هو مجموع السلع والخدمات التي تنتج في فترة زمنية معينة .
- الناتج المتوسط( Average Production( AP:– هو عبارة عن حامل قسمة الناتج الكلي على الكمية المستخدمة من عنصر الانتاج المستخدم وتكون صيغته كالاتي : AP= TP/L.
- الناتج الحدي (Marginal Production(MP:. وهو مقدار التغير في الناتج الكلي الناشئ عن التغير في الكمية المستخدمة من عنصر الانتاج المتغير (العمل مثلاً) بوحدة واحدة في فترة زمنية معينة وكما يأتي :–

$$MP=\Delta TP/\Delta L$$

ويمكن اشتقاق MP,APمن TP كما في الجدول الاتي :–

جدول يبين اشتقاق منحنى MP,AP بدلالة TP

| L | Tp | Ap=T/L | Mp=ΔTp/ΔL |
|---|---|---|---|
| عدد العمال | المخرجات | الناتج المتوسط | الناتج الحدي |
| 0 | 0 | 0 | – |
| 1 | 3 | 3 | 3 |
| 2 | 8 | 4 | 5 |
| 3 | 12 | 4 | 4 |
| 4 | 15 | 3.8 | 3 |
| 5 | 17 | 3.4 | 2 |
| 6 | 17 | 2.8 | 0 |
| 7 | 16 | 2.3 | –1 |
| 8 | 14 | 1.75 | –2 |

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الناتج الكلي يزداد في البداية حيث تكون عناصر الانتاج اكثر كفاءة ثم بعد ذلك يبدأ بالزيادة بمعدل متناقص .

وشكل البيان التالي يوضح تلك العلاقة ومراحل الانتاج الثلاث :

**ملاحظة مهمة :**

1. اذا لم يكن لدينا عمل واحد من عنصر العمل أي أنة يساوي صفر فأن الناتج الكلي والمتوسط والحدي فأن قيمهم تكون صفر .أما أذا كان لدينا عامل واحد فأن الناتج الكلي والمتوسط والحدي يأخذ قيم متساوية.

2 . من الممكن أن ينخفض الناتج المتوسط الى الصفر إذا ما أنخفض الناتج الكلي الى الصفر. أما الناتج الحدي فيصبح سالباً.

من الشكل والجدول السابقين فأن الجزء (A ) من الشكل يوضح العلاقة بين الناتج الكلي والمستويات المختلفة من عنصر العمل بينما الجزء ( B ) فأنه يوضح العلاقه بين الناتج المتوسط والناتج الحدي من جهة وبين الكميات المستخدمة من عنصر العمل من جهة أخرى .

ومن الشكل والجدول نوضح أيضاً مراحل الإنتاج الثلاثة وكالاتي :.

**المرحلة الأولى** :تمتد هذه المرحلة من نقطة الأصل حتى النقطة التي يصل فيها منحنى ( Ap ) لعنصر العمل الى نهايته العظمى حيث يتزايد كل من Ap،Mp وذلك بأستخدام عناصر الانتاج (العمل) والوصول الى التشكيلة المثلى لأن تزايد الناتج الحدي يكون بدرجة أعلى وأسرع من تزايد (Ap )في هذة المرحلة ،وأن هذه المرحلة تميل الى مرحلة تزايد الغلة.

***المرحلة الثانية*** :. تقع هذه المرحلة بين نقطة النهاية العظمى للناتج المتوسط وبين النقطة التي يصل فيها الناتج الحدي لعنصر العمل الى الصفر ، وفي هذة المرحلة نلاحظ تزايد( Tp) الذي يصل الى أقصاه وتتناقص كل من ( Ap، Mp ) الا أن (Ap ) يبقى موجباً وأن ( Mp ) يتناقص بدرجة أسرع من تناقص ( Ap ) خلال هذه المرحلة. تمثل هذه أفضل تشكيلة أو تناسب بين العنصر الا نتاجي المتغير (العمل)والعوامل الثابتة (الأرض مثلاً)للحصول على أفضل ناتج وهذه المرحلة تمتد من الوحده (3 ) الى الوحدة (6 ) .

**المرحلة الثالثة** :. تغطي هذه المرحلة المنطقة التي يكون فيها (Mp ) لعنصر العمل سالباً أي يبدأ من الوحدة السادسة ويلاحظ في هذه المرحلة تناقص كل من ( Ap،Tp ) بينما يكون ( Mp ) سالباً ، وعلية فأن المنتج لن يستمر في الإنتاج في هذه المرحلة حتى ولو كان الاستخدام بلا ماقلبل.

## المحاضرة السابعة : الاستهلاك و الادخار

المطلب الاول:الاستهلاك

من خلال هذا المطلب نحول تقديم اعم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك، انواعه و اهم المحددات و العوامل المؤثرة .

**اولا: مفهوم الاستهلاك:** الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي و هو أيضًا المحرك و ذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج.و كما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع و الخدمات .غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرًة فقط على العائلات و لكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها و إنما الاختلاف هو في الهدف و نوع الاستهلاك المباشر.

يعرف الاستهلاك على انه الاستعمال النهائي للسلع او الخدمات لإشباع حاجة ملحة. أو بمعنى آخر مايفني السلعة في المرحلة الاخيرة[1].

و يعرف كذلك على " انه الجزء المستقطع من الدخل و الذي يمكن إنفاقه على شراء السلع و الخدمات لإشباع حاجات و رغبات المستهلك[2].

و بما أن الاستهلاك جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فانه بال شك سيبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالادخار و الدي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو ادخر حقيقي على شكل استثمار. و بالتالي يمكن ان نعتبر الاستهلاك هو:

احد مكونات الدخل القومي لأي بلد.

يعتبر من مؤشرات الرفاهية في المجتمع.

يعتبر مفهوما منافسا للادخار.

**تانيا:أنواع الاستهلاك:**

يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير منها:

- الغاية من الاستهلاك استهلاك نهائي واستهلاك وسيط ، طبيعة السلع و الخدمات المستهلك ،استهلاك فوري واستهلاك تدريجي (و أخيرًا الطريقة التي بها يتم الاستهلاك من طرف الأفراد) استهلاك فردي و استهلاك جماعي.

**–أ الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الوسيط:**

يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات و الإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع و الخدمات .ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج .أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد و المنتجات والخدمات في إنتاج سلع و خدمات أخرى و هو استهلاك منتج.

**–ب الاستهلاك الفوري و الاستهلاك التدريجي:**

[1] طاهر حيدر جردان، مبادىء الاقتصاد. دار المستقبل للنشر، الطبعة الاولى،الاردن، 1997،ص113.

[2] محمود الوادي و آخرون ، الاساس في علم الاقتصاد،دار اليازوري،الاردن، 2007،ص225.

الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع و الخدمات مرة واحدة مثل :تناول الطعام أواستعمال المواد الأولية.و الاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات :مثل خدمة النقل

. بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع و الخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية و ليست فورية مثل :استعمال المباني و اللباس.

- **ج الاستهلاك الفردي و الاستهلاك الجماعي**: على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيًا دون سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس و لهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي .فهناك سلع و خدمات تستهلك بصورة انفرادية و أخرى بصورة جماعية.

و يمكن تقسيم الممستهلك الى :

- المستهلك النهائي: هو الذي يشتري السلعة او الخدمة لاستخدامه الشخصي او العائلي.
- المستهلك الصناعي: هو الذي يشتر ي السلعة او الخدمة لمنشاته للمساعدة في العملية الانتاجية.
- المستهلك التجاري: و هو الذي يشتري السلعة تم يقوم ببيعها دون تعديل.

**ثالثا: محددات الاستهلاك**

**1- محددات الاستهلاك الإقتصادية**:يتأثر الاستهلاك كمتغير إجتماعي بالعوامل الإقتصادية قبل العوامل الإجتماعية ويمكن أن تؤدي العوامل الإقتصادية لذوبان العوامل الإجتماعية وأهم هذه العوامل:

-**مستوى الدخل**: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك.

لقد قدم ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو تفسيرًا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك:عندما قال يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد ).الاستهلاك وإنما يخصص للادخار[1] )

أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

**- المستوى العام للأسعار**: يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديدًا سوف ينخفض

[1] جيمس جوارتيني ريجارد استروب :الاقتصاد الكلي، ترجمة اعبد الفتح عبد الرحمن دار المريخ ، الرياض 1988 ص248.249

استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

– **سعر الفائدة:** إن المتغير الإقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان ، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائدًا للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية1 )

وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات لدرجة أنه وصل سعر الفائدة إلى % 15 في كوريا ووصلت المدخرات إلى % 33 من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعًا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

– **تشكيلة السلع والخدمات:** يتصرف المستهلك بدخله استنادًا لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد

المستهلك عرضًا وفيرًا من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض،والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعًا لاستهلاك جديد فالمقارنة بين عام 2007 وعام 1985 توضح لنا بأن مجالات توسع الاستهلاك وزيادته الآن هي أفضل بكثير من ذلك العام عندما كانت السلع غير متوفرة.

**2– العوامل غير الدخلية المؤثرة في الاستهلاك:**

– **توقعات الأسعار:** كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون مناستهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس.

– **التقليد والمحاكاة:** يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم

الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

**– النظرة إلى الادخار:** إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر و يستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

**– العوامل الاجتماعية:** هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب و الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

**– الأذواق:** تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد. تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك. فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالباص بشيء من الاستقرار النسبي.

**– نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:**

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

– **الثروة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالأرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل(تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

– **الضرائب:** تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي(أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

**2– محددات الاستهلاك الاجتماعية:** لقد ارتبط الاستهلاك تاريخيًا بالعادات والتقاليد الشعبية والثقافية العامة والدين والتراث، فظهرت الأمثال الشعبية التي تحض على الادخار وتأجيل الاستهلاك مثلا) ادخر لوقت الحاجة (لا تبذر في الاستهلاك، خير الأمور أوسطها وغيرها من حكم وأمثال وأيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تحدد فكرة الاستهلاك وحجم الادخار.

– **العادات والتقاليد الاجتماعية:** هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة وعي الأفراد وإدراكهم وإلى أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات .والفئات الاجتماعية وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية [1]

إن العلاقات الاجتماعية في جانبها الروحي من أفكار وقيم وأخلاق واحترام الآخرين) محبة الكبار والعطف على الصغار ومساعدة الفقراء والمحتاجين والتعاون على إنجاز الأعمال الصعبة ومساعدة الجوار لبعضهم البعض والمشاركة في الأفراح والمواساة في الأحزان وزيارة المريض .وغيرها جميعها عادات وتقاليد تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك والادخار معًا، فكيف يظهر ذلك؟ إن تعاون الأفراد في بناء مسكن سوف يخفض حجم الاستهلاك لأن ثمن التكلفة سوف توزع لعدة بائعين، كذلك تعاون الأفراد في الأفراح والأتراح يمكن أن يخفض حجم الاستهلاك فيما لو كان الفرد سيقوم به بمفرده ودون مساعدة كذلك تؤثر عادات الاستهلاك من تناول الطعام وطريقة الطبخ وتناول الحلوى والمشروبات والزيارات الشعبية والسهرات في حجم الاستهلاك وبالمقابل يؤثر مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي على العادات والتقاليد فكلما ازدادت مستويات التطور تزداد الفردية وينخفض حجم التعاون وبالتالي يزداد الاستهلاك وكلما ازداد حجم التعاون

[1] مجموعة مؤلفين :المعجم الفلسفي المختصر بترجمة توفيق سلوم دار التقدم موسكو 1986 ص( 307

بين الجماعات يزداد الادخار وينخفض حجم الاستهلاك لذلك شجعت عادات وتقاليد دول جنوب شرق آسيا على تأجيل الاستهلاك وزيادة الادخار حتى وصل الادخار إلى 40%من الدخل وهي من أعلى النسب العالمية.

- **الدين والاستهلاك الإجتماعي**: لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الإستهلاكي بشكل واضح فمنع الإسراف ودعا للتوسط في الإنفاق قال تعالى :﴿ وآت ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل ولاتبذر تبذيرًا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين﴾ الإسراء26 :

إن المتوسط في الاستهلاك على النفس وعلى منافع المجتمع مع تحريم الإسراف والتبذير والربا والاكتناز وتقديم الزكاة يؤدي إلى توفير المدخرات اللازمة للعملية الاستثمارية في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تطوير وتحسين ظروف العمل وظروف المجتمع بشكل عام[1]; لقد ربط الإسلام الاستهلاك بظروف المجتمع وحدد طرقه وأهدافه:

- يجب على الفرد إشباع الحاجات الفردية) طعام ومسكن ولباس( . . . .
- إشباع الحاجات شبه الفردية.
- استهلاك الطيبات لمن كان دخله مرتفع[2]

]قال تعالى:﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ ]الأعراف32 :

رواه الترمذي » ( (إن الله يحب إن يرى أثر نعمته على عبده : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الإسلام بهذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل فكلما ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد من السلع الكمالية ولا يجوز التقشف أو البخل لمن لديه الامكانيات والظروف المناسبة وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق.

**3 – الثقافة الإجتماعية**:هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع وكذلك نتاج هذا النشاط وتقسم إلى :

- **الثقافة المادية** :وتتضمن أساليب إنتاج الخيرات المادية.
- **الثقافة الروحية** :وتتضمن كافة أشكال الوعي الاجتماعي ( الفلسفة الأخلاق العلم ) الحق الفن الدين[3].

إن عناصر الثقافة المادية والروحية وثيقة الارتباط ببعضها البعض وتضرب جذورها في التاريخ وهي حصيلة المعارف التي طورها الإنسان، فالإنسان يسعى لتغيير الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه باتجاه الأفضل ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

إن إنتاج الذرة بهدف تدمير العدو فقط قد دفع العلماء لتغيير هذا التوجه ومن هذا المنطلق دخلت الذرة في الاستخدامات السلمية وكافة ميادين الحياة وبدأ الإنسان يستهلك هذه المنتجات بعد أن كانت عدوًا له، فالآن نعالج المرضى بالذرة ونوجه الطائرات ونحرك الآلات في المصانع حتى أن تشغيل السيارة عن بعد أصبح عادة إستهلاكية حديثة.

[1] .محمد عبد المنعم عفر :الاقتصاد الإسلامي الجزء الأول، دار البيان العربي جدة( 1985

[2] لمولف :الإقتصاد الإسلامي، دار الحسنين دمشق 1997 ص( 55 54

[3] مجموعة مؤلفين المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سابق ص( 156 155

إن فروع الإنتاج المادي المسؤولة عن إنتاج السلع تقدم لنا تشكيلة واسعة من السلع والخدمات والجانب الروحي للثقافة يدفعنا لاستهلاك وزيادة النزعة الاستهلاكية وإلا كيف يعرف الإنسان المنتجات الجديدة وما هي مزاياها وكيف يستعملها وكيف يقوم بالصيانة؟

إن العلاقة الوثيقة بين ثقافة الإنتاج وثقافة الاستهلاك قد دفعت الأفراد ومن خلال العلم للاطلاع على آخر المخترعات العلمية والاستفادة منها فالثقافة القومية أو الوطنية لم تقف اليوم عند حد المعرفة الوطنية ومحاربة الثقافة الوطنية المقابلة، بل تعدى الأمر ذلك أن نماذج الثقافات المادية والروحية قد ساعد على زيادة حجم الاستهلاك من المنتجات الأجنبية ومن هذا المنطلق تسعى منظمة التجارة العالمية لتعميم النمط الثقافي الاستهلاكي الغربي على بقية دول العالم، ولا تستطيع أي ثقافة وطنية أن تتمسك بالإستهلاك الوطني وتحارب السلع الأجنبية إلا في حدود ضيقة لأن وسائل الاتصال والدعاية توضح للمستهلك الذي يمكث في منزله مزايا وعيوب كل سلعة وأسعارها أي لم يعد بالإمكان محاربة أنماط الاستهلاك الوافدة.

إن ثقافة التعاون الإنتاجي بين الفلاحين لم تعد ممكنة في الظروف الراهنة لأن أنماط الإنتاج الفردي والاستهلاك الفردي قد طغت على التعاون وعلى كل فلاح أن يزرع أرضه بمفرده ويحصدها ويسوق محصوله بمفرده أو أن ينضم لشركة مساهمة كبيرة تقوم بهذا العمل أي أثرت الثقافة الوافدة على التعاون القائم وسوف تؤثر الثقافة الوافدة على طريقة تناول القهوة والشاي والمشروبات والأطعمة واللباس وغيرها.

**دالة الاستهلاك:** تعتبر دالة الاستهلاك الآداة التي توضح العلاقة بين مابين الدخل المتاح للتصرف و الاستهلاك.

الدالة تعكس العلاقة بين الاستهلاك و العامل او العوامل التي تحدد او تؤثر عليه. و العلاقة الدالية يمكن التعبير عنها بصيغة معادلة رياضبة كالآتي:

الصورة الاولى: $c= f(y)$ الصورة التانية: $c=a+by$ حيث

- $a > 0$ الاستهلاك المستقل عن الدخل ( الاستهلاك التلقائي)
- $0< b <1$ : الميل الحدي للاستهلاك.
- $C$ الانفاق الاستهلاكي

- **الاستهلاك الذاتي:** وهو يسمى كذلك بالاستهلاك المستقل أو التلقائي وهذا الاستهلاك يمثل قيمة ثابتة وهو مستقل عن مستوى الدخل أي لا يتغير بتغير الدخل، وهذا يتمشى مع واقع الحياة حيث لا يمكن تصور عائلة من العائلات بدون استهلاك حتى ولو لم يكن لها دخل، ويتم تمويل هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض مثلاً. ويرمز لهذا الاستهلاك دائماً بالرمز (a) وهو يعني قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر.
- – الاستهلاك التابع: وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل ويسمى بالاستهلاك التابع لأنه يتبع للدخل فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع، ويرمز لهذا الاستهلاك بالرمز (by) ويسمى كذلك بالاستهلاك المستحث.

**1 الميل الحدي للاستهلاك ( marginal propensity to consum) MPC**:هو الزيادة في الاستهلاك الناجم عن الزيادة في الدخل و يساوي مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل.

$$MPC=\Delta C/\Delta y$$

**2 الميل المتوسط للاستهلاك (average proppensity to consum)APC**: هو الجزء من الدخل المنفق ف[1]ي شكل استهلاك او نسبة الاستهلاك الى الدخل.

$$APC = C/Y$$

**المطلب الثاني:الادخار**

**اولا: تعريف الادخار و أهميته:** يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل ، فالدخل كما رأينا يقسم بين الاستهلاك والادخار .فالعائلات تلجأ أحيانا إلى توفير جزء من دخلها في البنوك و صناديق التوفير للحصول في مقابل ذلك على فوائد أو مزايا أخرى مقدمة مثل السكن. كما نشير هنا إلى أن الاكتناز الذي يُعد حفظ الأموال خارج المنظومة المالية) المؤسسات المالية (لايُعد ادخارًا بالمفهوم الاقتصادي لأن تلك الأموال تبقى خارج الدورة الاقتصادية.

و تكمن أهمية الادخار في كونه ضروري لتمويل الاستثمارات التي تحتاج إليها المؤسسات.

**ثانيا: أنواع الادخار:** هناك نوعين من الادخار:

- أ **الادخار الاختياري** : و هو الذي يصدر عن الفرد بمحض إرادته.
- ب **الادخار الإجباري** :و هو الذي تفرضه الدولة عن طريق ما تقتطعه من ضرائب و رسوم على المداخيل باعتبار أن هذه الأموال تذهب إلى بناء المرافق العمومية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين.

**ثالثا: العوامل المؤثرة في الادخار:**

رأينا سابقًا أن الدخل يقسم بين الاستهلاك و الادخار و عليه فإذا ارتفع الاستهلاك قل الادخار أي هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار .غير أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الادخار بالإضافة إلى الاستهلاك و منها معدل الفائدة الذي تمنحه البنوك للمدخرين حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعًا شجع الأفراد على الادخار بدل الاستهلاك .و من بين العوامل المؤثرة سلبًا على الادخار التضخم أي ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية و من ثمة يحاول الفرد المحافظة على مستوى استهلاكه بإنفاق كل دخله و عدم ادخار جزء منه أو استحالة قيامه بالادخار نظرًا لغلاء المعيشة.

**دالة الادخار:**

**لدينا** $Y=C+S$ و $C= a+by$ بالتعويض ف ي الدالة $S=Y- C$ يصبح

$$S= - a +(1-b)y$$

- a- الادخار السالب الذي لا يتبع الدخل (مساعدات حكومية،اعانات عائلية.....)

1

- > 0< 1-b < 0 : يساوي الميل الحدي للادخار

**الميل المتوسط للادخار ( Average propensity to save ) APC**: و هو الجزء من الدخل الموجه للادخار . APC= S/y

**العلاقة بين الاستهلاك و الادخار** : تقاس العلاقة بين الاستهلاك و الادخار و علاقتهما بالدخل بالميل المتوسط و الميل الحدي. فكما يمكننا قياس الاستهلاك بالميل المتوسط و الميل الحدي للاستهلاك فكذلك يمكن قياس الادخار بالميل المتوسط و الميل الحدي للادخار على النحو التالي:

لدينا : MPC +MPS =1 و APC +APS =1

**المطلب الثاني :النظريات الحديثة للاستهلاك**

للتحقق من مدى صحة النظرية الكنزية أجريت بعض الدراسات التطبيقية باستخدام نوعين من البيانات:

1- بيانات مقطعية عرضية Cross Section Data: جمعت فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة الأسر في فترة زمنية معينة، وبيانات عن استهلاك تلك الأسر. وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين الاستهلاك والدخل كتلك التي افترض كينز وجودها.

2- بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data: تمكن الاقتصاديون بظهور الحسابات الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة عن الفترة ( 1929-1941) من استخدام هذه البيانات السنوية للبحث عن طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل. وتم الحصول منها على بيانات تتفق مع الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكنزية.

ومما تقدم يتضح لنا أن الدراسات قد اثبتت صحة النظرية الكنزية مع الاختلاف في بعض الفروض. وفيما يلي نستعرض وبشكل سريع النظريات الحديثة المتعلقة بالاستهلاك.

**أولا– فرضية الدخل المطلق The Absolute Income Hypothesis**:

في نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل، أي أن: $C = f(Y^d)$، حيث أن $C$ تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل $Y^d$ الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة). وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وهي نفسها دالة الاستهلاك التي توصل إليها كينز: $C = c_0 + c_1 Y^d$

ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to Consume (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:

$$APC = \frac{C}{Y^d} \quad = \frac{c_0 + c_1 Y^d}{Y^d} = \frac{c_0}{Y^d} + c_1$$

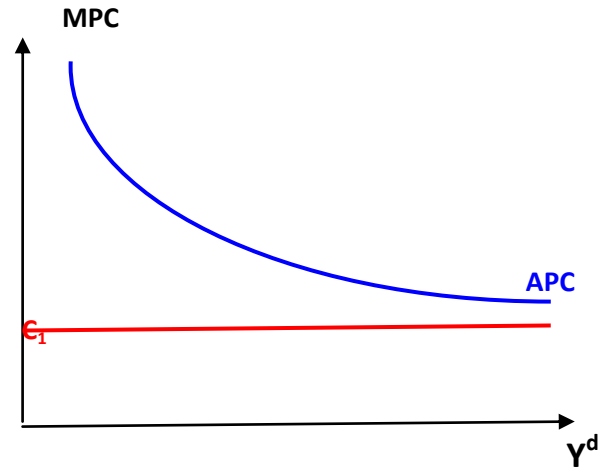


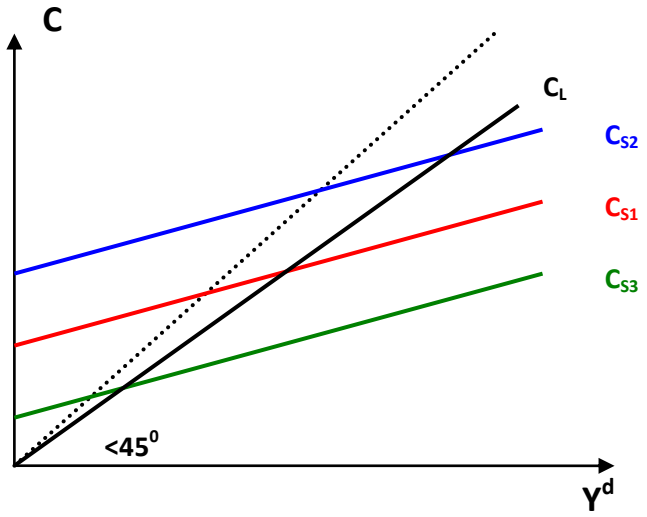


حيث يتضح أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، وهذا ما يمكن التعبير عنه بيانيا كما هو موضح بالشكل المقابل.

وتقول الفرضية بأن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى $C_2$ أو إلى أسفل أي إلى $C_3$ . ولكن ما سبب انتقال دالة الاستهلاك؟

فسر الاقتصاديان "سميزيس" Smithies و "توبن" Tobin هذا الانتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى انتقال الدالة. يرى "سميزيس" أن هناك ثلاثة أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي:

1- درجة التحضر (الهجرة من الريف إلى المدن)

2-إنتاج سلع استهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية)

3-تغير فئات العمر السكاني.

كما يرى أيضا أنه من خلال انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل وأسفل خط $45^0$.

أما "توبن" فيقول أن هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو الثروة. ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد، والثروة تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل مبتدئة من نقطة الأصل كما ذكر "سميزيس". إذاً تركز نظرية الدخل المطلق على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق والاستهلاك هي في المدى القصير. أما في المدى الطويل فيمكن أن تكون دالة الاستهلاك غير موجودة أصلاً في حالة واحدة هي حالة عدم حدوث أي عامل من العوامل السابق ذكرها، أي عدم انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير إلى أعلى.

## ثانيا– فرضية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis :

تقدم بهذه النظرية الأستاذ الأميركي "ديزنبيري" Duesenberry لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعياً، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة. وقد قدم نظريته بانتقاده لفرضيتين أساسيتين في النظرية الكنزية هما:

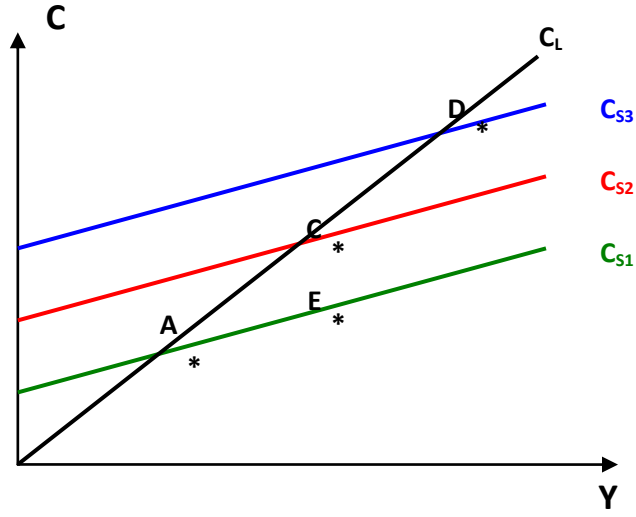


**الفرض الأول:** والقائل بأن استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها. يقول "ديزنبيري" بأنه لو حدث ارتفاع في دخل جميع الأسر وأن هناك أسرة تحصل بعد الزيادة على دخل مقداره 10,000 ريال فإن هذه الأسرة سوف تخصص نفس النسبة للاستهلاك التي كانت تخصصها أسرة أخرى كان دخلها 10,000 ريال قبل الزيادة. وهنا قدم ديزنبيري شيء جديد وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، حيث يقول بأن الفرد عندما يشعر بأن راتبه منخفضاً نسبياً بالنسبة للأسر المجاورة فإنه يخفض من استهلاكه.

وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك فإن "ديزنبيري" لا يرى ذلك. يقول بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى. وفقاً لكينز تنتقل دالة الاستهلاك من A إلى B عند زيادة الدخل. أما ديزنبري فيرى أن زيادة الدخل تؤدي إلى الانتقال إلى C، وإذا حدثت زيادة أخرى في الدخل ينتقل إلى D. ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطى دالة الاستهلاك في المدى الطويل. ويقول أن الميل المتوسط للاستهلاك APC يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزية. كما صور العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:-

$$C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$$

حيث أن:-

$K$ : نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك)

$Y_{mt}$ : متوسط دخل الأسر

$C_{mt}$ : متوسط استهلاك الأسر.

متوسط استهلاك الأسر = حجم الاستهلاك في هذه الفترة / ـــــ

$$C_{mt} = \frac{C_t}{F_t}$$

عدد الأسر في الفترة نفسها

حجم الدخل في هذه الفترة

متوسط دخل الأسر = ـــــ $Y_{mt} = \frac{Y_t}{F_t}$

عدد الأسر في الفترة نفسها

وعلى ذلك فإن:

$$C_t = K \bullet Y_t \qquad \frac{C_t}{F_t} = K\frac{Y_t}{F_t} \qquad C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$$

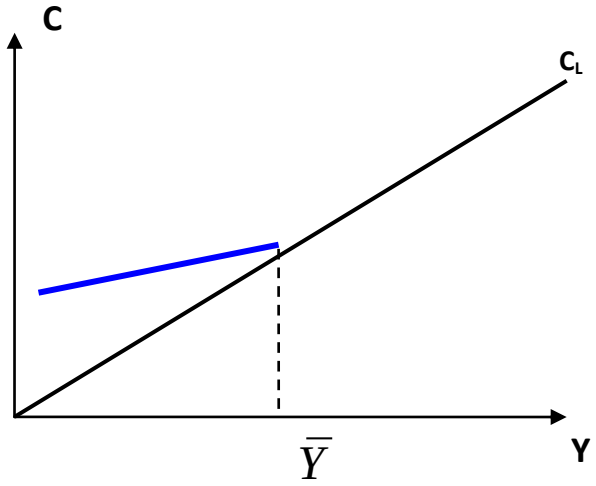


أي أن $K$ تظل ثابتة، وهي عبارة عن الميل المتوسط للاستهلاك. وهذه هي الصورة النهائية التي وضعها "ديزنبيري" لتوضيح العلاقة التناسبية بين الاستهلاك والدخل. وخلاصة القول أن دالة الاستهلاك التابعة لهذه الفرضية حصيلة تزاوج دالتين إحداهما للمدى القصير والأخرى للمدى الطويل. فالدالة غير نسبية في المدى القصير وتشابه في ذلك الأمر الدالة الكنزية للدخل المطلق، بينما تصبح نسبية الشكل على المدى الطويل. وتعاني الدالة من إنكسار مميز عند التقاء دالتي المديين القصير والطويل, ويشار لذلك الانكسار بأثر السقاطة Ratchet Effect. كما يلاحظ من الرسم المقابل، فإن دالة الاستهلاك النسبية يتم السير عليها صعوداً في حالة زيادة الدخل، والذي يرتفع عادة على المدى الطويل وبمرور الزمن. هذا في حين أنه لا يتم الرجوع على منحنى الاستهلاك في المدى الطويل في حالة انخفاض الدخل، بل ينزلق المستهلك عند نقطة الانكسار على دالة المدى القصير الغير نسبية وذلك بحكم المحافظة على أنماط الاستهلاك التي اعتادها(كما في الفرض اللاحق).

**الفرض الثاني**: هو ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما. فديزنبيري يرى أن هذا الافتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة كما افترض كينز. فقد أدخل "ديزنبيري" ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك وهذا أمر متفق عليه. أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوها من قبل حدوث الدورة الاقتصادية. ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.

$$\frac{C_{mt}}{Y_t} = c_0 - c_1\frac{Y_t}{Y_0}$$

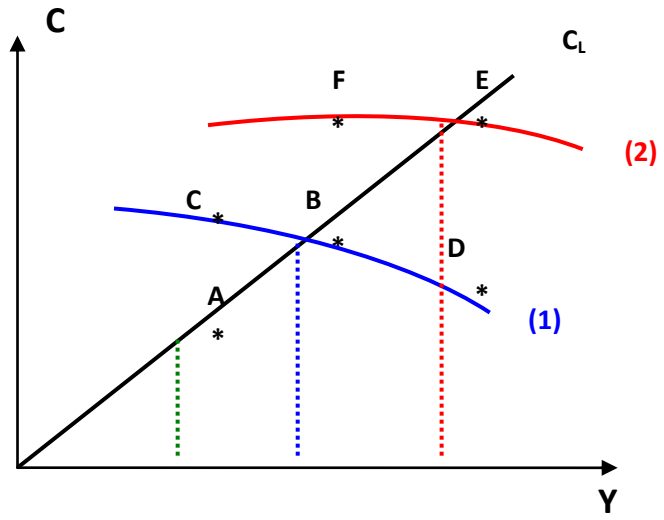


فإذا ارتفع الدخل انتقلنا من A إلى B على منحنى الاستهلاك. أما لو حدثت دورة اقتصادية وانخفض الدخل فلا يمكن الرجوع على منحنى الاستهلاك إنما يتكون لدينا منحنى الاستهلاك في المدى القصير. يتم الانتقال من B إلى A هذا وفقا للافتراض الكنزي... ولكن وفقا للنظرية الخاصة بالدخل النسبي فالاستهلاك سيكون عند C. ولكن إذا ارتفاع الدخل بنسبة أكبر من المعتاد ( مثلا من A إلى E ) فالاستهلاك لن يكون عند E إنما عند D ، وذلك لكون الأفراد لن ينفقوا كل الزيادة الحاصلة في الدخل على الاستهلاك، إنما جزء منها فقط، ويدخرون الباقي لسد الفجوة التي حدثت في الدخل الانتقالي، حيث أنه عندما انخفض الدخل لم ينخفض الاستهلاك بل تم تمويله من المدخرات.

الآن لو حدث وزاد الدخل مرة أخرى بنفس النسبة، وارتفع من B وإلى E، وحدثت دورة اقتصادية من شأنها انخفاض الدخل، فإن مستوى الدخل لن يؤثر على الاستهلاك بالانخفاض إنما سيكون عند النقطة F، أي يتكون لدينا دالة الاستهلاك في المدى القصير(2).

وعلى ذلك فالنظرية توضح أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك تتمثل في دالة الاستهلاك طويلة الأجل إي $C_L$ لكن هذه الدالة تصبح دالة استهلاك قصيرة الأجل عند حدوث تقلبات اقتصادية كالدالتين ( 1)،(2) على الرسم. ولما كانت الأدلة العلمية تشير إلى صحة النظريتين فمن الصعب أن نقبل واحدة ونرفض الأخرى.

## ثالثا– فرضية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis :

يعتمد أسلوب الاستهلاك في نظرية الدخل النسبي على الدخل الحالي منسوباً إلى أقصى دخل سابق. ومن ثم فإن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو أكثر من الدخل الحالي. وهذا صحيح أيضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الأستاذ "فريدمان" Freidman. ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي. ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

ا– أن الدخل الفعلي (Y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وانتقالي Transitory . الدخل الدائم ($Y_P$) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي ($Y_T$) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً. فعلى سبيل

المثال لو أن مزارع دخله 9,000 ريال، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قرارته الاستهلاكية. أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 12,000 ريال فإن الـ 3,000 ريال الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو الغير متوقع وهو في هذه الحالة موجباً، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلاً من أن ترتفع فإنه يكون سالباً. $Y = Y_P + Y_T$

وطبقاً لفريدمان فإن: $C = C_P + C_T$

أي أن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك الغير متوقع (مثل فاتورة الطبيب الغير متوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك).

2- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$C_P = K \bullet Y_P$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_P = K(r, u, w) \bullet Y_P$

3- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC=Zero. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

## رابعا- فرضية (نظرية) دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis :

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقلياني" Modigliani و"برومبرج" Brumberg و"أندو" Ando، لذلك أطلق على النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل أسم.

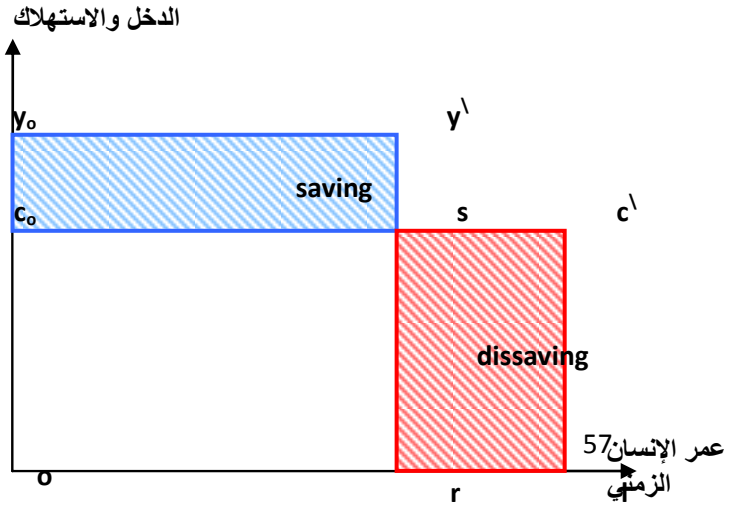


وترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة إنما طيلة حياته. فو افترضنا أننا نقيس الدخل والاستهلاك على المحور الرأسي وعمر

الإنسان الزمني على المحور الأفقي، وإذا قلنا بأن الدخل الذي يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو $Y_0$ عند $Y'$ فمعنى ذلك أن الدخل تمثله المساحة $rY'Y_0O$ ، حيث أن r هو سن التقاعد.

ولا ينتهي الفرد من الاستهلاك بوصوله إلى سن التقاعد إنما يستمر حتى نهاية عمر الإنسان الزمني وليكن استهلاكه عند $C_0$ . أي أن الاستهلاك ستمثله المساحة $lC'C_0O$ ، حيث $l$ تمثل نهاية حياة الفرد.

ووفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، حيث يتمثل الادخار في المساحة المظللة $Y'SC_0Y_0$ ، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات. وتمثل المساحة مقدار الادخار السالب الذي ينفق منه الفرد بعد التقاعد.

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون: $C_0 \ L = Y_0 \ R$

حيث أن:

$C_0$ : الاستهلاك $Y_0$ : الدخل

$R$ : الحياة العملية $L$ : عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: $C_0 = \frac{R}{L} Y_0$

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الاقتصاديين باختبار النظرية عملياً وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب فرضيتهم يقولون أن:

$$C_t = K(P \bullet W)$$

أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول. ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثورة التي تنقسم إلى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية ( $Y_t$ ).

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية( $Y_{et}$ ).

3- صافي الثروة في نهاية الفترة( $t-1$ ) أي $A_{t-1}$ ، وبناء عليه صاغوا الدالة كالتالي:

$$C_t = b_0 \ Y_t \ + \ b_1 \ Y_{et} \ + \ b_2 \ A_{t-1}$$

إذاً الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.

هذا وقد توصلت النظرية إلى أن الميل المتوسط يتخذ قيمة موجبة أقل من الواحد الصحيح، وأن الاستهلاك لا يتوقف على الدخل الجاري فقط بل على جميع أو معظم مصادر الدخل، وبذلك يحصل الفرد على نمط استهلاكي مستقر. ونقول هنا بأننا ندرس النظرية الكنزية ونطبقها، وهي قد صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل. هذه

العلاقة هي علاقة غير تناسبية تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

جاءت بعد ذلك الدراسات التطبيقية التي اختبرت نظرية كينز-كما كرنا مسبقاً- والتي اعتمدت في ذلك على السلاسل الزمنية التطبيقية والبيانات المقطعية. وكان أهم ما حصلنا عليه من هذه الدراسات هو الحصول على دالة الاستهلاك في المدى القصير ودالة الاستهلاك في المدى الطويل. كما وأوضحت النظريات السابقة أن نظرية كينز صحيحة في مفهومها ونقاطها العامة، وأن الاستهلاك يرتبط فعلاً بالدخل. ولكن الاختلاف بينهم كان في نوع الدخل، فبينما رأت النظرية الكنزية أن العامل المؤثر الوحيد في الاستهلاك هو الدخل الجاري، جاءت نظرية الدخل المطلق مؤكدة بأن الدخل المطلق هو المؤثر الوحيد في الاستهلاك، وأنه لا وجود لعوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك أو تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير، وبالتالي حصلنا على دالة الاستهلاك في المدى الطويل. أما نظرية الدخل النسبي فترى أن الاعتماد في الاستهلاك يكون على الدخل النسبي وليس المطلق، لكون الأسرة تعتمد في استهلاكها على استهلاك الأسر المجاورة لها. وبينت أيضاً أنه لا يمكن الرجوع على دالة الاستهلاك عند انخفاض الدخل. أما نظرية الدخل الدائم فبينت أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم مقسمة الدخل عموما إلى دخل دائم ودخل انتقالي. في حين اعتمدت النظرية الرابعة على العلاقة بين ثروة الإنسان والاستهلاك.

كل هذه الدراسات تعتبر دراسات تكميلية وتطبيقية على النظرية الكنزية. والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل. وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك. ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخلية.

مثال تطبيقي :إذا كان لديك الجدول التالي رقم ( 3-4) والذي يوضح مقدار الدخل المتاح ( Y) والاستهلاك الذاتي (المستقل)، والاستهلاك التابع (المستحث) لعائلة معينة...المبالغ بالدنانير

| الدخل المتاح (Y) | الاستهلاك الذاتي (a) | الاستهلاك التابع (by) | مجموع الاستهلاك (c) | مجموع الادخار (s) | لميل المتوسط للاستهلاك (APC) | لميل المتوسط للادخار (APS) | الميل الحدي للاستهلاك (MPC) | لميل الحدي للادخار (MPS) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **0** | 100 | 0 | | | | | | |
| **200** | 100 | 150 | | | | | | |
| **400** | 100 | 300 | | | | | | |
| **600** | 100 | 450 | | | | | | |
| **800** | 100 | 600 | | | | | | |
| **1000** | 100 | 750 | | | | | | |
| **1200** | 100 | 900 | | | | | | |
| **1400** | 100 | 1050 | | | | | | |

المطلوب:

1- وضح المقصود بالاستهلاك الذاتي والاستهلاك التابع.

2- احسب مجموع الاستهلاك لهذه العائلة ثم وضح المقصود بدالة الاستهلاك وما نوع هذه الدالة.

3- احسب مجموع الادخار واشتق دالة الادخار ووضح نوعها.

4- أوجد الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار وما هي العلاقة بينهما.

5- أوجد الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وما هي العلاقة بينهما.

6- أرسم خط الدخل وأرسم دالتي الاستهلاك والادخار موضحاً العلاقة البيانية بين دالتي الاستهلاك والادخار.

7- ما هي نقطة الدخل التعادلية (نقطة التعادل Break – even) وضحها بيانياً.

**الإجابة:**

**إجابة المطلوب رقم (1)**

- الاستهلاك الذاتي: وهو يسمى كذلك بالاستهلاك المستقل أو التلقائي وهذا الاستهلاك يمثل قيمة ثابتة وهو مستقل عن مستوى الدخل أي لا يتغير بتغير الدخل، وهذا يتمشى مع واقع الحياة حيث لا يمكن تصور عائلة من العائلات بدون استهلاك حتى ولو لم يكن لها دخل، ويتم تمويل هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض مثلاً.
ويرمز لهذا الاستهلاك دائماً بالرمز (a) وهو يعني قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر.

– الاستهلاك التابع: وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل ويسمى بالاستهلاك التابع لأنه يتبع للدخل فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع، ويرمز لهذا الاستهلاك بالرمز (by) ويسمى كذلك بالاستهلاك المستحث.

**إجابة المطلوب رقم ( 2 ):**

يمكن إيجاد مجموع الاستهلاك كما يتضح من الجدول رقم (3-5) بجمع الاستهلاك الذاتي والاستهلاك التابع.

مجموع الاستهلاك (c) = الاستهلاك الذاتي ( a) + الاستهلاك التابع ( by) والمعادلة السابقة تسمى بدالة الاستهلاك، ويمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$C = a + by$$

حيث أن a هي الاستهلاك الذاتي وهو قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر، أما by فهي الاستهلاك التابع والذي يزيد مع زيادة الدخل وإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر.

والدالة السابقة هي دالة خطية ، حيث أن ( b) لوحدها تعبر عن ميل هذه الدالة، وهذا الميل ذا قيمة موجبة وثابتة وهو يسمى كذلك بالميل الحدي للاستهلاك.

| الدخل المتاح (y) | الاستهلاك الذاتي (a) | الاستهلاك التابع (by) | مجموع الاستهلاك (c) | مجموع الادخار (s) | الميل المتوسط للاستهلاك (APC) | الميل المتوسط للادخار (APS) | الميل الحدي للاستهلاك (MPC) | الميل الحدي للادخار (MPS) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 100 | 0 | 100 | -100 | – | – | – | – |
| 200 | 100 | 150 | 250 | -50 | 1.25 | -0.25 | 0.75 | 0.25 |
| 400 | 100 | 300 | 400 | 0 | 1.0 | 0 | 0.75 | 0.25 |
| 600 | 100 | 450 | 550 | 50 | 0.92 | 0.08 | 0.75 | 0.25 |
| 800 | 100 | 600 | 700 | 100 | 0.88 | 0.12 | 0.75 | 0.25 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.25 | 0.75 | 0.15 | 0.85 | 150 | 850 | 750 | 100 | 1000 |
| 0.25 | 0.75 | 0.17 | 0.83 | 200 | 1000 | 900 | 100 | 1200 |
| 0.25 | 0.75 | 0.18 | 0.82 | 250 | 1150 | 1050 | 100 | 1400 |

**إجابة المطلوب رقم ( 3 ):**

يمكن إيجاد مجموع الادخار كما يتضح من الجدول رقم (3-5) عن طريق المعادلة التالية:

الادخار = الدخل – الاستهلاك

$$S = y - c$$

**اشتقاق دالة الادخار:**

طالما أن الدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار حيث أن: $y = c + s$

فإن دالة الادخار يمكن اشتقاقها من دالة الاستهلاك حسب الخطوات التالية:

$$Y = c + s$$

$$S = y - c$$

$$S = y - (a + by)$$

$$S = y - a - by$$

$$S = -a + y(1-b)$$

$$\mathbf{S = -a + (1-b)y}$$ دالة الادخار

ويلاحظ أن الرمز ( a– ) يعبر عن ذلك الجزء من المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً، وإشارته بالسالب لأنه يعبر عن نقص في الادخار وهو بالمقابل للرمز( a ) في دالة الاستهلاك.

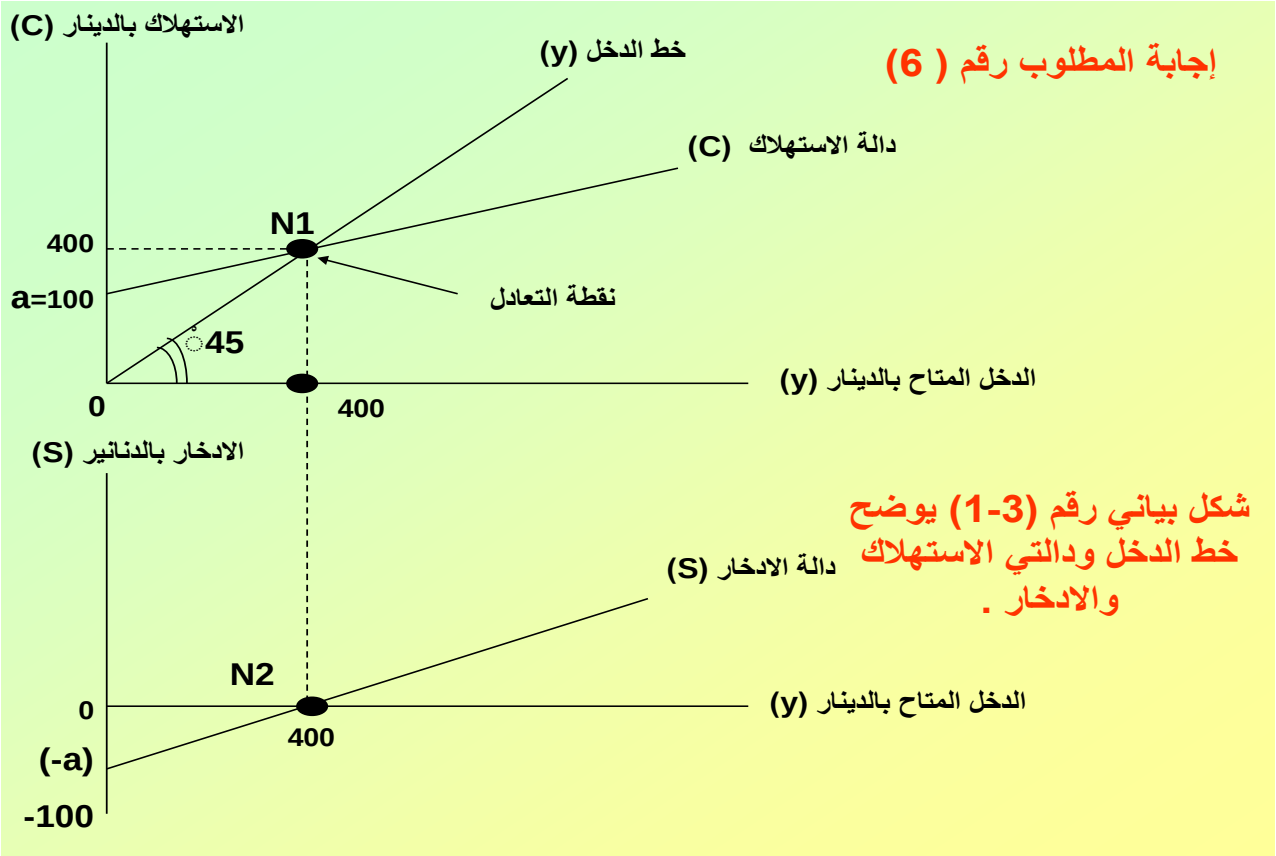


**شكل بياني رقم (3-1) يوضح خط الدخل ودالتي الاستهلاك والادخار .**

يوضح الشكل البياني رقم (3-1) خط الدخل ودالة الاستهلاك ودالة الادخار ، حيث يلاحظ من هذا الشكل ما يلي :

خط الدخل هو خط مستقيم ، وهو يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين متساويين ، ويصنع في كل قسم زاوية مقدارها ( 45) درجة ، لذلك يسمي هذا الخط أحياناً بخط الـ 45 درجة ، ويستخدم هذا الخط كأسلوب إرشادي لتوضيح العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ولو فرضنا مثلاً أن الاستهلاك = الدخل أي أن كل دينار زيادة في الدخل يذهب للاستهلاك لأصبح منحنى الاستهلاك منطبقاً على خط الدخل .

1. 2- باستخدام البيانات الواردة في العمود 4 والعمود 1 من الجدول رقم ( 3-5) نقوم برسم دالة الاستهلاك والتي تقطع خط الدخل عند النقطة N1 وعند هذه النقطة يكون الاستهلاك مساوياً للدخل ، وتسمى هذه النقطة بنقطة التعادل أو نقطة الدخل التعادلية ( Break – even) وعند هذه النقطة ( N2) يكون الادخار = صفر ، أما على يمين النقطة N2 يكون الادخار موجباً وعلى يسارها يكون سالب .
2. ويلاحظ كذلك أن دالة الاستهلاك تبدأ من المحور الرأسي عند نقطة 100 دينار وهذه تمثل الاستهلاك الذاتي ، وهو ما نطلق عليه نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي، وهو يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر ، كما يلاحظ أن دالة الاستهلاك عبارة عن خط مستقيم بميل ثابت نتيجة لثبات نسبة الزيادة في الدخل المتجهة إلى الاستهلاك، أي ثبات الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل .

3. . باستخدام البيانات الواردة في العمود 5 والعمود 1 من الجدول رقم (3-5) نقوم برسم دالة الادخار ، ويلاحظ أن هذه الدالة عبارة عن خط مستقيم يتجه إلى أعلى بميل ثابت مما يدل على أن الادخار يتزايد بتزايد الدخل ولكن بنسبة ثابتة وهي تمثل الميل الحدي للادخار والذي يساوي 0.25 .
4. ويلاحظ كذلك أن الادخار عند النقطة N2 يكون مساوياً للصفر وذلك نظراً لتساوي الاستهلاك والدخل عند هذه النقطة .
5. ويلاحظ أيضاً أن دالة الادخار تبدأ من النقطة (100-) على المحور الراسي وهي نفس قيمة الاستهلاك الذاتي التي بدأت منها دالة الاستهلاك ولكنها بالسالب حيث تمثل انخفاض المدخرات لتمويل الاستهلاك في حالة عدم وجود دخل .
6. يمكن كذلك استخراج قيمة الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار من خلال الرسم البياني حيث أن

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{150}{200} = 0.75$$

$$MPS = \frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{50}{200} = 0.25$$

## المحاضرة الثامنة: الاستثمار

### المطلب الاول: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت تعاريف الاستثمار وذلك باختلاف المجالات و الميادين الموجه اليها الاستثمارات و كذا العمليات التي تختص بتغطيتها و عليه ستقوم بعرض بعض التعاريف المقدمة من طرف المختصين:

- عرف الاستثمار على انه "اقتناء او شراء ملك بغية الحصول على امتيازات دائمة.
- الاستثمار هو الانتقال من راس مال من الحالة النقدية إلى الإنتاجية.
- الاستثمار عملية لتوظيف الأموال بشكل عام
- الاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية.
- الاستثمار هو استعمال أو تشغيل النقود في بناء طاقة إنتاجية جديدة أو تعويض الطاقة الإنتاجية المفقودة.
- استعمال الأموال لتحقيق عائد او فائدة أضافية للمشروع او زيادة طاقة المشروع مع الاستمرار في تحقيق العائد المطلوب على المال المستثمر.
- الاستثمار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك و عادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك في طاقة انتاجية موجودة.
- يقصد بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية.

وسوف نحاول التمييز بين مصطلحين، الاستثمار بالمعنى المالي وبالمعنى الاقتصادي.

**1 - مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي :** في الاقتصاد غالبًا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات الموجودات المادية. على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

**2 - مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية :** من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية.

وكتعريف شامل للاستثمار : على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.

**ثانيا : أهداف الاستثمار ومخاطره :**

**أ - الهدف العام للاستثمار** هو تحقيق العائد أو الربح،

- بالإضافة إلى تنمية الثروة
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات
- المحافظة على قيمة الموجودات

ب - **مخاطر الاستثمار** : بصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع. وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار.وهي عمومًا :

- **مخاطر نظامية** : وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات الاستثمار "مخاطر متعلقة بالأسواق، عوامل سياسية".
- **مخاطر غير نظامية** : تشمل تغيرات في أسعار الفائدة، تدهور العمليات الإنتاجية.

وتظم : مخاطرة العمل، مخاطرة السوق، السعر، المخاطرة المالية. . . الخ.

**ثالثا : التمييز بين الاستثمارات والمضاربة :**

إن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح.

أما المضاربة هي توظيف مال بهدف تحقيق العائد أو الربح "نقص الشيء".

لكن يمكن التمييز بين المفهومين على أساس المخاطرة، إذن أن المضاربة هي اقتراض المخاطرة العالية للحصول على الأرباح وهي المراهنة بالأموال للحصول على الأرباح.

كما يمكن التمييز حسب الحافز، إذ أن المضارب يقدم على المتاجرة في أسواق الاستثمار، نجد أن قرارات الاستثمار تبنى عادة على مؤشر العائد، أما المضاربة فتبنى على مؤشر التداول[1].

**1 – مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي** : في الاقتصاد غالبًا ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات الموجودات المادية. على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

**2 – مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية** : من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية.

[1] – طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن 1997، ص22.

وكتعريف شامل للاستثمار : على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.

الاستثمار هو تحويل موارد مالية إلى رأس مال تقني ، غير أنه يختلف تعريف الاستثمار من شخص لآخر و هذا حسب المنظور الذي ينظر إليه:

**أ الاستثمار من المنظور المالي**:هو إعطاء المؤسسات الوسائل النقدية التي تسمح لها بشراء المعدات والأراضي...الخ و هذا من طرف البنوك التي تقدم قروضًا للمؤسسات بغرض شراء تجهيزات...الخ .فالاستثمار من الناحية المالية هو المرادف لكلمة التمويل.

**ب الاستثمار من المنظور الاقتصادي**:هو عملية مادية تهدف من ورائها المؤسسات إلى الحصول على تجهيزات جديدة )شراء معدات ، بناء مساكن جديدة، طرق...الخ (و هو أيضًا زيادة مخزون المؤسسات من المواد الأولية .إذن حسب هذا المنظور فالاستثمار هو عملية تؤدي إلى خلق وسائل جديدة لم تكن موجودة من قبل .فشراء مصنع قديم لا يعتبر استثمارًا لأن المصنع كان موجودًا من قبل و إنما الجديد هو انتقال الملكية من طرف لآخر.

**المطلب الثاني .تصنيف ، تمويل ومجالات الاستثمارات:**

**أولا: تصنيف الاستثمارات:**

- **الاستثمار الإنتاجي**: هو الاستثمار الذي يؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة، كشراء المواد الأولية و الآلات والتجهيزات و المعدات أي بمعنى آخر العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية.
- **الاستثمار غير الإنتاجي**:هي الاستثمارات التي لا تؤثر بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية و لكنها تعد عام ً لا أساسيًا و مهمًا في زيادة الإنتاج مثل طرق المواصلات، المخازن، المباني.

**ثانيا: تمويل الاستثمارات:**

- **تعريف عملية التمويل**: تعني توفير الموارد المالية الدائمة أو المؤقتة اللازمة لتمويل عملية الاستثمار الاقتصادي.
- **مصادر التمويل**: بالنظر إلى مصدر الأموال نحدد مختلف أشكال التمويل و هي عمومًا محصورة في شكلين أساسيين هما :التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

1•**التمويل الداخلي**: هو التمويل الذي تنشئه المؤسسة بنفسها من خلال نشاطها .فهو عبارة عن الاهتلاكات و المؤونات والأرباح الصافية .و يسمى هذا النوع من التمويل **بالتمويل الذاتي**. و يُعد كذلك من ضمن التمويل الداخلي الزيادة في راس مال المؤسسة عن طريق زيادة مساهمة المساهمين أو زيادة حصص الشركاء.

– 2 **التمويل الخارجي**: هي الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة من الغير .و هي على عدة أنواع أهمها القروض البنكية . ونعتبر كذلك من بين التمويل الخارجي الأموال المتحصل عليها من طرح) إصدار (سندات المساهمة وسندات التوظيف للاكتتاب العام .و تعتبر المساعدات المالية من الدولة مصدر تمويل أيضا للمؤسسة.

تخصيص الدخل يعني توزيعه بين العمليات الثلاثة التالية :الاستهلاك ، الادخار والاستثمار.

– **الاستهلاك** :و ينقسم إلى الاستهلاك النهائي الذي تقوم به العائلات و الإدارات و إلى الاستهلاك الوسيط الذي تقوم به المؤسسات.

– **الادخار** :ليس كل مداخيل العائلات موجهًا للاستهلاك و إنما جزءًا منه يُوضع في المؤسسات المالية .أي أن الادخار عبارة عن المداخيل التي لم تستهلك و موضوعة تحت تصرف المؤسسات لكي تمول بها استثمارات ضمن الدورة الاقتصادية.

– **الاستثمار** :هو العملية المتعلقة بالحصول على تجهيزات الإنتاج و مصدره الادخار.

**ثالثا : مجالات الاستثمار**

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجالات الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار. فإذا كنا نتحدث مثلا عن استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية، فإننا نتجه نحو مجال الاستثمار، أما إذا وجدنا مستثمرًا يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف مستثمر آخر يوظف أمواله في سوق العملات الأجنبية فإن تفكيرنا يتجه في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار.

وبشكل عام تختلف مجالات الاستثمار، ويمكننا تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، حيث توجد في هذا الصدد عدة تبويبات ولكن نحاول التطرق لأهم هذه التبويبات المتعارف عليها وهي : التبويب الجغرافي النوعي، حسب الهدف من الاستثمار، حسب مدة الاستثمار، والتبويب حسب طبيعة الاستثمار.

**المطلب الثالث: التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار**[1]

تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية وأجنبية.

**أولا استثمارات محلية** : ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسًا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ.

**ثانيا – استثمارات أجنبية "خارجية"** : وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار.

[1] – د. عبد المعطي رضا أرشيد، د. حسين علي خربوش : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن 1999، ص34.

ويمكن تعريفها بشكل آخر[1] : الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

نجد أن للاستثمارات الخارجية مجموعة من المزايا، كما أن لها عيون أيضًا، ومن أهم مزاياها أن :

1 – توفر الاستثمارات الأجنبية على مرونة كبيرة في اختيار أدوات استثمارية ذات عائد مرتفع.

2 – تنويع الأدوات الاستثمارية تمنح المستثمر توزيع مخاطر الاستثمارات.

3 – تتميز مجالات الاستثمارات بوجود أسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع أدوات الاستثمار، أسواق الأوراق المالية، أسواق السلع، الذهب وأسواق العقار.

4 – تتوفر في هذه الأسواق قنوات اتصال نشطة إضافة إلى خبرات متخصصة من المحللين الماليين.

5 – توفر العديد من الامتيازات تمنحها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية منها مثلا : الإعفاءات والحوافز الجبائية.

لكن ومع المزايا المتعددة المشار إليها أعلاه، فإن لهذا الصنف من الاستثمارات بعض الاعتبارات التي لا بدّ من مراعاتها من قبل المستثمرين، لعل من أهمها : ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات تغير الظروف السياسية والأمنية خاصة في الدول النامية إلى تغيرات معدلات التضخم إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف. . . الخ.

**المطلب الرابع : التبويب النوعي لمجالات الاستثمار[2]**

تبوب الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى :

**أولا – استثمارات حقيقية أو اقتصادية :**

يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك، المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات. . . الخ،

[1] – محمد مطر : إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.

[2] – د. عبد المعطي رضا أرضيد، د. حسين علي خربوش : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن 1999، ص34.

حيث أن الاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة، لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات.ونجد أن عامل الأمان متوفر بدرجة كبيرة وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي،إلا أن المستثمر في هذا المجال يمكن أن يواجه مشاكل منها:

- أن الأصول التي تتم فيها عملية الاستثمار ضعيفة السيولة.
- وجود نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيًا : "تكاليف الصفقات المالية، النقل، التخزين. . . الخ.
- اختلاف درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي من أصل لآخر مع الإشارة هنا إلى أن الأصول غير متجانسة مما يزيد في صعوبة التقييم.

**ثانيا – الاستثمارات المالية :**

و تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" ويتمثل هذا الأصل المالي حقا ماليًا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

أما عملية تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي عمومًا لا تنشأ عنها أية منفعة اقتصادية إضافية للناتج القومي، رغم التغير الحادث في أسعار هذه الأوراق، إلا إذا كان إصدار هذه الأسهم يهدف لتمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة أو خلق مشروع جديد محتمل. فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة إضافية، وكما هو الحال في الأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب، لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها. لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير، وهذا ما جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطابا لأموال المستثمرين أفرادًا ومؤسسات. وسنتولى عرض هذه المزايا بالتفصيل في مكان لاحق.

**المطلب الخامس محددات الاستثمار:**

تعتبر توقعات المستثمرين حول الارباح المستقبلية عادة من اهم الدوافع و المبررات في تحديد احجام الاستثمارات المختلفة و بشكل عام يمكن تحديد اهم المحددات فيما يلي:

- الكفاية الحدية لراس المال:
- الارباح المحققة:
- التقدم التقني:

- التوقعات المستقبلية:
- النمو السكاني:
- مصادر التمويل:
- سعر الفائدة:

**اثر الادخار على الاستثمار:** يلعب الدخل دورا مهما في تحديد حجم الاستثمار المتوقع في اقتصاد معين و خلال فترة زمنية معينة.

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك ، او قد تم تأجيل استهلاكه إلى فترة زمنية لاحقة و يمكن تحديد مصادر الادخار من ثلاثة جهات أساسية.

- الافراد و العائلات: يتم ذلك من خلال عدم إنفاق كامل دخولهم على الإنفاق الاستهلاكي، و يتوقف على: القدرة و الرغبة على الادخار،و مستوى الدخل.
- مؤسسات الأعمال:يتم من خلال عدم توزيع الأرباح بل تعمل على استخدامها لإغراض الاستثمار و انتاج سلع رأسمالية أخرى.
- مصادر حكومية: من خلال الأموال المحصلة بواسطة القطاع الحكومي على شكل ضرائب و أرباح للمشاريع السابقة. و يمكن التعبير عن ما سبق بالعلاقة التالية:

مع افتراض استبعاد القطاع الحكومي فإن:

- الدخل يساوي الاستهلاك و الادخار: $Y=C+S$
- أيضا الدخل هو إنفاق على الاستهلاك و انفاق على الاستثمار $Y=C+I$
- إذن في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار $I=S$

فاذا كان الاستثمار يمثل جانب الطلب في سوق رأس المال فإن الادخار يمثل جانب العرض في سوق رأس المال أيضا. و من الطبيعي القول ان الثمن الذي يدفع مقابل الحصول على الأموال المدخرة لغاية الاستثمار يكـــــون هو سعر الفائدة.

**المطلب الثالث : التبويب حسب الهدف من الاستثمار**

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

**1 – استثمارات توسعية** : حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

**2 – استثمارات استراتيجية** : يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

**3 – الاستثمار في مجال البحث والتطوير** : إن هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساسًا إلى تدنئة التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

يمكن الإشارة إلى أته قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية مثلا : فقد تؤدي أيضًا إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

**المطلب الرابع : التبويب حسب مدة الاستثمار**: حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى :

**1 – استثمارات قصيرة الأجل** [1] :وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية،حيث نجد في هذا ،الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

**2 – استثمارات متوسطة الأجل** : حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشارًا، مثل : مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات. . . الخ.

**3 – استثمارات طويلة الأجل** : نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عمومًا تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيًا

[1] – عقيل جاسم : مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر 1999، ص

كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع : عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلا : مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ.

**المطلب الخامس : التبويب حسب طبيعة الاستثمار**

حيث تصنف الاستثمارات في هذا النطاق إلى :

**1 - الاستثمار المادي** : حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة : العقارات، الآلات والمعدات المستعملة في النشاط.

**2 - الاستثمار البشري** :يصطلح على هذا الصنف من الاستثمار : رأس المال البشري، حيث يُعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعًا من الاستثمار، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية. حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة.

كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعًا من أنواع الاستثمار في المجال البشري.

**المبحث الثاني : أدوات الاستثمار**

من خلال عرضنا لمجالات الاستثمار، ذكرنا أن هذه المجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً قد يكون حقيقيًا أو ماليًا. ويطلق على هذا مصطلح أداة الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي كثيرة ومتعددة. وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم هذه الأدوات وهي على الترتيب حسب درجة الاستخدام أو الانتشار : الأوراق المالية، العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن الثمينة، إضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار.

**المطلب الأول : الأوراق المالية**

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي، وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية. لكن قبل التطرق إلى مزايا وعيوب هذه الأداة، نعطي شرحًا ولو مبسط أولاً لأنواع هذه الأداة.

**أولا : أدوات السوق المالي**[1]

يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعًا وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والمشكلة لحقوق الملكية، والسندات كحقوق دائنية، الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخارات بما يضمن عائدًا مناسبًا بأقل التكاليف. وفيما يلي نتناول هذه الأدوات بشيء من التفصيل :

**1 - الأسهم** : يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعًا وشراءً في الأسواق المالية الثانوية. . . وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق.

حيث أنه وعلى أساس الحقوق والامتيازات تصنف الأسهم إلى :

**أ - أسهم عادية** : يتميز هذا الصنف بأنها ليست لديها تاريخ استحقاق معين مسبقًا، فهي إذن مصدر ثقة وأمان للمؤسسة، إضافة إلى أن هذه الأداة توفر لمالكها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- يمكن لمالك الأسهم ترشيح نفسه للمشاركة بإدارة المؤسسة بالقدر الذي يملكه من أسهم
- الحصول على نصيب من الأرباح الموزعة بما يعادل النصيب من رأس المال المدفوع.

[1] - محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي : أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص208.

لكن تجب الإشارة إلى أن حملة الأسهم العادية يحصلون على نصيبهم من الأرباح في حالة التوزيع بعد أن يتقاضى حملة الأسهم الممتازة كافة حقوقهم.

أما في حالة إفلاس المؤسسة وتصفيتها فهم يحصلون على حقوقهم بعد كافة الدائنين وب 4عد حملة الأسهم الممتازة.

**ب – أسهم ممتازة** : يفصل بعض المستثمرين التعامل بالأسهم الممتازة كونها تجمع بين الأسهم العادية من حيث حق الملكية وبين السندات من حيث الحصول على أرباح محددة بنسبة ثابتة "مبالغ محددة مسبقًا".

يكون حق صاحب السهم الممتاز مضمون سواء كانت نتيجة أعمال المؤسسة أرباح أم خسائر. وأقصى ما يستطيع أن يفعله مجلس الإدارة بالنسبة لأرباح الأسهم الممتازة هو إمكانية تأجيلها إلى السنة التالية.

أما في حالة التصفية فيحصل حامل السهم الممتاز على نصيبه قبل غيرهم من حملة الأسهم العادية. وتقسم الأسهم الممتازة من حيث حقوق حملتها في الأرباح إلى[1] :

**– أسهم ممتازة مجمعة الأرباح** : بالنسبة لهذا القسم، فإنه في حالة عجز المؤسسة عن دفع نسبة الأرباح السنوية فإنه يتم تأجيلها إلى السنة التالية.

**– أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح** : بحيث أنها إذا لم تحقق المؤسسة أرباح وعجزت عن دفع النسبة السنوية للأسهم الممتازة ، فإنه لا يتم تأجيلها وبذلك يسقط حق حامل السهم في هذا الربح.

**2 – السندات** : يمثل السند حق دائنية يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدّرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض "المستثمر" وله قابلية التداول في السوق المالي.

نجد أن لهذه الأداة عدة امتيازات، كون أن لحامل السند الأولوية في الحصول على كل حقوقه في حالة التصفية. أما الفوائد المدفوعة أو المحتسبة تكون على أساس القيمة الاسمية وليست السوقية، أما المخاطر المتعلقة بهذه الأداة فتنحصر أساسًا في تغير أسعار الفائدة. وعمومًا نجد أن السند يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.

ويمكن تقسيم السندات إلى عدة أنواع :

1 – السندات المباشرة : هي سندات تصدر بسعر فائدة ثابت وتستحق السداد عند موعدها الأصلي فقط.

2 – السندات ذات سعر الفائدة العائم : هي سندات تصدر بسعر فائدة قابل للتغيير "مقارنة بتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل، نجد أن هذا النوع من السندات يمتاز بتداول في السوق الثانوي نشط جدًّا.

[1] – طاهر حيدر حردان : مرجع سابق، ص110.

3 – السندات القابلة للتحويل إلى أسهم : يعطي هذا النوع لحامله الخيار بتحويل السند إلى أسهم في رأس مال المؤسسة المصدرة على أساس سعر تحويل يحدد في العادة عند إصدار السندات.

4 – سندات المضمونة: عمومًا أحيانًا يكون ضمان قيمة السندات برهن الموجودات (عقارات) وهي منتشرة الاستعمال.

5 – سندات غير مضمونة : هنا تكون درجة المخاطرة كبيرة، لكن عمومًا يتم إصدار هذا النوع من السندات من طرف مؤسسات مالية ذات سمعة طيبة مما يساعد على التعامل بها.

بالإضافة إلى هذه التقسيمات، توجد أيضًا تقسيمات أخرى للسندات نذكر منها : السندات القابلة للتمديد، السندات القابلة للدفع المسبق، السندات القابلة للاستدعاء.

**ثانيًا : أدوات الاستثمار في السوق النقدي**

نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عمومًا بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم، أي توفير التمويل القصير الأجل، والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة.

وأهم هذه الأدوات :

**1 – الودائع لأجل** : هي عملية إيداع مبلغ من رأس المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة محدد. ومن العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الودائع لأجل نذكر :

– المفاضلة بين البنوك لاختيار الأفضل

– التعامل مع البنوك ذات المركز المالي الممتاز للحد من المخاطر

– الربط بين أسعار الفائدة وأجل الوديعة، فكلما توقعنا ارتفاع أسعار الفائدة قلت آجال الودائع.

**2 – أذونات الخزينة** : هي أوراق مالية تصدر بخصم محدد ولا تحمل سعر فائدة ثابت، الأمر الذي يستدعي خصم الأذونات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بما هو أقل من القيمة الاسمية.

**3 – شهادات الإيداع** : تمثل شهادات الإيداع شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويُسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها، ويتميز هذا النوع بـ : ـ المرونة ـ السيولة، تعدد الآجال، الضمان، السرية، التسليم، تنوع الإصدار.

**4 – القبولات المصرفية** : تمثل إحدى أشكال الاقتراض، بحيث يصادق البنك على سحب معين لصالح (شخص معنوي أو طبيعي) فيصبح للسحب سمعة تمنحه قابلية التداول. كما أن البنك المركزي يسمح بخصم القبولات المصرفية إذا استوفت الشروط التالية :

- عدم مبالغة البنوك في استعمال هذه الأداة
- أن تنتج عن عمليات تجارية كالاستيراد والتصدير، أن لا تزيد مدة التمويل عن ستة (06) أشهر، أن يكون إصدارها بمبالغ يسهل تداولها في السوق
- يجب توثيق عمليات القبولات في كل من بنك المصدر والمستورد

## المحاضرة العاشرة: السياسة المالية

أدى تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى بروز اصطلاح " السياسة المالية"، حيث اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة خاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي التي تعتمدها .

**المطلب الاول:مفهوم السياسة المالية.**

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية «Fisc» التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب " السياسة المالية ودورات الأعمال " للبروفيسور Alain.H.Hansen وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فضلا عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية. .

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها: " مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أ عبائها بين الأفراد (1)."

تعرف السياسة المالية بأنها" سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القومي و مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".

كما يقصد بالسياسة المالية" الطريق الذي تنتهجه الحكومة من تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة (1)".

وتعرف أيضا السياسة المالية بأنها" سياسة الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر وتحديد الكيفية التي تشتق بها هذه الإيرادات لتمو يل الإنفاق العام، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (2)".

فنعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[1]

بينما يعرفها البعض بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من [2] .

وكذلك يمكن تعريفها أنها:" السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات (3)".

[1] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ،ص431

[2] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ،ص431 .1 والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة بر امج نفقاتها اويراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث أثار مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

**المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية.**

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بشكل بالشكل الذي تحقق معه إدماج

السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها. ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية (1) :

—التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم...الخ.

—التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي.

—العمل جنبا إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

**المطلب الثااث: أهداف السياسة المالية**

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة .فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي :

**أولا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

**1 مفهوم الاستقرار الاقتصادي** هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[1] -.

أ —الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب —تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

والتشغيل الكامل لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية( والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار .إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية

[1] -سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وآالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973 ،ص162.

والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية، وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه فيما يلي:

**2- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني .بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة من الاسباب [1]

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛

- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج .وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ- أدوات السياسة المالية:من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية ,

ب - أدوات السياسة النقدية : يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

**الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي**

أ-عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة :.(تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن

[1] JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, 1 p240

الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار [1] مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية .

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي،إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ .أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس ، أي أن 1 فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة .كما تستخدم الإيرادات العامة( تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار يزيد من تخفيض الضرائب في حالة تخفيض الضرائب .

.ب- زيادة مستوى الطلب الكلي( التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي [2] أي أن هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

[1] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ،ص224.

[2] Jannson Harry Gardon, op-cit, p24

**المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية.**

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، بفضل الاعتماد على أدواتها المختلفة منها مايلي:

**أ.التوازن المالي:**ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالملاؤمة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الموازنة العامة من حيث المرونة والغز ارة وحاجات الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية ها، وأيضا لا تستخدم القروض الا لأعراض إ نتاجية و ما إلى ذلك.

ب.التوازن الاقتصادي: بمعني الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة،كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر

إذا وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفر اد

**ب.التوازن الاجتماعي:** المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

**ث.التوازن العام:** التوازن بين مجموع الناتج القومي و مجموع الانفاق الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة و متنوعة مثل الضرائب ، القروض، الإعانات، الإعفاءات الهدف والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغير

**المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآليات عملها.**

تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدالة الاجتماعية، كما أنها تستخدم في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية.

**ثانيا: أدوات السياسة المالية:**تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية:النفقات العامة،الميزانية العامة وا لموازنة العامة

**1:السياسة الإنفاقية .(EP):** يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها:" البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفةإلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية"[1] .

والسياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم،وتوسيع السوق المحلية. بينما تستهدف الدول النامية إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية

[1] سيماء محسن علاوي،اقية دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العر اقي ،(1996-2011) ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والأربعون،العراق2016،ص434

للسكان. والسياسة التي تستخدمها الدولة للإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى النفقة العامة .
ال يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه:" مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة،بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة 1

مما سبق النفقات العامة هي مبلغ من المال تنفقه الدولة من أجل الصالح العام

**ثانيا: السياسة الإيرادية .(RP)**

لقد اصبحث الايرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك فهي أداة لمنع بعض الأنشطة غير المر غوبة و ك\لك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسة الايرادية إلى ثلاث فروع أساسية السياسة

**أ.السياسة الضريبية:** ويمكن تعريفها بأنها" مجموعة التدابيرذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثيرعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"2.

من التعاريف أنها"مجموعة مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد،مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخر ى تتوائم م ع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

– هي عبارة عن مجموعة مترابطة و متناسقة من البرامج.

تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.

– تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

**ب . السياسة الإقترا ضية** وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإير ادية في السياسة المالية وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضر ائب في حدها الأقصى و الثاني نتيجة ردود اجتماعية عنيفة.

ويمكن تعريف القروض العامة على أنها:" مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفر اد أو الهيئات الخاصة أوالهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتز ام بردها المقترضة بفوائدها طبقا لشروط القرض"3.وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد

---

[11] -عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعةة، مصر،الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهر2002،ص55

[2]قدي عبد المجيد،اسة تحليلية تقييمية المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية د ار، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر،2005،ص.23.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدر اسات الاقتصادية،ه، ص.73

القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل استثمارات وبناء الجهازاستثمارالإنتاجي.

ج .**سياسة العجز الموازني**:تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا ومسلما به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون مانيارد كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة.

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإير ادات وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إر ادتها، وهناك عجز غير مقصود، وقد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أنانية العامة ذات تأثير إجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة مستوى استهلاك العائلات.

**المطلب الثاني: آليات عمل أدوات السياسة المالية.**

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوةالركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في:(1)

**أولا:حالة الكساد الاقتصادي**

بحيث يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ في نموه، في هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، والتي تكون عن طريق

زيادة مستوى الإنفاق العام: من خلال زيادة مشتريات الحكومة بصور ة مباشرة او زيادة المداخيل التي يحصل عليها الافراد ،لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة الطلب والذي يؤدي بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى يد عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

.تخفيض الضرائب : بحيث تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضر ائب بدلا من زيادة الانفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرف،

ج. استخدام الأداتين معا: أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرئب وذلك بما يخدم الاقتصاد

**ثانيا: حالة التضخم في الاقتصاد.**

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار.ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيضة مستوى الطلب وخفض القدر ة الشرائية،وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على(1):

أ.تخفيض مستوى الإنفاق العام: يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ب.رفع مستوى الضرائب:مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ج . بين الحالتين:ا من تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضر ئب من أجل ا لخروج من حا لة التضخم.ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم:

الشكل ( السياسة المالية الانكماشية)

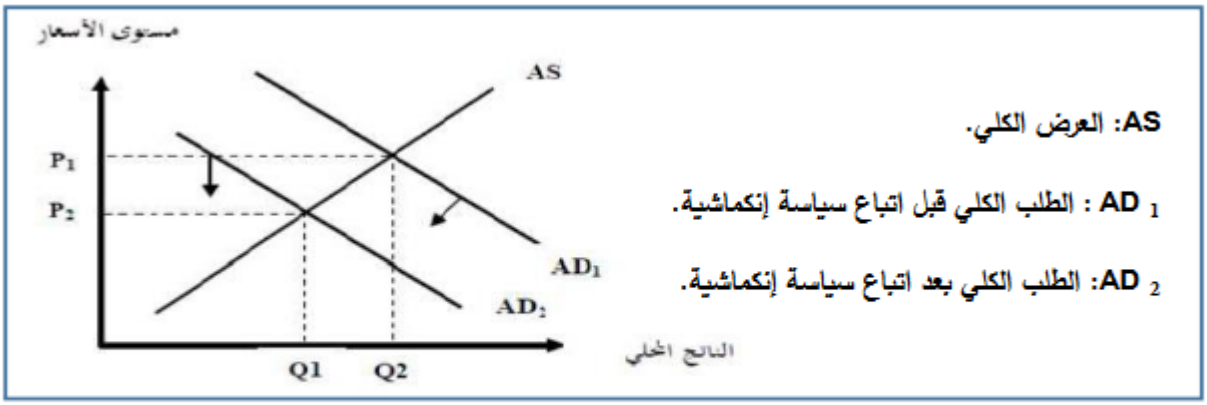


**المصدر:** خالد واصف الوزني؛ أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، دار وائل للنشر، ط 7، عمان، الأردن، 2005، ص 329.

يوضح الشكل أعلاه كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضر ائب AD1إلىAD2وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع من P1إلىP2 وخفض الأسعار وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستوى الطلب الكلي و تزايد الاسعار

عرفت السياسة المالية بأنها درا سة الاثار القانونية، السياسية والاقتصادية الإير ادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر في السياسة المالية، فمنها ما يؤثر بالتشجيع.ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مر اعاة تلك الأثار المختلفة

**المطلب الأول:العوامل السياسية.**

التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية جد واضح وهذا من خلال الاقتطاع العام من الدخل الوطني وكذا قيمة هذا الاقتطاع وتحديات استعماله، ويمكن توضيح الأثر بين السياس ة المالية والعوامل السياسية فيما يلي:(1)

أ.تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية.

حيث يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابغة عادة من الأحكام القانونية التي تحاد نظامه، أو عن طريق الأحداث السياسية ذات الأصل المالي والناتجة عن أسباب مالية وضريبية.

**ب. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية.**

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من جانبين أو ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن التوجيه المالي للدولة في أي تاريخ، حيث تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو عن طريق النفقات العامة.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية نجد أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرا دات و النفقات العامة،

ومن هذه الوقائع نجد الأحداث العسكرية، الاضطر ابات الا جتماعية وكذا الحملات الانتخابية .

-ج. التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية.

ح من البرلمان إلى السلطة الي الممنوانية هي تلك التصريح الدورالميز تنفيذية بتحصيل الإداتير وصرف النفقات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة كعامل لدعم البرلمان هـ.أو كعامل لاندثار

كما أن هناك علاقة متبادلة بين الاعتبار ت السياسية والسياسة المالية، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق الخاص والقرار الخاص بتمويل هذا الانفاق لا يمكن اعتبارهما منفصلين.

**المطلب الثاني:العوامل الإدارية.**

هناك تأثير متبادل بين العوامل الإدارية والسياسة المالية فكل يؤثر ويتأثربالآخر، وذلك على النحوالتالي (1):

أ.تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية.

يشمل هذا التأثيرأثر البنيات الإدارية وكذا أثر السياسة الإدارية:

أ1.. تأثير البنية الإدارية على السياسة المالية.

هناك بعض البنيات الإدارية التي تحتاج إلى نفقات لما تحتويه من مر افق هائلة و ع نصر بشر ي ومالي قد لا يكون متوفر في الدولة المعنية، كذلك في حالة توسيع الاعتمادي على الأسلوب اللامركز ي والذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق بسبب مبالغة الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية في نفقاتها، كما أن الإدار ات المحلية أقل صلا حية من الإدار ة المر كزية من ناحية تحصيل الضر .ائب وهذا لندرة الكفاءات.

أ2.. تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية.

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كمؤسسات والمنشآت الإدارية فمثلا بناء المصانع يكون مصدر االموارد المالية نتيجة لفرض الضرائب كما انه يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق كونه مصدر لتنمية الاستهلاك وبالتالي زيادة الموارد المالية.

ب.تأثير السياسةالمالية على المؤسسات الإدارية.

ويشتمل التأثير على المؤسسات الإدارية والتأثير على السياسة الإدارية كما يلي:

ب. أ. تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية.

في الساحة الإدارية نجد أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فانه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، والحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يكون بم دى استقلالها الحالي و لا يكون الاستقلال حقيقي إلإذا كان للهيئة المحلية إير ادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء السلطة التشريعية للحصول على تصريح بذلك.

ب.ب. تأثيرالعمليات المالية على السياسة الإدارية.

هذا التأثير يتضح من خلال الجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفير الموارد المالية عندئذ تكون سياسة مالية توسعية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حيث يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تكتفي بالمرافق الضرورية فقط

## المحاضرة الحادي عشر: السياسة النقدية

ظهرت السياسة النقدية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أن فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك لم تترك مجالا للتداول في فكرة إيجاد آليات للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالسياسة النقدية وما كان يدور حوله الحديث هو النظرية الكمية للنقود ومعادلة التبادل والتي تفضي إلى أن زيادة الحجم في الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات حجم الإنتاج يؤدي هذا إلى التضخم.

أخذت السياسة النقدية في خمسينيات القرن الماضي، مكانها في الريادة من بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان زعيم المدرسة النقدية [1] الذي ركز جل اهتمامه عليها مما دفع إلى ظهور دعوات للمزج بين السياسة النقدية والمالية على يد الاقتصادي الأمريكي الترهيللر ولجنة رادكليف البريطانية كي يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي بفعالية حيث أن هذا الصراع الفكري أحدث ثراء ادبيا في ادوات السياسة النقدية وآليات عملها وآليات انتقالها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي

**المطلب الاول :تعريف السياسة النقدية:**

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها"مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم)في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي)في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية[2].

و بعبارة أخرى يمكن القول أن :السياسة النقدية هي كلما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة[3].

كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشك عام[4].

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير في حجم كمية النقود في المجتمع بالزيادة والنقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع[5].

---

[1] عبد الحسين جليل الغالبي،السياسات النقدية في البنوك المركزية،الطبعة الأولى، عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع،2015،ص175

[2] عبدالمطلب عبدالحميد،السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،الدار الجامعية:الاسكندرية، مصر،2013، ص18.

[3] رحيم حسين،النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي،عمان الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع،2016، ص.177

[4] حسن محمد القاضي،الادارة المالية العامة،الطبعة الأولى، عمان الأردن:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014،ص4 .162

[5] عبد المنعم راضي،النقود والبنوك،مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر،1998، ص290

حيث عرفها خبابة عبد الله على أنها "كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما تعتبر أداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية[1]"

وقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف من قبل العديد من الاقتصاديين نذكر منها ما يلي[2]:

- عرفها Bach G. L بأنها(ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية )؛

- عرفها Einzig بأنها(تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقديةأو غير نقدية وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي )؛[3]

- عرفها Kent بأنها"مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل ".ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماشبحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة[4].

-وعرفه اJohnson بأنها: "السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة"؛

- وعرفها Ritter بأنها"الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي"؛

- كما عرفها Cas K.E بأنها: "سلوك البنك المركزي (الاحتياطي الفدرالي )تجاه عرض النقد "؛

- كما عرفها Mc Connell بأنها:"النشاط والعمل الذي يشرع بأدائه البنكالمركزي للتأثير في المعروض النقدي أو معدلات الفائدة وكذلك على المستوى الكلي للإنفاق في الاقتصاد"؛

- وعرفهاHyman بأنها: "النشاط والعمل الذي يشرع بأدائه البنك المركزي للتأثير في المعروض النقدي ومعدلات الفائدة لمحاولة وضع الاقتصاد في حالة استقرار"؛

- كما عرفها Hanson بأنها:"كل ما يتعلق بشكل رئيسي بتغيرات عرض النقد "؛

-10وعرفهاBlinder بأنها: "النشاط أو الفعل الذي يتخذه أو يشرع بأدائه نظام الاحتياطي الفدرالي (والذي يناظر البنك المركزي)من أجل تغير التوازن في السوق النقدي والذي يأتي من تغير المعروض النقدي أو تحريك معدلات الفائدة أو كليهما"؛

---

1 خبابة عبد الله،الاقتصاد المصرفي النقود –البنوك التجارية –البنوك الإسلامية –السياسة النقدية –الأسواق المالية –الأزمة المالية،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،2013ص.295

2 عبد الحسين جليل الغالبي،السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص ص3 .178-176

3 زكريا الدوري، يسرى السامرائي،البنوك المركزية والسياسات النقدية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2006، ص4 .185

4 أكرم حداد، مشهور هذلول،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2008،ص.183

-11ويعرفهاGeorge Parienteأنها على"التدابر مجموع قبل من المتخذة السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"؛[1]

-12كما عرفها الاقتصادي )Shaw (بأنها" تقوم به السلطات النقديةأي عمل واع لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه"؛[2].

-بينما يرى1996(Marquis أن مصطلح السياسة النقدية يستخدم بمعنى محدود للغاية فهو يشير إلى السلوكيات الدالة على التفاعل والتلاعب بالعرض النقدي بما في ذلك الائتمان البنكي حيث أن السياسة النقدية هي الموج النقود، باستخدام الأدوات المتاحة لها، قصد الوصول إلى الأهداف المحددة للاقتصاد، ويستدعي ذلك أن يكون ذلك تحت وصاية البنك المركزي[3]".

ً للسياسة النقدية علىو انطلاقا مما تقدم نستخلص تعريفا أنها مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية(البنك المركزي) للتحكم،والتأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار واتزان

**المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية**

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة التي تنقسم إلى أهداف أولية ووسيطة ونهائية وتحقيق هذه الأخيرة يتم بواسطة الاستراتيجية الحديثة للبنك المركزي التي تعتمد على الأهداف الأولية والوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك باستخدام أدوات ملائمة.

تقوم هذه الاستراتيجية بوضع هدف يتمثل في معدل سنوي لنمو الكتلة النقدية،في عرض النقود بالإضافة إلى التحكم في الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ونظرا لصعوبة التحكم في أسعار الفائدة والعرض النقدي تم تزويد الإجراءات السابقة بإجراءات جديدة منها:1

-توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.

-استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كميةالنقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

إذا يعمل البنك المركزي على التأثير في الأهداف الأولية التي يمكن الوصول إليها مباشرة من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية،والتي تؤثر بدورها على الأهداف الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية التي يمثلها مربع كالدور والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] عبد المجيد قدي،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص2 .53

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول،النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص183

[3] محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البدراوي البرعى،اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار النشرالمكتبة العصرية،2010، ص257

**شكل رقم (06): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة**

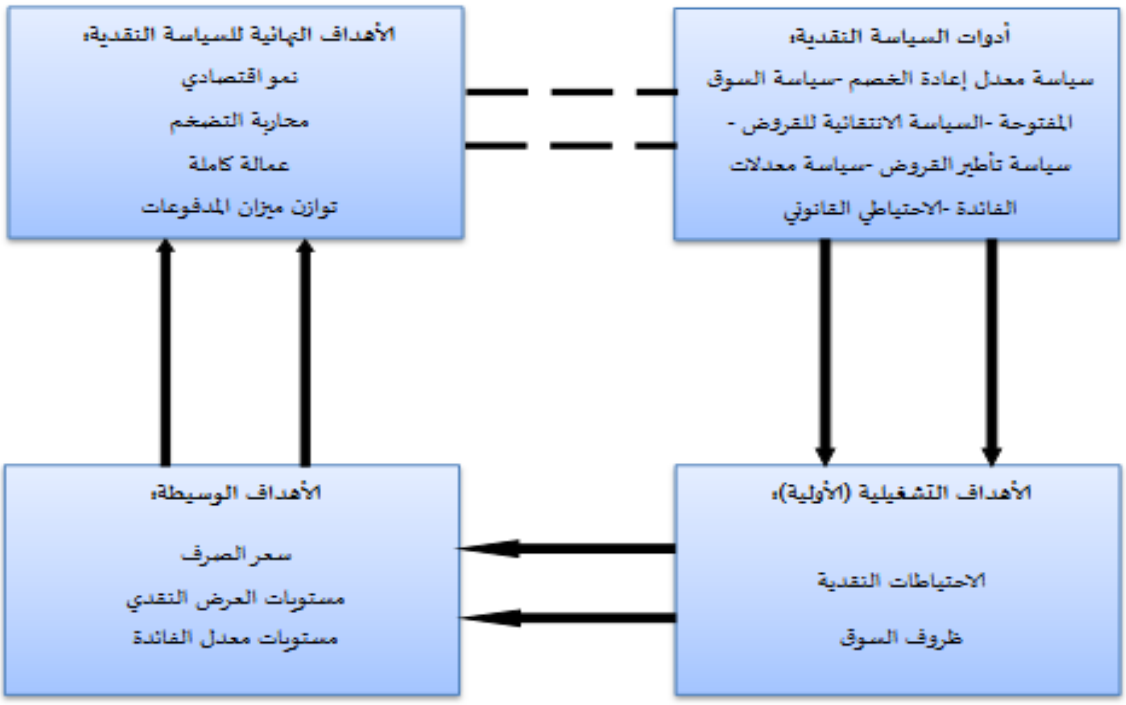


المصدر: لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص: 61.

## اولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعد الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وتتمثل فيما يلي:

-1**مجمعات الاحتياطات النقدية**:تعرف القاعدة النقدية بأنها تلك الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون القاعدة النقدية من جانب استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي و لكل نوع من مجاميع الاحتياطي مؤيدون و معارضون،حيث دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بالإضافة إلى مجلس المحافظين الذين دافعوا عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي كهدف أولي للسياسة النقدية، لينتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع وأي هذه المجاميع أكثر مراقبة من قبل السلطات النقدية وأيها أكثر ارتباطا بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة[1].

**-2 ظروف السوق**:وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف السوق، والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية [2] وتعني أيضا قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط

1 1لحلو موس ى بوخاري،مرجع سابق، ص ص:.10-10

2إكن لونيس،السياسة النقدية ودورها فيضبط العرض النقدي في الجزائرخلال الفترة 2662-2666، مذكرة لنيل شهادة الماجستير:في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرقسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر0200-0202،ص:25

الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة النقدية لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك،حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية منها ما كان مستخدما في الفترات الماضية كالاحتياطات الحرة التي تشمل الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض،تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس،أما ثاني الأرقام القياسية فهو أسعارالفائدة على أذونات الخزينة و الأوراق التجارية و سعرالفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل عملائها و سعر الفائدة ما بين البنوك[1].

تعد الأهداف الأولية حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية و التأثيرعلى الأهداف الوسيطة، ولذلك فالهدف الأولي الأفضل هو ذلك الهدف الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستخدمة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب تحقيقه للأهداف الوسيطة المستعملة.

**.ثانيا :الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية**

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية التي تقوم السلطة النقدية بضبطها للوصول إلى الأهداف النهائية، وتتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل المجمعات النقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف،ولهذه الأهداف مجموعة من الشروط الواجب توفرها والمتمثلة فيما يلي[2]:

-**القابلية للقياس**:يعتبر قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية ونعني بالقياس أن البيانات متاحة في الوقت المناسب ودقيقة.

**-القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط** :للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها،يجب على البنك المركزي أن تكون لديه قدرة على التحكم في الهدف الوسيط بهدف إعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

**-إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي**: بمعنى مدى توافر إمكانية للتنبؤ بالأثر على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدوره بشكل جيد، حيث لا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية.

**-1-2 مستوى معدل الفائدة**:يرتبط تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ويعتبر من أبرز محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخاروالاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة،والإشكالية المطروحة هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة و أنها تتأثربمعدلات الفائدة السائدة في الخارج فيظل اقتصاد السوق إلى جانب طلب وعرض رؤوس الأموال،بالإضافة إلى ارتباطها بالسياسة النقدية للدولة التي يجب أن تعمل على إبقاء تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش غيرواسعة نسبيا تحقق التوازن في الأسواق وتجنب وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

1 حلو موس ى بوخاري،مرجع سابق، ص ص 62-63

2 لحلو موس ى بوخاري،نفس المرجع، ص ص.11-12:

**-2-2 سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى** : يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا هاما على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما حيث يعد كهدف وسيط للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، ففي حالة المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يشجع ذلك الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد،أما في حالة الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر،يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غيرالقادرة على التأقلم وبالتالي تنخفض مستويات النمو، لذا تعمل السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعرالصرف لضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على دعم استقرار سعر صرف عملتها[1].1

-3-2**العرض النقدي** : لاستخدام هذا المتغير كهدف وسيط لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية لابد أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا أو بمعنى آخر أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود باعتبار أن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بسبب تغير سرعة تداول النقود، نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة،لذا يبقى الإشكال المطروح حول نوع العرض النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة،وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1)أم العرض النقدي بالمعنى الواسع(2M)أم العرض النقدي(3M)خاصة في ظل وجود المشتقات المالية2.

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لهذه الأخيرة والتي تتمثل في:

**-1 العمالة الكاملة:** يقصد بالعمالة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل و باحث عنه،فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقة للعاملين،لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيسبب ذلك انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم و تهميشهم في المجتمع،كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي[2].

**-2 تحقيق استقرار الأسعار** :يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيس ي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن يكون معدل التضخم منخفضا

[1] نابي فتيحة،السياسة النقديةوالنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلومالتسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،225-222، صص:29-21

[2] محمد ضيف الله القطابري،دور السياسة النقدية في الاستقراروالتنمية الاقتصادية )نظرية-تحليلية-قياسية)، دارغيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،.0225 ص ،.00

كأن يتراوح مثلا بين 0% و 1%سنويا، وأن تلتزم السلطة النقدية بعدم تطبيق سياسات تمويل العجزعن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من الكنزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية بواسطة تخفيض معدلات العرض النقدي مع معرفة أسباب التوسع النقدي والوضع الاقتصادي[1].

**-3 تحقيق التوازن الخارجي**: عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات و تقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعرالفائدة أو سياسات سعر الصرف،ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي معالجته من خلال قيامه برفع سعرإعادة الخصم ما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي التقليل من الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات،مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم تشجيع الصادرات المحلية و تقليل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

**-4 رفع معد النمو الاقتصادي** يعد تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والنقد من الأهداف قصيرة الأجل،والتوفيق بين هذين الهدفين أمر في غاية الصعوبة خصوصا في الدول النامية التي تعاني الكثير من العقبات فيما يخص السياسات الإنتاجية و التجارية وموازين المدفوعات،لذا تسعى السياسة النقدية إلى المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة،بالإضافة إلى توجيه الائتمان المصرفي و المدخرات نحو الأهداف التنموية أو ما يسمى بالمربع السحري[2].

من خلال ماتقدم يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بمربع كالدور أوبالمربع السحري، في الشكل البياني التالي:

[1] السيد متولي عبد القادر،اقتصاديات النقود والبنوك، دارالفكر،عمان، الأردن،0202،ص ص:.051-059

[2] محمد ضيف الله القطابري،مرجع سابق،صص:02-00

**شكل رقم (07): الأهداف النهائية للسياسة النقدية**

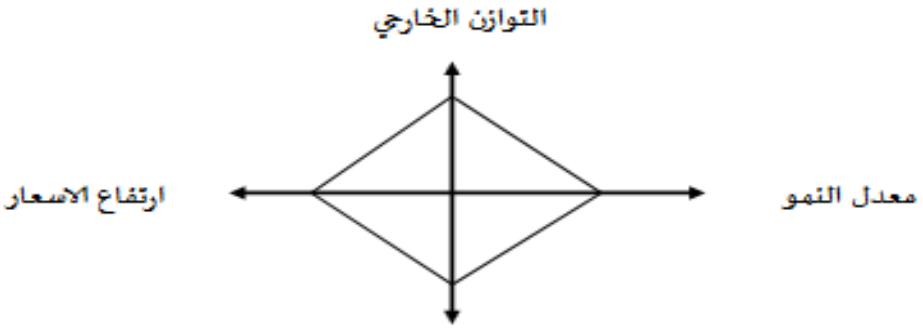


المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص: 34.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن كل اقتراب من أحد الأهداف يمثل في الوقت نفسه ابتعادا عن الأهداف الأخرى نتيجة تعارض بعض أهداف السياسة النقدية، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف من طرف واضعي السياسة الاقتصادية مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة، بالإضافة إلى درجة التقدم الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي.

**المطلب الثالث:: أدوات السياسة النقدية**

يستخدم البنك المركزي باعتباره القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي،من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في البلد. ويمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية ونوعية وأخرى حديثة وهذا ما سيتم تناوله في العنصر الأول،وإلى جانب هذه الأدوات يستخدم البنك المركزي مجموعة من الآليات الأخرى التي تعرف بقنوات إبلا غ السياسة النقدية،من خلالها تحدث قرارات السياسة النقدية أثرا على سلوك الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرا الأسعار ويمكن تقسيمها إلى قنوات الإبلا غ السعرية والائتمانية،وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الثاني.

**أولا: أدوات السياسة النقدية** : تقوم استراتيجية السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها، حيث يمكن تصنيفها إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى الأدوات الحديثة.

**1-الأدوات الكمية (غيرالمباشرة) للسياسة النقدية:**

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثيرعلى مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية،من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية[1].

[1] خبابة عبد الله،الاقتصاد المصرفي(النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية)، دارالجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر،:0202ص ،055

**-1-1-سياسة معدل إعادة الخصم** :سعر إعادة الخصم هو عبارةعن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظيرإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض [1] ،ويعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية، فارتفاع تكلفة الائتمان المتمثلة في سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويقرر المستثمرون عدم الاقتراض،وقد يلجؤون إلى استثمار أموالهم في الأ سواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي تخرج الأموال من فويتقلص حجم الكتلة النقدية،أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم حتى يسمح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض للتوسع في منح الائتمان، فيقدم المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على التمويل بتكلفة منخفضة عندما يكون سعر الخصم أقل بكثير من سعر الفائدة السوقي،فهناك حافز كبير للبنوك للحصول على القروض المخصومة بسعرخصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعرأعلى،لذلك يقوم البنك المركزي بوضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على القروض المخصومة[2].

تعد سياسة إعادة الخصم أداة غير فعالة في حالة الكساد منه في حالة التضخم حيث يؤدي الكساد إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال في الاستثمار حتى وان أصبح سعر الفائدة صفر إن لم يتوفر الدافع إلى الاستثمار أي الربح، لذا غدت هذه الأداة مؤشرا أمام البنوك اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان [2]،خاصة في ظل تدهور أهمية الكمبيالات كوسيلة لتمويل التجارة لزيادة سلطة الدولة على السوق النقدية من خلال الإفراط في إصدار أذونات الخزينة مما أدى إلى إضعاف دور البنوك المركزية،بالإضافة إلى استخدام وسائل حديثة وأكثر فعالية كالسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي[3].

**-2-1-سياسة السوق المفتوحة**:تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي بشراء(طلب) أوبيع )عرض) بعض الأصول التي يملكها مثل أذونات الخزينة أو السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أوضخها، وبالتالي زيادة المعروض النقدي أوتقليصه بهدف التأثير في سوق النقد مباشرة ومن ثم التأثيرعلى قدرة البنوك التجارية في التأثيربكمية وسائل الدفع [4].حيث تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة من خلال ما يلي[5]

حيث تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار

[1] محب خله توفيق،مرجعسابق، ص200:
[2] بلعزوزبن علي،محاضرات في النظرات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، :0221 ص ،002.
[3] لحلو موس ى بوخاري،مرجع سابق،ص:.60
[4] السيد متولي عبد القادر،مرجع سابق، ص052:
[5] صالح مفتاح،مرجع سابق:ص ،090

الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة انكماشية ويدخل هذا الأخير إلى السوق بائعا للأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها نقدا فتقل الاحتياطات النقدية لديها وتنخفض قدرتها على منح الائتمان مما يقلل في الأخير من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، فتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة، وتعتبر سياسة السوق المفتوحة فعالة مقارنة بسياسة سعر الخصم نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:

– أن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود للبنك المركزي.

– يستطيع البنك المركزي القيام بعملة شراء الأوراق المالية ويتبعها بعملية البيع خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى القيام بعملية إعادة الشراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة.

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على مدى وجود أوراق مالية كافية في السوق تسمح للبنك المركزي بالتأثير على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود بين رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعارالفائدة لا يعتبرعاملا محفزا على الاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح منخفضة بالإضافة إلى أن تطبيق هذه الأداة يتطلب توفر أسواق مالية واسعة ومنظمة خاصة في الدول التي تسعى إلى التنمية[1].

**–3–1–سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري** :هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي،ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم ،وفي الوقع فإن قدرة البنك المركزي على التأثير في المصارف التجارية تعتمد على حاجة هذه الأخيرة للتزود بالسيولة (إعادة التمويل) فكلما كانت حاجتها إلى إعادة التمويل كبيرة كلما زادت تبعيتها والعكس صحيح، ولهذا وجدت البنوك المركزية أنه من الضروري لإحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية أن تحد من استقلاليتها عن طريق خلق تسرب في احتياطاتها النقدية يسمى أو يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وتستخدم البنوك المركزية هذه الأداة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من جهة ولحماية البنوك التجارية من جهة أخرى، وذلك بوضع نسبة من الودائع كاحتياطي لديهاحتى لا تتوسع بدرجة كبيرة في الائتمان مما يؤثر على حجم السيولة لديها كما يقوم البنك المركزي بتوظيف وتعديل معدل الاحتياطي الإلزامي لعلاج المشاكل الاقتصادية.

في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي فتزداد الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية ومن ثم تزداد إمكانياتها على منح الائتمان،أما في حالة التضخم فإنه يقوم برفع معدل الاحتياطي الإلزامي

[1] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص:090

وتنخفض الاحتياطات التي بحوزة البنوك التجارية مما يعني انخفاض قدرتها على منح الائتمان،ويقل حجم الائتمان ومعدل التوظيف، والطلب فتنخفض الأسعار[1].

تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في فترات التضخم باعتبار أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لرفع الاحتياطي النقدي إلا عن طريق خفض القروض وحجم الاستثمار،والودائع،وعلى العكس في حالة الكساد لأن قدرة البنوك على خلق ائتمان وزيادة حجم القروض لا يقابله طلب على هذه القروض من طرف الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار الكساد. وفي المقابل لا تعتبر هذه الأداة مرنة لأنها تعامل البنوك الصغيرة والكبيرة على حد سواء وكذا البنوك التي لديها احتياطات،ورغم ذلك تبقى هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة مقارنة بالأداتين السابقتين للسياسة النقدية (سعر الخصم والسوق المفتوحة)خاصة في الدول النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية ونقدية واسعة[2].

**-2- الأدوات الكيفية (المباشرة ) للسياسة النقدية:**

يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل[3].

**2-1 سياسة تأطير القروض**:تسعى هذه الأداة إلى تحديد أو الحد من نمو المصدر الأساس ي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية،كما تعني أيضا تخصيص الائتمان.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بوضع سياسة تأطير القروض بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، بالإضافة إلى تقييد الائتمان تجاه البعض الأخر الذي يكون سببا في التضخم،ويمكن أن تكون هذه السياسة مرتبطة بمعيار أجل القروض فيقوم البنك المركزي بتقييد بعض القروض القصيرة أو المتوسطة أوطويلة الأجل،أما عندما ينتشر التضخم بحدة يقوم هذا الأخير بصياغة سياسة تأطير قروض إجبارية بتحديد الحد الأقص ى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية باعتباره إجراء مضادا للتضخم لأول مرة سنة 0512 في فرنسا،وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة [4].

**-2-2-السياسة الانتقائية للقروض** :للقيام بهذه السياسة يعمد البنك المركزي على استخدام أدوات انتقائية للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك وتتمثل أدوات هذه السياسة فيما يلي [5]:

---

[1] زكري االدوري،يسرى السامرائي،البنوك المركزيةوالسياسة النقدية، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان،الاردن،:0221ص ،.000

[2] 2صالح مفتاح،مرجع سابق،صص:099-091 .

[3] كرم حداد،مشهور هذلول،مرجع سابق،ص052:

[4] صالح مفتاح، مرجع سابق،صص:096-091

[5] المرجع السابق،صص092-096:

-تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير، السكن،الزراعة،حيث أن الجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القروض وتكلفة الموارد التي تمول القروض والذي قد يأخذ شكل الإعانة المباشرة.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقوف، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض.

- فرض أسعار فائدة تفاضلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تعمل السلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تشجعها الدولة بهدف تقليل تكاليف إنتاج معين.

-وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد.

تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية وذلك من خلال تعيين الهامش الذي على المشتري دفعه للبنوك التجارية عندما يرغب في شراء الأوراق المالية.

- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا.

- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد،حيث يشترط البنك المركزي الحصول على ترخيص مسبق للاستيراد أو التحويل الأجنبي،بوضع إيداعات مسبقة من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقيد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.

**-3-2-1سياسة معدلات الفائدة:** تهدف البنوك التجارية لأن تكون استثماراتها مربحة ولكي يتحقق ذلك يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن (المدينة) على القروض الممنوحة بواسطة البنوك ومعدلات الفوائد الدائنة المدفوعة من قبل المصارف على الودائع لأجل، بالإضافة إلى معدلات الفوائد على إعادة التمويل التي يفرضها البنك المركزي من خلال تدخلاته المباشرة أو غير المباشرة،أو بمعنى أخر حتى تكون استثمارات البنوك التجارية مربحة يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وتكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى،نجد أنه في العديد من البلدان المتقدمة والنامية قد يتدخل البنك المركزي بفرض معدلات فوائد على القطاع المصرفي وإذا كانت تترك الحرية في الغالب للمصارف لكي تحدد بنفسها معدلات الفائدة المدينة فإن التأثيرعلى هذه المعدلات لا يجري إلا بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة المصرفي الأساسي[1].

تقوم المصارف في الدول المتقدمة بتحديد سعر فائدة منخفض منأجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة تعد في بعض الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية تؤدي إلى جمود اقتصادي مثلما حصل في بداية الثمانينيات من القرن العشرين،الأمرالذي استدعى اتخاذ إجراءات أخرى لموجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة

[1] وسام ملاك،مرجع سابق:ص ،096

إلا أن هناك صعوبة في التوفيق بين معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من ناحية وتفادي التضخم والكساد من ناحية أخرى،وهنا تكمن فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي معطيات أخرى من بينها التعويض العادل للمدخرين خاصة على المدى الطويل بالإضافة إلى ممارسة التأثيرعلى الإقراض بهدف كبح التضخم 1.

الإقناع الأدبي:ويشير إلى قيام البنك المركزي بإقناع البنوك وتوجيه النصائح لها فيما يتعلق بتوجهاتها الائتمانية منأجل الالتزام بالسياسة التييرسمها،خاصةفيما يتعلق بطريقة تصرف البنوك باحتياطاتها وودائعها النقدية والتقليل من القروض الممنوحة للإفراد في أوقات الكساد لزيادة حجم الإنتاج الكلي وتحقيق العمالة وتضييق الائتمان في حالة التضخم 2.

التوجيهات والأوامر:يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة موجهة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها إلى السياسات المرغوبة من خلال حجم الائتمان وطبيعته،مثل قيام البنك المركزي باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها لأصحاب المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل،كما يقوم البنك المركزي بتحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها،أو فرض حد أقصى لإجمالي قروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة3.

قيام البنك المركزي بعمليات التفتيش على عمليات البنوك التجارية بشكل دوري(شهري أو سنوي أو نصف سنوي):بهدف معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، بالإضافة إلى تلقي البنك المركزي لتقاريرعن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض لديها 4.

قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية :خصوصا عند صياغة السياسة الإقراضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة للاجتماع.

[1] بنابي فتيحة،مرجع سابق:ص ،.001

2 جمال بن دعاس،السياسة النقدية في النظاميين الإسلاميوالوضعي)دراسة مقارنة)، دارالخلدونية للنشروالتوزيع، الجزائر،0226،ص ص:.029-021

[3] بنابي فتيحةمرجع سابق:ص ،.006

[4] لمرجعالسابق،ص012:

# المحاضرة الثاني عشر : ميزان المدفوعات

يترتب عن التعاملات و التبادلات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها مما يفرض على كل دولة معرفت على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزاماتها نحوه من خلال سجل بياني تسجل فيه هذه الحقوق و الالتزامات . هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل

## المطلب الاول:عموميات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية ،وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته .

**اولا– تعريف ميزان المدفوعات:**

لقد وردت لميزان المدفوعات عدة تعاريف ، ومن بين هذه التعاريف هو انه ((سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة )) .

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على انه سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.( 1)

من هذهالتعاريف يلاحظ ما يلي :

- ينصب إهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين , أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها, أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.
- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة.فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين, كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين( بنوك , شركات , مؤسسات ....الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل

علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان . فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في أخر ديسمبر ، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي .

من خلال ما سبق يعتبر ميزان المدفوعات هو السجل المحاسبي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة ودولة أخرى ،أو كشف حساب للمعاملات مع الدول الأخرى ، ويقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على مستوى السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين ،وقد تكون في شكل تدفق حقيقي نقدي آو مالي ،كما يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص( مهما كانت جنسيتهم) جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة ،ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة مع الإقليم لمدة سنة أو أكثر.

يحضا ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك انه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث انه:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور الدولة .
- تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يسمح بالتنبؤ بأسعار الصرف .
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد .

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية بالنسبة لأي بلد ، حيث انه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي ،والتغيرات في احتياطاته من الذهب والعملات الأجنبية .

**ثانيا- مكونات ميزان المدفوعات**

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات على أقسام مستقلة يضم كل منها متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المشابهة أو المقاربة في أهدافها ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ التقسيم الآتي لتميزه بالوضوح والمنطقية.

**1 حساب العمليات الجارية** :هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني، (الصادرات والواردات من السلع والخدمات ) ويضم حسابين فرعيين هما:

1 1 **الميزان التجاري** : وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

- الميزان التجاري السلعي:ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ،ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا .

- الميزان التجاري الخدمي : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ،وتظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة ،التامين، دخول العمل، عوائد رأس المال ) .أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول :أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول وكل عملية يترتب عنها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين

**2-1 حساب التحويلات الأحادية** : يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة الملزمة لجانب واحد ،وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة ، حيث أن هذا الحساب يخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من والى بقية دول العالم دون أي مقابل .

ويشمل هذا الحساب بندين الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة ،فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية منها والعينية ،والعامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية ، وكذا الهبات بأنواعها.ومن أمثلة هذه المعاملات التعويضات طبقا للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين ،وكذا المنح للدول الآخذة في النمو.

**-2 حساب رأس المال:** ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير القيمين حيث انه يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم التي ينشا عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد .

ويشمل الحسابات التالية :

2-1 حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين ، والتي يزيد لا عمرها عن عام. وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها التهرب من الظروف غير الملائمة ،تحقيق ربح أكبر،المضاربة.

2-2- حساب الذهب والصرف الأجنبي : ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية ،وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة .

2-3 حساب السهو والخطأ:إن التسجيلات في الجانب المدين والدائن قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف ،ولهذا قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ ،كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا .

**3- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات**

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته ،وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية المستخرجة أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا

**3 -1 علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي** :لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما :

$$Y=C + I +(X-M).....(1)$$

حيث:

Y:الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام( PIB) بسعر السوق في فترة معينة .

C:الاستهلاك الداخلي الخام والعمومي .

I: الاستثمار الداخلي الخام والعمومي.

X:الصادرات من السلع .

M:الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C+I) = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

C+I: يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه :

$$Y - EL = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

Y-EL : الفائض أو العجز في الناتج الداخلي .

X-M : رصيد الميزان التجاري .

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$) ،فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه( الفائض) إلى التصدير ،وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري ف هذه الحالة ($X-M > 0$ ) .

**2-3 معدل التغطية (TC) .**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع .

$$TC=(X\backslash M)\times 100\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات ، فإذا كان هذا المعدل اصغر من مئة فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته .

**3-3معدل التبعية (TD):**

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M)إلى الناتج المحلي الخام (PIB) .

$$TD = (M/PIB)\times 100\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

كلما كان هذا المعدل اصغر كلما كان البلد اقل تبعية للخارج.

**3-4 معدل القدرة على التصدير (TE) .**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع( X )إلى الناتج المحلي الخام (PIB) .

$$TE = (X/PIB) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فان ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير .

**3-5 معدل القدرة على سداد الواردات :**

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام ، حيث كلما كان عددها أكبر فان ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في اقرب الآجال ،ومن المستحسن ألا يقل عن 3 شهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع .

**3-6 العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام :**

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC/PIB$$

حيث BOC: رصيد ميزان العمليات الجاري

وعموما إذا ما كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء ،أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعا ما ، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة .

إن هذه المؤشرات الاقتصادية والتي تستخرج من الأرصدة الفرعية لحسابات ميزان المدفوعات تمكننا من معرفة وضعية البلد الاقتصادية ، إلا أن ميزان المدفوعات لا يكون متوازنا في جميع الحالات فإذا اعتبر متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة لمبدأ القيد المزدوج فانه لا يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية ،وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

**المطلب الثاني:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات**

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فان الاختلال المقصود هو الاختلال الاقتصادي حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة(عمليات تلقائية وعمليات موازنة ) ومنه يظهر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

**اولا: توازن ميزان المدفوعات :**

**1- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :**

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي ،وكذا حركات رؤوس الأموال ،عادة ما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات ما يجعل من العسير أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين ، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال وبالتالي فانه من الصعب أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب المدين والجانب الدائن .

**2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :**

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات ،يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة ، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود ، ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات :

- **العمليات المستقلة** : وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط ،وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط .

- **عمليات الموازنة أو التسوية** : وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ في الحسبان العمليات المستقلة ،أي إذا كان جانبها المدين والدائن متساويان يعتبر متوازنا ،أما إذا زاد الجانب المدين أو الدائن على الآخر مختلا وللاختلال صورتان هما :

**الفائض** : الدائن >المدين

**العجز** : الدائن< المدين

**ثانيا- الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات .**

يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين :

- **معاملات اقتصادية فوق الخط** :حيث ينظر إليها على أنها مصدر الخلل في ميزان المدفوعات في حالة الاختلال .
- **معاملات اقتصادية تحت الخط** : حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل ،وهذا بناءا على العمليات الاقتصادية فوق الخط .

**1- معايير تقدير الاختلال** : هناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

**1-1 الميزان الصافي للسيولة** : طبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .

ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة اكبر من المدينة ،مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة حيث أنهما يستعملان في معادلة ميزان المدفوعات حسابيا .

**1-2 الميزان الشامل للسيولة:** يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي ،فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال الجارية طويلة الاجل ،وكذا حساب راس المال قصير الاجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية , أما

المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي وكذا الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية .

**1-3 الميزان الاساسي :** طبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية و حساب رأس المال طويل الاجل بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في حساب رأس المال قصير الاجل والاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .

**1-4 ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة :** يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949 على التفرقة بين المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة او التعويضية .

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل في حساب المعاملات الجارية و حساب رأس المال طويل الأجل وبعض حركات رؤوس الموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار،بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال طويل الأجل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي .

**1-5 التوازن السوقي لميزان المدفوعات :** ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة ،حيث يقترح كبديل عنها إن يخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة .

**ثالثا: أنواع الاختلال وأسبابه**

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية وخارجية من شانها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو عجز ،وهذا الاختلال يأخذ صورا مختلفة بحسب مصادره وأسبابه .

**1 - أنواع الاختلالات**

**1-1 الاختلال الموسمي :** ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة ، فيحدث مثلا في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها ،وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما بينما يعود التعادل خلال فترة محل الدراسة .

**1-2 الاختلال الطبيعي (العارض) :** ناجم عن أسباب طارئة أو عارضة سرعان ما تتلاشى لزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة ، وفي سياستها الاقتصادية كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة .

**1-3 الاختلال الدوري:** يحدث هذا الاختلال عادة في الدول الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء الاقتصادي فحدوث العجز أو الفائض يشكل اختلالا دوريا نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى.

**-ا-4 الاختلال الاتجاهي** : هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية ،باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة ، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات ،وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

**2-5 الاختلال المرتبط بالأسعار**: قد يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والأسعار الخارجية ،فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات .

أيا كان بين الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف، حيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية.

**1-6 الاختلال الهيكلي (دائم )**: وينتج عن تغير أساسي في ظروف العرض والطلب في الداخل والخارج.

**2-7 الاختلال الأساسي** : ورد عن صندوق النقد الدولي أنه متى اقتنع الصندوق، بناء على طلب العضو أن ثمة اختلالا أساسيا ظاهرا أو مكبوتا في ميزان المدفوعات فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل.

وينتج من هذا أنه في حالة تغير سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية فإن التوازن يكون ظاهريا فقط في ميزان المدفوعات، ويخفي وراءه اختلالا مكبوتا.

**- 2أسباب الاختلال** :

تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في موازين مدفوعاتها سواء في صورة عجز أو فائض وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومعالجتها عن طريق التدخل الحكومي والسياسات النقدية والمالية كالتضخم والانكماش وانتقالهما من دولة إلى أخرى.

- إقدام الدول السائرة في طريق النمو على استيراد الآلات والتجهيزات المختلفة وغيرها من السلع والخدمات المختلفة ، حيث تقوم بتمويلها بقروض طويلة الأجل معقودة مسبقا .

- أسعار الصرف الأجنبية ، حيث أنها تربط بين مستويات الائتمان في الدول المختلفة فإذا كان سعر الصرف مرتفعا بالمقارنة مع الأثمان السائدة فإننا سنقع في حالة فائض

- التغيير في ظرف العرض والطلب: فاكتشاف مادة أولية جديدة مثلا ، يؤدي إلى زيادة الطلب عليها بالمقارنة مع المادة التي كانت تستعمل سابقا , كما حدث عند اكتشاف البترول عند الدول العربية .

(...إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة فإنه يعادل لدى البلد عجزا دائما أو عجزا أساسيا ، حيث أن له بعض الجذور في النشاط الاقتصادي للبلد ،ونشاهد ظاهرة العجز الدائم أو الاختلال في موازين معظم البلدان المختلفة .

وقد أمكن لبعض الدول المختلفة تغطية بعض العجز عن طريق الاقتراض طويل الأجل من الخارج.

إن القصور الرئيسي في نظام النقد الدولي الحالي يجعل من الدول أن تكون غير مستعدة لقبول وسائل الموازنة التي يقتضيها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج والتقليل من آثارها .

**– أسباب أخرى:** من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هده البلدان من هدا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هدا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، و اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

## المطلب الثالث: آلية التسوية التلقائية

يرى معظم الاقتصاديين في النظام النقدي الدولي أن غالبية الدول لا تقبل بوسائل الموازنة ( التخفيض, التعويم... الخ ) , التي يقتضيها هذا النظام , إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي , مما يؤدي إلى استمرار الاختلال إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف والعملات الصعبة للدولة وفي حالة ما إذا كانت الدولة تعمل بنظام سعر الصرف الثابت , فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن .

### اولا: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

(( تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان مدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج , والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد))

وتقوم على الفرضيات التالية :

- ثبات أسعار الصرف.
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس .
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع .
- مرونة أسعار الصادرات والواردات .
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته .
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج .

وتنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب , إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار , فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته , وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية .

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الأخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية , وبهذا تصبح

أسعار الصادرات مرتفعة , مما يؤدي إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات , ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان , أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز , وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الأخر , مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات , مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن

ويميز التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف , حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات , وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن , وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور .

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي , كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات , وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي – كينز – بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل .

**ثانيا: آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية :**

(( ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال ))

تعتمد النظرية الكنزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية , وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغيير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل , معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية , فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل , وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد , وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد .
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

(( وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية , أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الوردات ' زيادة أو نقصانا , ومقدار التغير في الدخل , بالزيادة أو النقصان . فهو النسبة بين التغير في الوردات والتغيير في الدخل القومي , وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي , أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقق فائض , أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى , وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات )) .

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد, مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية , هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال .

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل

الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية , هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال .

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى , ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني, إذ يمكن أن يمتص الادخار جزاء من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- تعتمد على التحليل الساكن , إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

**ثالثا: آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية**

(( إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الائتمان , لا تأخذ بالحسبان التدفقات المالية , ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات . وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما , لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار , الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير , أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية , والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية تغييرات معوضة في التدفقات المالية)).

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة , أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية, أو نتيجة ائتمان مصرفي , أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا .

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا , هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة , وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز , وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية , إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليا , كون أن إتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعني آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف, مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية

من كل ما سبق يتبين لنا أهمية الميزان التجاري وتنجلي عن أذهاننا بعض المعطيات أو المعلومات الخاطئة التي ترسبت في أذهاننا بقصد أو بغير قصد إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

## مصطلحات اقتصادية

| | |
|---|---|
| Union | اتحاد |
| Economic Union | اتحاد اقتصادي |
| Federation of Chambers of Commerce | اتحاد الغرف التجارية |
| Ready-made Clothing Association | اتحاد الملابس الجاهزة |
| Customs Union | اتحاد جمركي |
| Consortium | اتحاد مؤسسات مالية |
| Wage | أجر |
| Surcharge | أجرة إضافية |
| Monopoly | احتكار |
| Monopsony | احتكار الشراء |
| Monopolistic | احتكاري |
| Reserve | احتياطي |
| Currency Reserves | احتياطي العملة |
| Oil Reserves | احتياطيات بترول |
| Economic Conditions | أحوال اقتصادية |
| Management | إدارة |
| Customhouse | إدارة الجمرك |
| Economic Views | أراء اقتصادية |
| Economic Views | أراء اقتصادية |
| Profit | أرباح |
| Price Hike | ارتفاع السعر |
| Price Rise | ارتفاع السعر |
| Land | أرض |
| Prosperity | ازدهار اقتصادي |
| Boom | ازدهار اقتصادي |
| Economic Crisis | أزمة اقتصادية |
| Investment | استثمار |
| Foreign Investment | استثمارات أجنبية |
| Local Investments | استثمارات محلية |

| | |
|---|---|
| **Sterling** | **إسترليني** |
| **Consulting** | **استشاري** |
| **Advisory** | **استشاري** |
| **Land Reclamation** | **استصلاح الأراضي** |
| **Profiteer** | **استغلالي** |
| **Stability** | **استقرار** |
| **Economic Stability** | **استقرار اقتصادي** |
| **Economic Independence** | **استقلال اقتصادي** |
| **Consumption** | **استهلاك** |
| **Skyrocketing Prices** | **الأسعار المرتفعة بسرعة** |
| **Soaring Prices** | **أسعار مرتفعة بشكل كبير** |
| **Stock** | **أسهم في شركة** |
| **Economic Reforms** | **إصلاحات اقتصادية** |
| **Assets** | **أصول ثابتة** |
| **Capital Assets** | **أصول رأسمالية** |
| **Reinvestment** | **إعادة الاستثمار** |
| **Reinsurance Company** | **إعادة التأمين** |
| **Subvention** | **إعانة مالية** |
| **Commercial** | **إعلان تجارى** |
| **Tourist Business** | **أعمال سياحية** |
| **Stumbling Businesses** | **أعمال متعثرة** |
| **Insolvency** | **إفلاس** |
| **Bankruptcy** | **إفلاس** |
| **Economy** | **اقتصاد** |
| **Market Economy** | **اقتصاد السوق** |
| **Microeconomics** | **اقتصاد جزئي** |
| **International Economy** | **اقتصاد دولي** |
| **Stagnant Economy** | **اقتصاد راكد** |
| **Stagnant Economy** | **اقتصاد راكد** |
| **Sound Economy** | **اقتصاد سليم** |
| **Political Economy** | **اقتصاد سياسي** |

| | |
|---|---|
| **Weak Economy** | **اقتصاد ضعيف** |
| **Global Economy** | **اقتصاد عالمي** |
| **Econometrics** | **اقتصاد قياسي** |
| **Macroeconomics** | **اقتصاد كلى** |
| **Postwar Economy** | **اقتصاد ما بعد الحرب** |
| **Planned Economy** | **اقتصاد مخطط** |
| **Flourishing Economy** | **اقتصاد مزدهر** |
| **Stable Economy** | **اقتصاد مستقر** |
| **Home Economics** | **اقتصاد منزلي** |
| **Poor Economy** | **اقتصاد هزيل** |
| **National Economy** | **اقتصاد وطني** |
| **Economic** | **اقتصادي** |
| **Autarky** | **اكتفاء ذاتي** |
| **Economic Self-sufficiency** | **اكتفاء ذاتي اقتصاديا** |
| **Treasurer** | **أمين الخزنة** |
| **Cashier** | **أمين الصندوق** |
| **Storekeeper** | **أمين مستودع** |
| **Production** | **إنتاج** |
| **Global Oil Output** | **إنتاج عالمي للبترول** |
| **Productive** | **إنتاجي** |
| **Productivity** | **إنتاجية** |
| **Slump in prices** | **انخفاض الأسعار بشدة** |
| **Disbursement** | **إنفاق** |
| **Expenditure** | **إنفاق** |
| **Capital Expenditure** | **إنفاق رأسمالي** |
| **Deflation** | **انكماش** |
| **Economic Collapse** | **انهيار اقتصادي** |
| **Economic Goals** | **أهداف اقتصادية** |
| **Depreciation** | **إهلاك (أصول ثابتة)** |
| **Banknotes** | **أوراق مالية** |
| **Credit** | **ائتمان** |

| | |
|---|---|
| **Deposition** | **إيداع** |
| **Revenue** | **إيراد** |
| **Job Seeker** | **باحث عن وظيفة** |
| **Vender \ Vendor** | **بائع** |
| **Seller** | **بائع** |
| **Petroleum** | **بترول** |
| **Oil** | **بترول** |
| **Economic Program** | **برنامج اقتصادي** |
| **Goods** | **بضائع** |
| **Ration Card** | **بطاقة توزيع التموين** |
| **Unemployment** | **بطالة** |
| **Underdeveloped Countries** | **بلاد متخلفة** |
| **Oil–rich Country** | **بلد غنى بالبترول** |
| **Bank** | **بنك (مصرف)** |
| **Central Bank** | **بنك مركزي** |
| **National Bank** | **بنك وطني** |
| **Structure** | **بنية ، بناء** |
| **Economic Structure** | **بنية اقتصادية** |
| **Stock Exchange** | **بورصة** |
| **Sale** | **بيع** |
| **Retail** | **بيع بالتجزئة** |
| **Wholesale** | **بيع بالجملة** |
| **Merchant** | **تاجر** |
| **Trade** | **تاجر ، تجارى** |
| **Retailer** | **تاجر التجزئة** |
| **Wholesaler** | **تاجر جملة** |
| **Nationalization** | **تأميم** |
| **Insurance** | **تأمين** |
| **Exchange** | **تبادل** |
| **Trade Exchange** | **تبادل تجارى** |
| **Subscription** | **تبرع** |

| | |
|---|---|
| **Commerce** | **تجارة** |
| **Trade** | **تجارة** |
| **Mercantile** | **تجارى** |
| **Merchant** | **تجارى** |
| **Freeing of Foreign Exchange Market** | **تحرير سوق النقد الأجنبي** |
| **Economic Analysis** | **تحليل اقتصادي** |
| **Storage** | **تخزين** |
| **Planning** | **تخطيط** |
| **Economic Planning** | **تخطيط اقتصادي** |
| **Central Planning** | **تخطيط مركزي** |
| **Devaluation** | **تخفيض قيمة العملة** |
| **Currency** | **تداول** |
| **Inflow** | **تدفق** |
| **Economic Decline** | **تدهور اقتصادي** |
| **Capital Accretion** | **تراكم رأس المال** |
| **Prices skyrocket** | **ترتفع الأسعار بشكل سريع ومفاجئ** |
| **Rationalization** | **ترشيد** |
| **Credit Facilities** | **تسهيلات ائتمانية** |
| **Shopping** | **تسوق** |
| **Marketing** | **تسويق** |
| **Industrialization** | **تصنيع** |
| **Inflation** | **تضخم** |
| **Stagflation** | **تضخم انكماشي** |
| **Cooperation** | **تعاون** |
| **Economic Cooperation** | **تعاون اقتصادي** |
| **Tariff** | **تعريفة** |
| **Economic Changes** | **تغيرات اقتصادية** |
| **Economic Disparity** | **تفاوت اقتصادي** |
| **Progress** | **تقدم** |
| **Fluctuations** | **تقلبات** |

| | |
|---|---|
| Short-run Fluctuations | تقلبات قصيرة المدى |
| Cost | تكلفة |
| Cost of Living | تكلفة المعيشة |
| Finance | تمويل |
| Economic Forecast | تنبؤ اقتصادي |
| Economic Development | تنمية اقتصادية |
| Tax Evasion | تهرب من الضرائب |
| Distribution | توزيع |
| Distribution of Wealth | توزيع الثروة |
| Economic Expansion | توسع اقتصادي |
| Wealth | ثروة |
| Charge | ثمن ، شحنة |
| Revolution | ثورة |
| Industrial Revolution | ثورة صناعية |
| Incentive | حافز |
| Profit and Loss | حساب الأرباح والخسائر |
| Embargo | حظر تجارى |
| Economic Rights | حقوق اقتصادية |
| Ginning (cotton ~) | حلج القطن |
| Protectionism | حماية الإنتاج الوطني |
| Taxable | خاضع للضريبة |
| Economist | خبير اقتصادي |
| Advisory Services | خدمات استشارية |
| Service | خدمة |
| Exchequer | خزانة الدولة |
| Fisc | خزانة الدولة |
| Treasury | خزانة الدولة |
| Loss | خسارة |
| Privatization | خصخصة |
| Plan | خطة |
| Economic Plan | خطة اقتصادية |

| | |
|---|---|
| **Tax Payer** | **دافع الضريبة** |
| **Creditor** | **دائن** |
| **Income** | **دخل** |
| **Taxable Income** | **دخل خاضع للضريبة** |
| **Net Income** | **دخل صافى** |
| **National Income** | **دخل قومي** |
| **Low Income** | **دخل منخفض** |
| **Feasibility Study** | **دراسة الجدوى** |
| **Support** | **دعم** |
| **Economic Support** | **دعم اقتصادي** |
| **Subsidy** | **دعم مالي حكومي** |
| **Checkbook** | **دفتر شيكات** |
| **Payment** | **دفع** |
| **Cash on delivery** | **دفع عند التسليم** |
| **Down Payment** | **دفعة مقدمة** |
| **Economic Cycle** | **دورة اقتصادية** |
| **Developed Countries** | **دول متقدمة** |
| **Developing Countries** | **دول نامية** |
| **Dollar** | **دولار** |
| **Debt** | **دين** |
| **National Debt** | **دين قومي** |
| **Salary** | **راتب** |
| **Capital** | **رأسمال** |
| **Capitalism** | **رأسمالية** |
| **Businessman** | **رجل أعمال** |
| **Tycoon** | **رجل أعمال واسع الثراء** |
| **Duties** | **رسوم** |
| **Customs Duties** | **رسوم جمركية** |
| **Balance** | **رصيد** |
| **Credit** | **رصيد دائن** |
| **Well-being** | **رفاهية** |

| | |
|---|---|
| **Welfare** | **رفاهية** |
| **Stagnation** | **ركود** |
| **Recession** | **ركود** |
| **Economic Ties** | **روابط اقتصادية** |
| **Agriculture** | **زراعة** |
| **Price Increase** | **زيادة السعر** |
| **Overpopulation** | **زيادة سكانية** |
| **Tourist** | **سائح** |
| **Price** | **سعر** |
| **Cost Price** | **سعر التكلفة** |
| **Market Price** | **سعر السوق** |
| **Exchange Rate** | **سعر صرف العملة** |
| **Population** | **سكان** |
| **Basic Commodities** | **سلع أساسية** |
| **Consumer Goods** | **سلع استهلاكية** |
| **Capital Goods** | **سلع رأسمالية** |
| **Commodity** | **سلعة** |
| **Broker** | **سمسار** |
| **Stockbroker** | **سمسار في البورصة** |
| **Fiscal Year** | **سنة مالية** |
| **Bond** | **سند** |
| **Share** | **سهم** |
| **Marketplace** | **سوق (مكان للبيع والشراء)** |
| **Exchange Market** | **سوق الصرف** |
| **Labor Market** | **سوق العمل** |
| **Jobs Market** | **سوق الوظائف** |
| **Free Market** | **سوق حر** |
| **Black Market** | **سوق سوداء** |
| **Global Market** | **سوق عالمي** |
| **Domestic Market** | **سوق محلى** |
| **Common Market** | **سوق مشتركة** |

| | |
|---|---|
| Tourism | سياحة |
| Economic Policy | سياسة اقتصادية |
| Fiscal Policy | سياسة مالية |
| State control of economy | سيطرة الدولة على الاقتصاد |
| Shipment | شحن |
| Shipment | شحنة سلع |
| Buy | شراء |
| Purchase | شراء |
| Partnership | شراكة |
| Trade Partnership | شراكة تجارية |
| Consulting Firms | شركات استشارية |
| Firm | شركة |
| Company | شركة |
| Subsidiary | شركة تابعة |
| Holding Company | شركة قابضة |
| Stock Company | شركة مساهمة |
| Partner | شريك |
| Trade Partner | شريك تجارى |
| Traveler's Check | شيك سياحي |
| Blank Check | شيك على بياض |
| Check | شيك مصرفي |
| Exports | صادرات |
| Economic Difficulties | صعوبات اقتصادية |
| Bargain | صفقة |
| Deal | صفقة |
| Large-scale Industries | صناعات كبيرة |
| Industry | صناعة |
| Fund | صندوق تمويل |
| Economic Necessities | ضرورات اقتصادية |
| Excise | ضريبة |
| Tax | ضريبة |

| | |
|---|---|
| **Surtax** | **ضريبة إضافية** |
| **Income Tax** | **ضريبة دخل** |
| **Sales Tax** | **ضريبة مبيعات** |
| **Assessment** | **ضريبة مقدرة** |
| **Economic Pressures** | **ضغوط اقتصادية** |
| **Economic Class** | **طبقة اقتصادية** |
| **Demand** | **طلب** |
| **Jobless** | **عاطل** |
| **Unemployed** | **عاطل** |
| **Worker** | **عامل** |
| **Seasonal Worker** | **عامل موسمي** |
| **Tax Burden** | **عبء ضريبي** |
| **Shortage (Housing ~)** | **عجز ، نقص** |
| **Budget Deficit** | **عجز الميزانية** |
| **Supply** | **عرض** |
| **Real Estate** | **عقار** |
| **Economic Sanctions** | **عقوبات اقتصادية** |
| **Economic Relations** | **علاقات اقتصادية** |
| **Economics** | **علم الاقتصاد** |
| **Work** | **عمل** |
| **Labor** | **عمل** |
| **Business** | **عمل تجارى** |
| **Thriving Business** | **عمل مزدهر** |
| **Banking** | **عمل مصرفي** |
| **Currency** | **عملة** |
| **Foreign Currency** | **عملة أجنبية** |
| **Hard Currency** | **عملة صعبة** |
| **Economic process** | **عملية اقتصادية** |
| **Socio-economic factors** | **عوامل اجتماعية اقتصادية** |
| **Economic Factors** | **عوامل اقتصادية** |
| **Proceeds** | **عوائد** |

| | |
|---|---|
| **Returns** | **عوائد** |
| **Chamber of Commerce** | **غرفة تجارية** |
| **Money Laundry** | **غسيل أموال** |
| **Bill** | **فاتورة** |
| **Interest** | **فائدة** |
| **Surplus** | **فائض** |
| **Economic Opportunity** | **فرصة اقتصادية** |
| **Taxation** | **فرض الضرائب** |
| **Poverty** | **فقر** |
| **Abject poverty** | **فقر مدقع** |
| **Peasant** | **فلاح** |
| **Banking Law** | **قانون البنوك** |
| **Law of Supply & Demand** | **قانون العرض والطلب** |
| **Anti-monopoly law** | **قانون مكافحة الاحتكار** |
| **Loan** | **قرض** |
| **Installment** | **قسط** |
| **Economic Issues** | **قضايا اقتصادية** |
| **Sector** | **قطاع** |
| **Economic Sector** | **قطاع اقتصادي** |
| **Private Sector** | **قطاع خاص** |
| **Public Sector** | **قطاع عام** |
| **Economic Regulations** | **قواعد ( تنظيمات) اقتصادية** |
| **Economic Laws** | **قوانين اقتصادية** |
| **Investment Protection Laws** | **قوانين حماية الاستثمار** |
| **Labor Force** | **قوة العمل** |
| **Economic Powers** | **قوى اقتصادية** |
| **Market Forces** | **قوى السوق** |
| **Value** | **قيمة** |
| **Economic Restrictions** | **قيود اقتصادية** |
| **Economic Bloc** | **كتلة اقتصادية** |
| **Depression** | **كساد** |

| | |
|---|---|
| Economic Plight | مأزق اقتصادي |
| Liquid cash | مال سائل |
| Stockholder | مالك السهم |
| Fiscal | مالي |
| Financial | مالي |
| Economic Principles | مبادئ اقتصادية |
| Payment | مبلغ مدفوع |
| Overdue | متأخر الدفع |
| Tax Arrears | متأخرات الضرائب |
| Shopper | متسوق |
| Budgetary | متعلق بالميزانية |
| Monetary | متعلق بالنقود |
| Variable | متغير |
| Economic Variables | متغيرات اقتصادية |
| Monopolizer | محتكر |
| Store | مخزن |
| Inventory | مخزون |
| Stock | مخزون السلع |
| Savings | مدخرات |
| Payee | مدفوع له |
| Manager | مدير |
| Debtor | مدين |
| Industrial City | مدينة صناعية |
| Economic Doctrine | مذهب اقتصادي |
| Public Utilities | مرافق عامة |
| Profitable | مربح |
| Economic Centre | مركز اقتصادي |
| Commercial Centre | مركز تجارى |
| Economic Advantages | مزايا اقتصادية |
| Prosperous | مزدهر |
| Farm | مزرعة |

| | |
|---|---|
| Economic Assistance | مساعدة اقتصادية |
| Investor | مستثمر |
| Economic Advisor | مستشار اقتصادي |
| Financial Advisor | مستشار مالي |
| Consumer | مستهلك |
| Warehouse | مستودع |
| Storehouse | مستودع |
| Importer | مستورد |
| Wage Level | مستوى الأجور |
| Standard of Living | مستوى المعيشة |
| Loss-making enterprises | مشاريع تحقق خسارة |
| Economic Problems | مشاكل اقتصادية |
| Buyer | مشترى |
| Purchaser | مشترى |
| Project | مشروع |
| Enterprise | مشروع |
| Venture | مشروع (فيه مخاطرة) |
| Small-scale Enterprise | مشروع صغير |
| Mega Project | مشروع ضخم |
| Medium-scale Enterprise | مشروع متوسط |
| Joint Venture | مشروع مشترك |
| Infrastructure Projects | مشروعات البنية التحتية |
| Economic Interests | مصالح اقتصادية |
| Source | مصدر |
| Exporter | مصدر |
| Banker | مصرفي |
| Factory | مصنع |
| Speculation | مضاربة |
| Pension | معاش التقاعد |
| Transaction | معاملة ، صفقة |
| Commercial Transaction | معاملة تجارية |

| | |
|---|---|
| **Inflation Rate** | **معدل التضخم** |
| **Interest Rate** | **معدل الفائدة** |
| **Duty–Free** | **معفى من الرسوم** |
| **Tax–Free** | **معفى من الضريبة** |
| **Tax–Exempt** | **معفى من الضريبة** |
| **Economic Aid** | **معونة اقتصادية** |
| **Insolvent** | **مفلس** |
| **Bankrupt** | **مفلس** |
| **Boycott** | **مقاطعة** |
| **Entrepreneur** | **مقاول ، منظم ومدير المشروع** |
| **Barter** | **مقايضة** |
| **Economical** | **مقتصد** |
| **Property (~ market)** | **ملكية** |
| **Millionaire** | **مليونير** |
| **Financier** | **ممول** |
| **Investment Climate** | **مناخ الاستثمار** |
| **Cooperative Outlets** | **منافذ تعاونية** |
| **Competition** | **منافسة** |
| **Producer** | **منتج** |
| **Products** | **منتجات** |
| **Eurozone** | **منطقة اليورو** |
| **Free Trade Zone** | **منطقة تجارية حرة** |
| **Economic Organization** | **منظمة اقتصادية** |
| **Building Materials** | **مواد البناء** |
| **Productive Resources** | **موارد إنتاجية** |
| **Natural Resources** | **موارد طبيعية** |
| **Economic Conference** | **مؤتمر اقتصادي** |
| **Funding Institution** | **مؤسسة تمويل** |
| **Financial Institution** | **مؤسسة مالية** |
| **Tourist Season** | **موسم سياحي** |
| **Economic Indicators** | **مؤشرات اقتصادية** |

| | |
|---|---|
| **Supplies** | **مؤن** |
| **Monopolist** | **مؤيد للاحتكار** |
| **Balance of Trade** | **ميزان تجاري** |
| **Balance of Payments** | **ميزان مدفوعات** |
| **Budget** | **ميزانية** |
| **Output** | **ناتج** |
| **Industrial Output** | **ناتج صناعي** |
| **Gross National Product** | **ناتج قومي إجمالي** |
| **Gross Domestic Product** | **ناتج محلى إجمالي** |
| **Petty Cash** | **نثريات (مبالغ نقدية صغيرة)** |
| **Economic Trends** | **نزعات اقتصادية** |
| **Activity** | **نشاط** |
| **Economic Activity** | **نشاط اقتصادي** |
| **System** | **نظام** |
| **Economic System** | **نظام اقتصادي** |
| **Feudalism** | **نظام إقطاعي** |
| **Free Enterprise System** | **نظام المشاريع الحرة** |
| **Economic Theory** | **نظرية اقتصادية** |
| **Expense** | **نفقة** |
| **Economic Influence** | **نفوذ اقتصادي** |
| **Syndicate** | **نقابة** |
| **Cash** | **نقد** |
| **Land Transport** | **نقل برى** |
| **River Transport** | **نقل نهرى** |
| **Money** | **نقود** |
| **Economic Models** | **نماذج اقتصادية** |
| **Economic Growth** | **نمو اقتصادي** |
| **Economic Hegemony** | **هيمنة اقتصادية** |
| **Economic Body** | **هيئة اقتصادية** |
| **Imports** | **واردات** |
| **Budgeter** | **واضع الميزانية** |

| | |
|---|---|
| Unity | وحدة |
| Economic Unity | وحدة اقتصادية |
| Deposit | وديعة |
| Treasury | وزارة المالية |
| Means of Production | وسائل الإنتاج |
| Transport | وسائل النقل |
| Job | وظيفة |
| Trade Delegation | وفد تجارى |
| Redundancy | وفرة – زيادة عن الحاجة |
| Sell | يبيع |
| Vend | يبيع |
| Tolerate huge losses | يتحمل خسائر كبيرة |
| Freeze | يجمد (أرصدة) |
| Monopolize | يحتكر |
| Liberalize Trade | يحرر التجارة |
| Gin | يحلج القطن |
| Capitalize | يحول إلى رأسمال |
| Privatize | يخصخص |
| Slash Prices | يخفض الأسعار |
| Devaluate | يخفض قيمة العملة |
| Save | يدخر |
| Subsidize | يدعم ماليا |
| Pay | يدفع |
| Manage | يدير |
| Rationalize | يرشد |
| Rationalize Public Spending | يرشد الإنفاق العام |
| Flourish | يزدهر |
| Thrive | يزدهر |
| Bargain | يساوم |
| Invest | يستثمر |
| Consume | يستهلك |

| | |
|---|---|
| Import | يستورد |
| Saturate (… ~ the local market …) | يشبع |
| Buy | يشتري |
| Purchase | يشتري |
| Export | يصدر |
| Manufacture | يصنع |
| Depress | يصيب بالكساد |
| Speculate | يضارب |
| Reschedule (debts) | يعيد جدولة (ديون) |
| Refund | يعيد مالا |
| Impose New Taxes | يفرض ضرائب جديدة |
| Assess | يفرض ضريبة |
| Boycott | يقاطع |
| Barter | يقايض |
| Borrow | يقترض |
| Economize | يقتصد |
| Lend | يقرض |
| Narrow the budget deficit | يقلص عجز الميزانية |
| Evaluate | يقيم |
| Demonetize | يلغى عملة من التداول |
| Capitalize | يمول |
| Finance | يمول (مشروعا) |
| Produce | ينتج |
| Yield | ينتج |
| Spend | ينفق |
| Disburse | ينفق |
| Develop State Resources | ينمى موارد الدولة |
| Smuggle | يهرب بضائع |
| Deposit | يودع |
| Euro | يورو |

| | |
|---|---|
| **Employ** | **يوظف** |
| **Spare** | **يوفر** |
| **Nationalize** | **يؤمم** |

# الفهرس


المحاضرة الأولى:مدخل الاقتصاد ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الاول :تعريف علم الاقتصاد ..... 2
المطلب الثاني: منهجية علم الاقتصاد ..... 4
المطلب الثالث: أهداف علم الاقتصاد ..... 5
المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية ..... 6
المطلب الاول : تعريف المشكلة الاقتصادية: economic problem ..... 6
المطلب الثاني:طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية ..... 8
أولا : طبيعة المشكلة الاقتصادية..... 8
ثانيا: أسباب المشكلة الاقتصادية:..... 8
ثالثا: خصائص الحاجات: أما أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:..... 9
المطلب الثالث: المشكلات الاقتصادية الأساسية :يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية بالأسئلة الآتية: ..... 11
المطلب الرابع : الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة ..... 12
المطلب الخامس: منحنى امكانيات الانتاج ..... 14
المطلب السادس:خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة. ..... 15
المطلب السابع : أنواع السلع ..... 16
المحاضرة الثالثة: المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية ..... 18
المطلب الثاني : المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي ..... 19
المحاضرة الرابعة: المتعاملون الاقتصاديون ..... 22
المطاب الاول: تعريف الاعوان الاقتصاديين: ..... 22
. المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية ..... 22
المطلب الرابع: مراحل الدورة الاقتصادية() ..... 24
المحاضرة الخامسة :الدخل القومي و الناتج القومي ..... 26
المطلب الاول: القطاعات الاقتصادية ..... 26
المطلب الثاني : طرق حساب الناتج : ..... 28
المطلب الثالث: متطابقات هامة في قياس النشاط الاقتصادي ..... 32
المحاضرة السادسة: الانتاج ..... 37
المطلب الاول: مفهوم الانتاج و العوامل المؤثرة في النشاط ..... 37
أولا : مفهوم الانتاج: ..... 37
ثانيا: العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي:..... 38
المطلب الثاني :قوانين الغلة ..... 39
أولا: قانون الإنتاجية المتناسبة:..... 39
ثانيا: قانون الانتاجية المتناقصة( تناقص الغلة):..... 41
المطلب الثالث: مراحل الانتاج :- ..... 41
المحاضرة السابعة : الاستهلاك و الادخار ..... 44
المطلب الاول:الاستهلاك ..... 44
اولا:مفهوم الاستهلاك:..... 44

ثانيا:أنواع الاستهلاك..... :44
ثالثا: محددات الاستهلاك..... 45
المطلب الثاني:الادخار ..... 51
اولا: تعريف الادخار و أهميته: ..... 51
ثانيا: أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار:..... 51
ثالثا: العوامل المؤثرة في الادخار: ..... 51
المطلب الثاني :النظريات الحديثة للاستهلاك ..... 52
أولا– فرضية الدخل المطلق..... 52
ثانيا– فرضية الدخل النسبي :..... 54
ثالثا– فرضية الدخل الدائم :..... 56
رابعا– فرضية (نظرية) دورة الحياة :..... 57
المحاضرة الثامنة: الاستثمار ..... 65
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار ..... 65
ثانيا : أهداف الاستثمار ومخاطره :..... 66
ثالثا : التمييز بين الاستثمارات والمضاربة :..... 66
المطلب الثاني .تصنيف ، تمويل ومجالات الاستثمارات: ..... 67
أولا: تصنيف الاستثمارات:..... 67
ثانيا: تمويل الاستثمارات: ..... 67
ثالثا : مجالات الاستثمار..... 68
المطلب الثالث: التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار() ..... 68
أولا استثمارات محلية :..... 68
ثانيا – استثمارات أجنبية "خارجية" :..... 68
المطلب الرابع : التبويب النوعي لمجالات الاستثمار() ..... 69
أولا – استثمارات حقيقية أو اقتصادية :..... 69
ثانيا – الاستثمارات المالية :..... 70
المطلب الخامس محددات الاستثمار: ..... 70
المطلب الثالث : التبويب حسب الهدف من الاستثمار ..... 72
المطلب الرابع : التبويب حسب مدة الاستثمار: ..... 72
المطلب الخامس : التبويب حسب طبيعة الاستثمار ..... 73
المبحث الثاني : أدوات الاستثمار ..... 74
المطلب الأول : الأوراق المالية ..... 74
أولا : أدوات السوق المالي()..... 74
ثانيًا : أدوات الاستثمار في السوق النقدي..... 76
المحاضرة العاشرة: السياسة المالية ..... 78
المطلب الاول:مفهوم السياسة المالية. ..... 78
المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية.:..... 79
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية ..... 79

**أولا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**..... 79
المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية. ..... 82
ثانيا: السياسة الإيرادية .(RP)..... 83
ثانيا: حالة التضخم في الاقتصاد. ..... 84
المطلب الأول:العوامل السياسية. ..... 85
المطلب الثاني:العوامل الإدارية. ..... 86
المحاضرة الحادي عشر: السياسة النقدية ..... 88
المطلب الاول :تعريف السياسة النقدية: ..... 88
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ..... 90
اولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية..... 91
.ثانيا :الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية..... 92
المطلب الثالث:: أدوات السياسة النقدية ..... 95
المحاضرة الثاني عشر : ميزان المدفوعات ..... 101
المطلب الاول:عموميات حول ميزان المدفوعات ..... 101
اولا– تعريف ميزان المدفوعات:..... 101
ثانيا– مكونات ميزان المدفوعات..... 102
المطلب الثاني:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ..... 105
اولا: توازن ميزان المدفوعات :..... : ..... 105
ثانيا– الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات ...... 106
المطلب الثالث: آلية التسوية التلقائية ..... 109
اولا: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية..... 109
ثانيا: آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية :..... 110